المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مســـــــــــودة أوليـــــــــــة للمنـــــــــــاقشة بين فريـــــــــــق الدراســـــــــــة فـــــــقط

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030

الجزء الثانى
إطار البرامج التنفيذية والملاحق

مســـــــــــودة أولية ليست للتداول

الرياض
1431هـ
(2010م)

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030م

الجزء الثانى: إطار البرامج الفرعية التنفيذية والملاحق

الجزء الأول: التقرير الرئيسى

تقديم

الملخص التنفيذي

1. مقدمة

2. دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة بالمملكة
1.2 تطور القطاع الزراعي
2.2 دور القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالمملكة
1.2.2 دور القطاع الزراعي في الإستقرار الإجتماعي والتوطين
2.2.2 دور الزراعة في توفير نسب من الاحتياجات الغذائية
3.2.2 دور الزراعة في توفير فرص العمل والتوظيف
4.2.2 دور الزراعة في تنوع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد السعودى
5.2.2 دور الزراعة في الحد من الفقر
6.2.2 دور الزراعة في تحسين نوعية الحياة
7.2.2 دور الزراعة في الحفاظ علي البيئة والموارد تاطبيعية
8.2.2 دور الزراعة ترقية التنمية الإقليمية المتوازنة
9.2.2 دور الزراعة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة

3. تشخيص الوضع الراهن للقطاع الزراعي
1.3 نقاط القوة
2.3 نقاط الضعف
3.3 الفرص الممكنة
4.3 التهديدات المتوقعة

4. الإطار الإستراتيجي وأسس ومرتكزات التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة
1.4 الإطار الإستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة (الرؤية والرسالة والأهداف)
2.4 أسس ومرتكزات الإستراتيجية

5. محاور وأولويات برامج التنمية الزراعية المستدامة
1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية
2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعى والغابات والمتنزهات الطبيعية
3.5 محور تطوير الموارد البشرية
4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق
5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة
8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين
9.5 محور تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين
10.5 محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية

6. آليات التنفيذ والخطوات المرتقبة
1.6 آلية متابعة التنفيذ
2.6 الحاجة لزيادة التنسيق
3.6 الأولويات المباشرة للتنفيذ

7. مرتكزات التقييم والمتابعة ومؤشرات الأداء المرحلية

8. المخاطر المتوقعة في تنفيذ الإستراتيجية

المراجع

الجزء الثانى: إطار البرامج الفرعية التنفيذية والملاحق

إطار البرامج التنفيذية
1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية
1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري
1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة
2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية
3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية
4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة
5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي
2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية
2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمتنزهات الطبيعية
1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية
1.1.2.5 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية
2.1.2.5 البرنامج الفرعى لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها
2.2.5 برنامج تطوير المراعي
3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمتنزهات الطبيعية
3.5 محور تطوير الموارد البشرية
1.3.5 برنامج زيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل
4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق
1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي
2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب
3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف
4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضر
5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه
6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور
7.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)
2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني بالمشروعات المتخصصة
1.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
2.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
3.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة
3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي
4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية
5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية
5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها

2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)
3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الالكتروني للقطاع الزراعي
4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية
5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية
6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا
2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي
3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي
4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة
2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية
5.5.5 برنامج التعاون الدولي والإقليمي
6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
3.6.5 برنامج التكافل / التأمين الزراعي
4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة
7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة
1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية
3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء
2.7.5 برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء
8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين
1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية
9.5 محور تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين
1.9.5 برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
2.9.5 برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
3.9.5 برنامج تطوير تدوير المخلفات الزراعية
4.9.5 برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات
10.5 محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية
1.10.5 برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

الملاحق

ملحق (1): فريق إعداد الإستراتيجية

ملحق (2): منهجية إعداد الإستراتيجية

ملحق (3): القرارات السامية المؤثرة على التوجهات الاستراتيجية للقطاع الزراعى

ملحق (4): الملاحق الإحصائية

إطار البرامج الفرعية التنفيذية
لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

إطار البرامج الفرعية التنفيذية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

تم فى الجزء الأول من الاستراتيجية (التقرير الرئيسى) إستعراض الوضع الحالى للقطاع الزراعى وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجة التنمية الزراعية المستدامة. كما تم إستعراض الإطار المنهجى والرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية المزمع تحقيقها، كما تم إستعراض المحاور المطلوب تنفيذها لتحقيق هذة الأهداف وكذلك البرامج اللازم تنفيذها تحت كل محور. وتم ايضاً تحديد اهداف كل محور وأطر السياسات والتطوير المؤسسى والتشريعى المطلوب وإستعراض البرامج والمكونات لتحقيق أهداف كل محور. كما تضمن التقرير الرئيسي على آليات التنفيذ المقترحة وسبل تقييم ومتابعة التنفيذ من خلال مؤشرات أداء محددة، وإشتمل ايضاً على تحليل للمخاطر التى قد تواجة تنفيذ الإستراتيجية وسبل التغلب عليها. كما تم إستعراض إطار لإعداد خطة عمل تنفيذية محددة الزمن والتكاليف يتم الشروع بها فور إقرار الإستراتيجية علي أن تبنى هذة الخطة على الأولويات التى تم تحديدها.

وسيتم فى هذا الجزء توصيف الخطوط العريضة لكل برنامج فرعي تنفيذى مقترح كمدخل للإعداد لخطط العمل التنفيذية للإستراتيجية. وسيتم في هذا الملحق مناقشة المبررات والأهداف الرئيسية والمكونات او العناصر المطلوبة للتنفيذ لكل برنامج فرعي. وعادة ما تشمل تلك المكونات الجوانب المؤسسية، والسياسات والإجراءات والتشريعات، والبرامج والمشروعات التنفيذية، وكذلك متطلبات التدريب وإعادة التأهيل. وسيتم عرض البرامج من خلال المحاور والأهداف الإستراتيجية التى تستهدف تحقيقها.

وحيث أن البرامج الرئيسية (35) والبرامج الفرعية (32) والمكونات التابعة لها ترتبط بالمحاور العشرة التى تم استعراضها بالجزء الأول من الدراسة (التقرير الرئيسى) تحت الفصل الخامس، فقد تم الإحتفاظ بالترقيم فى هذا الجزء طبقا لما سبق فى الفصل الخامس من التقرير الرئيسى كما يلى.

1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية

1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري

1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة

2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية

3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية

4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة

5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي

2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمتنزهات الطبيعية

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

1.1.2.6 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية

2.1.2.5 البرنامج الفرعى لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها

2.2.5 برنامج تطوير المراعي

3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمتنزهات الطبيعية

3.5 محور تطوير الموارد البشرية

1.3.5 برنامج زيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل

4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي

2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب

3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف

4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضر

5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه

6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور

7.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)

2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني بالمشروعات المتخصصة
1.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
2.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
3.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة
3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي
4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية
5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية

5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها
2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)
3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الالكتروني للقطاع الزراعي
4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية
5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية
6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا
2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي
3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي
4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة
2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية
5.5.5 برنامج التعاون الدولي والإقليمي

6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية
1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
3.6.5 برنامج التكافل / التأمين الزراعي
4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة

7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة
1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية
3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء
2.7.5 برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء

8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين
1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي

3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية

9.5 محور تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين
1.9.5 برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
2.9.5 برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية
3.9.5 برنامج تطوير تدوير المخلفات الزراعية
4.9.5 برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات

10.5 محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية
1.10.5 برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

الهدف1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياة والحفاظ علي البيئة

1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية

1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري في الزراعة
1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة
2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية
3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية
4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة
5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي

2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعى والغابات والمتنزهات الطبيعية
1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية
1.1.2.5 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية
2.1.2.5 البرنامج الفرعى لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها
2.2.5 برنامج تطوير المراعي
3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمتنزهات الطبيعية

لقد تم في الجزء الأول إستعراض برنامج تطوير إدارة الموارد المائية بقطاع الزراعة، وسيتم في هذا الجزء إستعراض البرامج المساندة المطلوبة لتحقيق الأهداف العامة للبرنامج، كما سيتم وضع تفاصيل لهذة البرامج وغيرها من المتطلبات المؤسسية والفنية من خلال **الرؤية المستقبلية لقطاع الرى** والتى بدأت الوزارة فى إعدادها.

1.1.1.5 البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة

نظرا للفاقد الكبير في استخدام المياه في القطاع الزراعي ولمحدودية الدراسات الفنية والاقتصادية بالاستخدام الأمثل والمستدام لمياه الري، يهتم هذا البرنامج بتوفير أكبر قدر ممكن منها وتعظيم كفاءة استغلالها وحمايتها من الاستنزاف مع رفع كفاءة استثمار تلك الموارد في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة. ويعتنى هذا البرنامج الفرعي بتحفيز المزارعين لترشيد إستخدامهم وتوفير المياة بطرق مباشرة مثل إستخدام أساليب الرى الحديثة، او بصورة غير مباشرة عن طريق تحسين المعاملات الزراعية ونشر الزراعة العضوية والنظيفة على سبيل المثال. وتقوم الوزارة حالياً بمساندة فنية من منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ بعض عناصر هذا البرنامج.

ويضم البرنامج العديد من المكونات مثل تحديد المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية المختلفة مع نشر تقنيات جدولة المياه، وتعزيز الدور التشريعي والرقابي للالتزام بنظم الري الحديث، وتقديم الدعم والتسهيلات الائتمانية التي تحفز المزارعين علي تبني النظم المتطورة للري.

2.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية

نظرا لانخفاض كفاءة الري المرتبط بانخفاض الإنتاجية والعائد الاقتصادي لوحدة المياه في الزراعات المكشوفة. فان هذا البرنامج يركز علي زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه، عن طريق تعظيم الطاقة الإنتاجية للمحاصيل المزروعة في ظل نظم الزراعة المحمية، إضافة إلي زراعة محاصيل غير تقليدية في غير الموسم.

يضم البرنامج العديد من المكونات مثل تعزيز الدور البحثي في مجالات الزراعة المحمية وتوعية المزارعين بالنظم الحديثة لزراعتها، والاهتمام بالبرامج المكثفة لتنمية القدرات البشرية للعاملين في هذا المجال. وسيتم إعداد تفاصيل هذا البرنامج من خلال الرؤية المستقبلية لقطاع الري.

3.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية

نظرا لعدم الاستغلال الكفء للموارد المائية المطرية ،وعدم الاهتمام بتقنيات حصاد الأمطار، وعدم توفر الخبرات والبحوث في هذا المجال،وقصور البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والاجتماعية لسكان مناطق الزراعات البعلية. فان هذا البرنامج يهدف إلي زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية البعلية والحد من الفاقد غير المستغل منها،مع تحسين الأوضاع الزراعية والمعيشية في تلك المناطق.

يضم البرنامج العديد من المكونات مثل تنفيذ مشروعات حصاد المياه مع دعم وتعزيز نظم الري التكميلي، وتطوير المرافق والبنية التحتية في مناطق الزراعات البعلية، وشمول سكان تلك المناطق في برامج التنمية البشرية والبرامج الإرشادية،ومجالات تنمية وتنويع الأنشطة المتكاملة للتطوير. وسيم الإعداد لهذا البرنامج ايضاً من خلال الرؤية المستقبلية لقطاع الري.

4.1.1.5 البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة

يعتبر هذا البرنامج الفرعى ذو أهمية نظرا لنقص الموارد الجوفية (غير المتجددة) في المناطق الزراعية القريبة من مصادر مياه الصرف الصحي، وللأضرار البيئية للمياه غير المعالجة، ومحدودية المشروعات والبرامج البحثية المتطورة لمعالجة تلك المياه، وعدم وجود برامج توعية للمزارعين لتحفيزهم علي استخدامها في بعض المزروعات. ويهتم هذا البرنامج باستغلال مياه الصرف الصحي المعالجة كأحد الموارد المائية المتجددة التي يمكن استخدامها في بعض المجالات الزراعية الملائمة، والمساهمة في التخلص الآمن بيئيا منها.

يضم البرنامج الفرعى العديد من المكونات منها التوسع في المشروعات المتطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ودعم البرامج البحثية في مجال استنباط أصناف نباتية يمكن زراعتها علي المياه المعالجة، ودعم برامج توعية المزارعين نحو التعامل مع هذه النوعية من المياه. وسينم إدراج هذا البرنامج ايضاً في خطة العمل التنفيذية الأولي للإستراتيجية.

5.1.1.5 البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي

نظرا لتزايد كميات الصرف الزراعي وما لذلك من أضرار علي التربة وآثار سلبية علي البيئة، إضافة إلي محدودية مشروعات الصرف الزراعي وعدم كفاية الدراسات والبحوث الخاصة بمعالجة واستخدام تلك المياه، مع عدم وجود برامج إرشادية للمزارعين لتحفيزهم علي استخدامها، فسيهتم هذا البرنامج الفرعى بالتوسع في مشروعات الصرف الزراعي وإعادة استخدامها، وإعداد الدراسات الحديثة في هذا المجال، وتوعية المزارعين بكيفية استخدامها في الإغراض الزراعية. ويضم البرنامج العديد من المكونات منها التوسع في مشروعات الصرف الزراعي، وإنشاء وحدة تكون مهمتها إدارة عملية استخدامها. وسيتم الإعداد لهذا البرنامج ايضاً من خلال الرؤية المستقبلية لقطاع الري.

2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعى والغابات والمتنزهات الطبيعية

1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية

تم في التقرير الرئيسي إستعراض متطلبات التطوير لإدارة الموارد الأرضية، وسيتم فى هذا الجزء أستعراض البرامج الفرعية.

1.1.2.5 البرنامج الفرعي لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية

نظرا للقصور في المعلومات الحديثة والتفصيلية عن الموارد الأرضية والحيازات واستخداماتها في الأنشطة الزراعية المختلفة، وقدم خرائط تقييم الأراضي. فان هذا البرنامج يهدف إلي الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إنشاء قواعد بيانات للموارد الأرضية وإتاحتها بصورة مستدامة، وتوفير إطار مرجعي ونظام معلوماتي مناسب لرصد ومتابعة الأوضاع المتعلقة بالتصنيفات والأقسام والخصائص الطبيعية والإنتاجية للأصول الموردية الأرضية. ورصد ومتابعة ما يطرأ على ذلك من تغيرات. ويضم البرنامج الفرعى لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية المكونات التالية:

- **تحديث أطلس التربة (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS)**

يهتم البرنامج باستخدام التقنيات الحديثة في إعداد أطلس التربة الزراعية و تمثيل التدرج أو التغيير المستمر في خصائصها ،وتتمثل تلك التقانات في:الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

ويشمل الأطلس كل البيانات الخاصة بالتربة: المحاصيل الزراعية المناسبة، المساحة ، الاستخدام الحالي للأرض، البنية التحتية و استخدام الأراضي المجاورة. وبالنسبة للمزارع القائمة فإن النظم المعلوماتية الجغرافية يستطيع المساعدة في إيجاد الأراضي المناسبة لزراعة محصول معين أو الاستعلام عن خصائص التربة لقطعة أرض معينة أو تحديد القدرة الزراعية للتربة.

- **تحديث أطلس الموارد الأرضية (البناء الرقمي للخرائط الرقمية باستخدام GIS)**

يهدف البرنامج الي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إعداد أطلس للموارد الارضية بالمملكة، كما يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة خصائص التضاريس أو الشروط البيئية ،كما يمكن إنشاء أطلس الموارد الأرضية انطلاقاً من عدد من قياسات الارتفاعات في الخريطة.

وتعتبر تطبيقات الاستشعار عن بعد في المجال الزراعي من أهم تطبيقات هذه التقنيات الحديثة نظراً لتغير الغطاء النباتي وتبدل استعمال الأراضي وتنوع الثروة الزراعية, الأمر الذي يستدعي الاستمرار في مراقبتها ومتابعة تطورها لوضع برامج إدارتها واستثمارها ومراقبتها وإعداد خرائطها .

ويمكن عن طريق هذه الجهود توفير معلومات مفيدة بالنسبة لمكافحة التصحر والاستغلال الأمثل للموارد الأرضية وتنمية وصيانة الحياة البرية وتحديد إمكانات الإنتاج الزراعي المستدام بالمملكة.

- **التصوير الجوي وإصدار الخرائط**

تتوفر معلومات عن التربة فى كافة أرجاء المملكة على شكل خريطة عامة للتربة بمقياس 1 إلى 250 ألف (مقسمة إلى 226 صفحة ومجمعة فى صورة أطلس 40× 60 سم) وقد تم الحصول على تلك البيانات سابقاً فى عام 1992 عن طريق التصوير الجوى (لاندسات -5) و يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها،كما يتطلب الأمر تحديث خرائط أطلس المناخ الذي بدأ إعداده فى عام 1988 وبنك المعلومات الخاص بتصنيف التربة والمعلومات المرتبطة بها، وتدعيم قدرات الوزارة فى مجال رسم الخرائط ومعامل تحليل التربة،وتحديث الخرائط التوصيفية حتى مستوى 1 إلى 20 الف و 1 الى 25 ألف.

- **المسح التفصيلي لحيازات الأراضي الزراعية الموزعة**

نظرا لعدم وجود بيانات توصيفية موثقة حول الحيازات الزراعية على مستوى فروع ومديريات وزارة الزراعة بالمناطق المختلفة، وعدم توفر بيانات موثقة وتفصيلية حول درجة استغلال الحيازات الصغيرة و نوع النشاط الزراعي الذي يمارس فيها، و المساحات المنزرعة بكل محصول في مختلف المواسم الزراعية مما يؤدي الي عدم كفاءة عملية التخطيط الزراعي في وضع السياسات وصياغة البرامج وإعداد المشروعات وتحديد الكميات المتوقع إنتاجها من مختلف المحاصيل والمنتجات الزراعية. فان هذا البرنامج يهدف الي حصر حيازات الاراضي وحصر الأنشطة الزراعية لكل حيازة في كل فئة حيازية. من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لوحدة الإحصاء بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء بوزارة الزراعة وعلي مستوي الفروع والمناطق، وتدريب الكوادر البشرية علي عمليات جمع وتحليل بيانات الحيازة الزراعية واستخلاص النتائج.

2.1.2.5 البرنامج الفرعى لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها

نظرا لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثقة عن خصائص التربة ومحدودية برامج تحسين وتطوير وصيانة وحدتي الأراضي والمياه ،و قصور الدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية وأثرها على عملية التصحر وتدهور التربة فإن هذا البرنامج يستهدف تكوين بنية معلوماتية لمناطق مختارة للموارد الأرضية والتربة للتأكد من المحافظة على تلك الموارد

والاستخدام الرشيد والمستدام، وذلك من خلال تدعيم وإنشاء وحدات معلومات لمتابعة وتحديث وتوفير المعلومات الخاصة بالتربة والتصنيف حسب الحاجة ودعم الكوادر البشرية في هذا المجال عن طريق التدريب الداخلي والخارجي خاصة في مجال مسوحات التربة وتصنيف الأراضي حسب المواصفات والمقاييس العالمية لتصنيف الأراضي.

الهدف 2: المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل

4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي
2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب
3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف
4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضر
5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه
6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور
7.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)
2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص
1.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
2.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
3.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة
3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي
4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية
5.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير المزارع السمكية

5.5 محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد
1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها
2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)
3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الالكتروني للقطاع الزراعي
4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية
5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية
6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا
2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي
3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي
4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء
1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة
2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية
5.5.5 برنامج التعاون الدولي والإقليمي

6.5 محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية

1.6.5 برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية
2.6.5 برنامج المخزون الإستراتيجي
3.6.5 برنامج التكافل / التأمين الزراعي
4.6.5 برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة
5.6.5 برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة

4.5 محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق

تم إستعراض مكونات هذا المحور والبرامج المرتبطة بها فى التقرير الرئيسي وسيتم في هذا الجزء بإستعراض متطلبات البرامج الفرعية لتحقيق أهداف هذا المحور.

1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي

حتى يمكن اتخاذ إجراءات وتدابير فعالة للحد من مشكلة اختلال التوازن الإقليمي بين مناطق المملكة فيقترح إعادة هيكلة الإنتاج النباتي في ضوء اعتبارات موضوعية. وفيما يلي عرض للأهداف الفرعية متمثلة في الميزة النسبية، ثم عرض لأهم السياسات والبرامج التي تساعد على تحقيق ذلك في السنوات المقبلة بالنسبة للانتاج النباتي.

بناء على نتائج تحليل المزايا النسبية المذكورة في التقرير الرئيسي وأطر السياسات المقترحة لتطوير الإنتاج النباتي بالمملكة وتحليل التحديات وإمكانات التطوير يقترح تحقيق أهداف تطوير الإنتاج النباتي عن طريق تنفيذ البرامج الفرعية المحددة التالية:

- البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب.
- البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف.
- البرنامج الفرعي لتطوير الخضر.
- البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه.
- البرنامج الفرعي لتطوير التمور.
- البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (او الجيدة).

2.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب

أ.المبررات

تناقصت المساحة المنزرعة بالحبوب من حوالي 685.4 ألف هكتار عام 2004 إلى حوالي 469.2 ألف هكتار عام 2008 وأيضا تناقص الإنتاج من 3.2 مليون طن عام 2004 الي 2.43 مليون طن عام 2008. وعلى الرغم من تناقص الإنتاج من الحبوب إلا أن الإنتاجية للهكتار زادت من 4.7 طن الي 5.2 طن. ومازال يتم زراعة القمح وبعض الحبوب مثل الذرة الرفيعة في بعض المناطق باستخدام أساليب الري التقليدية (الغمر) مما يؤدي إلى الإسراف في استخدام المياه وانخفاض العائد على وحدة المياه في إنتاج الحبوب.
وتشير نتائج تحليل الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية للمناطق إلى أن:

1. إنتاج محصول القمح بأسلوب الري الحديث يتميز بوجود كفاءة اقتصادية مقبولة في توظيف الموارد الانتاجية ببعض مناطق المملكة (مثل جنوب وشمال منطقة الرياض والقصيم وحائل والجوف والمنطقة الشرقية) اذا ماخذ في الاعتبار قيمة الايراد الثانوي من الاتبان عند حساب قيمة اجمالي الايراد الكلي للهكتار من القمح (يتضمن الايراد من الحيوب والايراد من الاتبان). وقد إتضح ان القرار 335 بياريخ 1428/11/9 بوقف استلام القمح تدريجيا مع خفض أسعار الاستلام من المزارعين قد أدي الى عزوف أغلب المزارعين عن زراعة القمح الذي لدية ميزة نسبية فى إنتاجه بالعديد من مناطق المملكة والذي يستخدم كغذاء رئيسي للإنسان وتستخدم أتبانه كعلف للحيوان، وإستبداله بالأعلاف الخضراء عديمة الكفاءة الإقتصادية للمجتمع والمستنزفة للمياه.
2. انتاج القمح بالغمر في شمال منطقة الرياض يتميز بكفاءة اقتصادية محدودة في توظيف الموارد الإنتاجية، حتى اذا ماخذ في الاعتبار قيمة الايراد الثانوي من الاتبان.
3. انتاج الذرة الرفيعة والسمسم بالغمر في منطقة جازان يتميز بكفاءة اقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية وفى هذه الحالة، توجد ميزة نسبية او مقارنة فى انتاج هذين المحصولين تحت نظم الري السطحي.

ب. الأهداف الأساسية

1. النقص التدريجي في المساحات المزروعة بالقمح استجابة لتوقف المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عن شراء القمح المنتج محلياً تدريجاً فى مدة أقصاها ثمان سنوات (اي بمعدل سنوي 12.5%) بما يتفق مع القرار 335 لعام 1428 هـ مع مقابلة كافة الإحتياجات من السوق العالمى ومشاريع الإستثمار الزراعى السعودى

الخارجى. ومن المتوقع إنتاج كمية بسيطة من الأصناف المحلية/البلدية بإستخدام أساليب الرى الحديثة لتغطية الطلب الموجود حاليا بالمناطق المختلفة وتفضيل المستهلك السعودى لهذة الأصناف (حيث يتبين ان إنتاج القمح بهذا الأسلوب يتمتع بكفاءة إقتصادية ولا يمكن توفيرة عن طريق التبادل التجارى أو الإستثمار الخارجى)، مع إمكانية الوصول بالمساحة الى حوالي 65.6 الف هكتار في عام 2020 م، تنتج هذه المساحة حوالي 471 ألف طن بمتوسط إنتاجية حوالي 7.17 طن للهكتار، ومساحة تقدر بحوالي 33.7 الف هكتار في عام 2030 م، تنتج هذه المساحة حوالي 253 ألف طن بمتوسط إنتاجية حوالي 7.5 طن للهكتار، جداول (7-2-2 الى 7-2-9) بالملحق. ومن ثم قصر زراعة القمح علي المناطق التي تتميز بوجود ميزة نسبية عالية في إنتاجه ووفقا لتوافر المياه المتجددة وأيضا قصر زراعة القمح علي الأصناف المحلية ومن الأصناف الجيدة عالية الجودة المطلوبة محليا فقط في مناطق محددة يثبت إمكانية توفر المياه بها مثل الجوف وحائل والقصيم لتغطية الطلب المحلي على القمح المحلي.

2. زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه في إنتاج الأقماح البلدية، التي تتمتع بتفضيل المستهلك لها عن غيرها من الأقماح غير البلدية، عن طريق تعظيم العائد الاقتصادي علي استخدام المياه في إنتاج القمح باستخدام اساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية واستنباط سلالات محسنة ومنتقاة عالية الإنتاجية وموفرة للمياه، (برنامج 1.1.5).
3. وضع السياسات الزراعية والاقتصادية المساندة للاستثمار الزراعي الخارجي لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من القمح في الفترة القادمة، (برنامج 1.6.5).
4. الاستفادة الكاملة من المنتجات الثانوية للقمح المحلي (الاتبان) في تغذية الحيوانات بعد رفع قيمتها الغذائية عن طريق زيادة محتواها من البروتين الخام بعد معاملتها بالأمونيا،(برنامج 4.9.5) .

ج. المكونات الرئيسية

1. إعداد وتنفيذ السياسة المقترحة فى الخطة الثامنة الخاصة بفرض تعريفة مناسبة للهكتار على ان تربط بها حوافز تصاعدية لإستعادة تكاليف (او جزء من تكاليف) رفع وتوفير المياة المستخدمة فى مناطق الوفرة المائية والتى سيسمح بها بزراعة الأصناف المحلية/البلدية لمقابلة الطلب المحلى وتفضيل المستهلك السعودى وذلك فى بعض المناطق وبحيث تكون هذة التعريفة مانعة لممارسات الإستنذاف والهدر بكافة أشكالة (محور 1.5).
2. العمل على ثبات السياسة الزراعية بشكل عام وعدم اتخاذ قرارات إدارية بوقف الإنتاج أو تعديله إلا بعد دراسات متأنية عن الآثار المباشرة وغير المباشرة، والآثار في المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد، وكذلك الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية لتلك القرارات حفاظا على المكتسبات المحققة في القطاع والحفاظ على ودعم الدور المحوري للقطاع الخاص وتحقيق الإستقرار الإجتماعي وفرص التوظيف بالمناطق الريفية. خاصا وأنة من المطلوب عند اتخاذ مثل تلك القرارات المحورية الا ينظر للزراعة بالمملكة كوحدة متجانسة لاختلاف الظروف المناخية و البيئية والإنتاجية مع تباين إمكانات توفر الموارد المائية وأساليب الزراعة والري بين مناطق المملكة المختلفة.
3. رسم سياسة سعرية ثابتة ومعلنة قبل مواسم الزراعة ومحددة الأبعاد والأهداف للحبوب بصفة عامة للقمح بصفة خاصة تستهدف رفع الإنتاجية لوحدتى الماء والأرض لزراعة الأصناف المحلية فى مناطق الوفرة المائية وبما يشجع على إستخدام أساليب الرى الحديثة فقط. ويقترح استغلال السياسة السعرية للحبوب لدعم توجهات الحكومة (القرار رقم 335 لعام 1428 هـ) في تحقيق أهداف ترشيد استخدام المياه وتحقيق الأهداف التنموية والاستدامة والحفاظ علي الموارد الطبيعية والبيئة ولتطوير سلوك المزارعين بما يخدم التنمية الزراعية والريفية المتكاملة بالمملكة. ولذا فيقترح أن يتم دراسة تسعير القمح في المدى القصير وحتى إنتهاء الفترة المسموح بها بالتوريد أخذاً في الإعتبار هذة الأبعاد.
4. تنفيذ برامج وحملات إرشادية لتوعية المزارعين في المناطق التي ستشير الدراسات الجارية للمكونات المائية بالمملكة الى توفر مياة متجددة بصورة مستدامة بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة القمح عالي الجودة والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الميزة النسبية حتى يتسني رفع كفاءة الري لدي مزارعي القمح (برنامج 2.1.7.5).
3. تنفيذ برامج تأهيلية للمزارعين الذين سيضطرون لتغيير نشاطهم الزراعي إلى أنشطة أخرى داخل القطاع الزراعي مع وضع نظام دعم فني لهذه الفئات في المناطق المختلفة مع توفير الاستثمارات المساندة لتنفيذ هذه البرامج.
4. تعويض المنتجين الذين يتوقفون عن إنتاج القمح في صورة إعانة تقاعد أو مدفوعات تعويضية غير مرتبطة بالأسعار لفترة محددة على أن يتم إلغاؤها بعد ذلك.[29]

[29] أي ضرورة وجود استراتيجية للخروج من الدعم Exit Strategy for Subsidy

5. الاستمرار في برامج التربية لمحاصيل الشعير والذرة الرفيعة لإنتاج أصناف عالية الإنتاجية وأكثر تحملا لظروف الحرارة العالية والجفاف والملوحة، (برنامج 1.1.7.5).
6. توفير البذور المحسنة عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض.
7. الاهتمام بزراعة الشعير باستنباط أصناف عالية الإنتاجية وزراعتها في المناطق ذات المعدلات المطرية المناسبة فقط مع استخدام أساليب الري التكميلي حيث تشير البيانات المنشورة في السنوات الخمس الأخيرة (2004 – 2008) الي تناقص معنوي في كل من المساحة المزروعة (-16.8%) والإنتاجية (-2.03%) والانتاج الكلي (18.5%) من الشعير.

3.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف

أ. المبررات

تناقصت قليلا المساحة المنزرعة بالأعلاف من حوالي 168.2 ألف هكتار عام 2004 إلى حوالي 160.8 ألف هكتار عام 2008 لكن تزايد الإنتاج من 2.63 مليون طن عام 2004 الي 2.98 مليون طن عام 2008. وهذا يعني زيادة الإنتاجية للهكتار من 15.7 طن الي 18.6 طن. ومازال يتم زراعة الأعلاف في بعض المناطق باستخدام أساليب الري التقليدية (الغمر) مما يؤدي إلى الإسراف في استخدام المياه وانخفاض العائد على وحدة المياه في إنتاج الأعلاف وبصفة خاصة البرسيم.

ب.الأهداف الأساسية

1. خفض زراعة الأعلاف الخضراء بحوالي 60% حتى عام 2030 (من حوالي 160 الف هكتار في عام 2008 الي حوالي 64 الف هكتار في عام 2030)علي ان يتم ايقاف زراعتها في المناطق التي تأثرت مواردها المائية بزراعة المحاصيل التي تتطلب احتياجات مائية كبيرة منذ أمد بعيد مثل مناطق القصيم والرياض والشرقية، مع مراعاة أن تكون المساحات المزروعة بالأعلاف فقط فى المناطق المتوافقة مع الميزة النسبية للمناطق اوالتي يتوفر بها مصادر لمياه الصرف الزراعي المعالجة، ونسبة من المتاح من مياة الصرف الصحي المعالجة في ضوء ماتوصي بة وزارة المياة والكهرباء وحسب المواصفات الصحية المعلنة بالمملكة بحيث تكون المساحة المستغلة أكبر في المناطق ذات تكلفة الإنتاج االمنخفضة والعائد الأعلى على وحدة المياه في إنتاج الأعلاف (جدول رقم 2 بالملحق).
2. زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه في إنتاج الأعلاف علي المياه الجوفية او الصرف الزراعي المعالجة فقط وبحيث يتم تعظيم العائد علي استخدام المياه في إنتاج البرسيم باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية.
3. تحت الظروف المذكورة اعلاه يجب تنمية وتطوير إنتاجية البرسيم، والذي تبلغ مساحته الحالية نحو 100 ألف هكتار، وتقدر انتاجيتة حالياً بحوالي 20 طن/هكتار في عام 2008 في حين تصل الإنتاجية الممكنة إلي نحو 36 طن/هكتار. وهو ما يشير إلي وجود إمكانية واسعة لتطوير الإنتاجية ومن ثم الحصول علي إنتاج حدوث تخفيض قليل في الانتاج بالرغم من الانخفاض الكبير في المساحة.
4. التوجه نحو الاستثمار الخارجي في زراعة الأعلاف الخضراء في الدول المجاورة ذات الميزة النسبية في إنتاجها لتوفير وسد احتياجات الثروة الحيوانية وبصفة خاصة انتاج الحليب من الأعلاف.
5. التوصية بان يتم تغطية جزء من الاحتياجات من الأعلاف في الشركات الزراعية ومشاريع الحليب الكبيرة وفقا للبنود المذكورة اعلاه، وفي المناطق غير المجهدة مائياً، مع إعطاء الجمعيات التعاونية الزراعية لصغار المزارعين دعم خاص لتوعية أعضائها لتبني وسائل الري المرشدة للمياة وايضا الممارسات الإروائية المناسبة لترشيد استخدام المياه فى هذا المجال.
6. تغطية الإحتياجات من الأعلاف الخضراء بصورة عامة من مشاريع الإستثمار الزراعى الخارجى.
7. تعظيم الاستفادة من المنتجات الثانوية لبعض المحاصيل (مثل الاتبان والأحطاب والعروش) في إنتاج الأعلاف غير التقليدية للمساهمة فى توفير جانب من الاحتياجات العلفية للماشية.
8. تعظيم الاستفادة من المتاح من الأراضي الرعوية فى بعض المناطق المطرية.
9. دراسة امكانية زراعة الاراضي المتوفرة من تقليص المساحة المزروعة من الحبوب والاعلاف بسبب الاتجاة الى توفير المياة بغطاء نباتي رعوي يستخدم في تغذية قطعان المربي التقليدي والتقليل من اثر التغيرات المناخية.

ج. المكونات الرئيسية

1. دعم استيراد الاعلاف الخضراء المستوردة سواء من السوق العالمي او المنتجة من خلال الاستثمار السعودي الزراعي الخارجي بحيث تقل اسعارها عن الاسعار المحلية الامر الذي يدفع المزارعين عن التخلي عن زراعة الاعلاف الخضراء داخل المملكة.
2. دعم ونشر مشاريع مياه الصرف الزراعي المعالجة لتوفير مياه الري للأعلاف في المناطق التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج الأعلاف حتى اذا تتطلب الامر استصلاح اراضي جديدة.
3. طلب تخصيص نسبة من مياة الصرف الصحي المعالجة لانتاج البرسيم في المناطق المجاورة للمدن الكبري من خلال التنسيق مع وزارة المياة والكهرباء من خلال اللجنة العليا للمياة المقترحة.
4. تشكيل لجنة لاعداد وتنفيذ سياسة سعرية تصاعدية لإستعادة تكاليف مياة ري الاعلاف بحيث تكون مانعة لممارسلت الإستنذاف والهدر بكافة أشكالة.
5. تشكيل لجنة تحت اشراف وزارة الزراعة من الجهات ذات العلاقة لاعداد وتنفيذ السياسة المقترحة فى الخطة الثامنة الخاصة بفرض تعريفة مناسبة للهكتار على ان تربط بها حوافز تصاعدية لإستعادة تكاليف رفع وتوفير المياة المستخدمة فى مناطق الوفرة المائية وبحيث تكون هذة التعريفة مانعة لممارسات الإستنذاف والهدر بكافة أشكالة (محور 1.5).
6. تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية لمزارعي الأعلاف الحاليين على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق التي يتوفر بها مصادر مياه صرف زراعي معالجة وذات الأولوية لزراعة الأعلاف لرفع كفاءتهم الاقتصادية الحالية في إنتاج الأعلاف الخضراء مع توعية المزارعين بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة البرسيم والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة بغية تحسين كفاءة الري علي مستوى المزرعة.
7. اعطاء حوافز مالية للمزارعين الذين يتحولون من اساليب الري التقليدية الى اساليب الري الحديثة في ري الأعلاف في المناطق ذات الأولوية في زراعة الأعلاف والمتوفر بها مصادر مياه مستدامة مثل حائل والقصيم.
8. تنفيذ برامج تأهيلية للمزارعين الذين سيضطرون لوقف زراعة الأعلاف لتغيير نشاطهم الى أنشطة اخرى داخل أو خارج القطاع الزراعي مع وضع نظام دعم عيني وفني لهذه الفئات فى المناطق المختلفة مع توفير الاستثمارات المساندة لتنفيذ هذه البرامج.
9. تطوير وتنمية المراعى المتاحة وإيجاد أساليب كفؤة لنظم إدارتها والحد من تدهورها .
10. يمنع منعاً قاطعاً تصدير الأعلاف المزروعة مع تيسير استيرادها وتقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين فى زراعة الأعلاف الخضراء خارج المملكة بغرض تصديرها للمملكة.
11. ان تتحمل الدولة التعريفة الجمركية الخاصة باستيراد جميع أنواع الأعلاف.
12. سرعة الانتهاء من دراسة وتحديد المقننات المائية السليمة للأعلاف وفقا لأنواعها ونظم زراعتها ومناطق الزراعة ومواسم الزراعة ونوع التربة.
13. يقترح أن يتم تركيب عدادات لقياس المياه المتدفقة من الآبار لضمان ترشيد استخدام المياه وفقاً للمقننات المائية، والنظر في وضع تعريفة على المياه التي تزيد عن المقتنيات المائية. تشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها بهدف عدم الاعتماد على الشعير كغذاء رئيسي للماشية من ناحية وإيقاف زراعة الأعلاف الخضراء من ناحية أخري[30].

4.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخضر

أ. المبررات

تناقصت قليلا المساحة المنزرعة بالخضروات من حوالي 110.6 ألف هكتار عام 2004 إلى حوالي109 ألف هكتار عام 2008 لكن تزايد الانتاج من 2.5 مليون طن عام 2004 الي 2.7 مليون طن عام 2008. وهذا يعني زيادة الإنتاجية للهكتار من 22.4 طن الي 24.7 طن. ومازال يتم زراعة العديد من الخضروات في بعض المناطق باستخدام أساليب الري التقليدية (الغمر) مما يؤدي إلى الإسراف في استخدام المياه وانخفاض العائد على وحدة المياه في إنتاج الخضروات .

[30] وزارة الزراعة، الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها، المملكة العربية السعودية، صفر 1426هـ، مارس 2005م.

ب. الأهداف الأساسية

1. زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه في إنتاج الخضروات عن طريق تعظيم العائد علي استخدام المياه في انتاج محاصيل الخضر باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية العالية.
2. تنمية وتطوير إنتاجية محاصيل الخضار بالارتقاء بالإنتاجية كأحد أهم المحاور التي يمكن من خلالها تحقيق الاستغلال الأمثل لوحدة المياه ، تبلغ مساحة الخضر نحو109 ألف هكتار, حيث تقدر الإنتاجية حالياً بحوالي 24.6 طن/هكتار في حين يمكن أن تصل الإنتاجية إلي أكثر من ضعف الإنتاجية الحالية. وهو ما يشير إلي وجود إمكانية واسعة لتطوير الإنتاجية ومن ثم تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة وبالتالي زيادة درجة تنافسيتها.
3. التوجه نحو تقديم حوافز مالية لصغار المزارعين لاستبدال نظم الري التقليدية بالنظم الحديثة مما يرشد من استخدام المياه حيث يكون العائد للمياة فى زراعات الخضر بالرى التقليدى غير مجدية كما هو مبين أعلاة.
4. إعطاء الجمعيات التعاونية الزراعية لصغار المزارعين دعم خاص لتوعية أعضائها لتبني الممارسات الاروائية المناسبة لترشيد استخدام المياه.
5. تبنى أنماط تكنولوجية زراعية ترتكز على تكثيف استخدام كل من عنصري العمل ورأس المال معاً، والتوسع في هذه الأنماط التي تحقق مستويات أفضل لدخول العاملين في القطاع الزراعي والريفي بوجه عام. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنماط الإنتاجية والخدمات المساندة مثل مراكز التجميع، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة ، وتجهيز وتصنيع منتجات الخضر ، إلى غير ذلك من المجالات.
6. الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المز رعية المتكاملة، وذلك من خلال توفير الحزم التكنولوجية المتكاملة لإدارة محاصيل الخضر المختلفة، وتوفير الجهاز الفني والإرشادي القادر على نقل تلك التوصيات إلى كافة المزارعين وبخاصة صغار الزراع . ويستلزم هذا التوجه وضع سياسات للتكامل بين الخدمات الإرشادية والائتمانية والتسويقية سواء بالنسبة للمنتجات النهائية أو لمستلزمات الإنتاج.
7. إنتاج الأصناف قصيرة العمر أو مبكرة النضج، وهو ما يؤدي إلي تقليل استهلاك المياه من جانب، ومن جانب أخر فإن ذلك يحقق زيادة في معدلات التكثيف المحصولي، حيث يمكن زراعة أكثر من محصول في العام الواحد, كما أن هذا التوجه سوف يؤدي إلي عدم انخفاض منسوب المياه في الآبار بدرجة كبيرة خاصة في المناطق ذات المياه غير المتجددة.
8. التطوير الكمي والنوعي للإنتاج من الخضر بكافة المناطق للمحافظة على مستويات الاكتفاء الذاتي منها وتوفير مقادير متزايدة لتنمية صادراتها.
9. تعزيز ربط الإنتاج بالأسواق الداخلية والخارجية وفق متطلبات كل منها كمياً ونوعياً.

ج. المكونات الرئيسية

1. تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لزراعة محاصيل الخضر بكافة المناطق بالمملكة (المناطق السبعة موضوع الدراسة تتميز بوجود كفاءة اقتصادية عالية في انتاج الخضروات موضوع الدراسة (مثل الطماطم والبطاطس والباذنجان والخيار والفلفل والكوسا والباميا والبصل الجاف).
2. توعية المزارعين بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة أنواع الخضروات المختلفة والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة لكل نوع من أنواع الخضروات المختلفة بكافة المناطق بالمملكة.
3. إعطاء حوافز مالية للمزارعين الذين يتحولون من أساليب الري التقليدية إلى أساليب الري الحديثة في ري محاصيل الخضروات في المناطق ذات الأولوية في زراعتها بكافة المناطق بالمملكة.
4. تقديم الحوافز السعرية والتمويلية للتحول الى زراعات الخضر تحت النظم المحمية ذات العائد المرتفع للياة.
5. دعم وتحفيز برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا بهدف إنتاج أصناف وسلالات من أصناف الخضروات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من درجات الحرارة والملوحة للأراضي وندرة المياه، وكذا إنتاج أصناف قصيرة العمر مرتفعة الإنتاجية.
6. تقليل الفجوة بين متوسط الإنتاجية المحققة حاليا من الخضروات والإنتاجية العالمية وتحديد أفضل السبل للوصول الى معدل الإنتاج العالمي من خلال التوسع الرأسي باستنباط سلالات عالية الإنتاجية والجودة او التوسع الأفقي في الزراعات المحمية علي حساب الزراعات المكشوفة لكافة محاصيل الخضر بكافة المناطق بالمملكة. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات المنشورة الي أمكانية زيادة متوسط الإنتاجية من الطماطم من نحو 17.9 طن للهكتار في الزراعات المكشوفة (متوسط الفترة 2004-2008م) الي نحو 99 طن للهكتار في عام 2030 (متوسط إنتاجية الطماطم فى البيوت المحمية في المملكة العربية السعودية بلغ حوالي 87.2 طن /هكتار خلال الفترة 2004-2008 ، وفي المملكة المتحدة بلغ حوالي 418.6 طن / هكتار في عام 2006)[31].

[31] (www.fao.org/statistics

7. تطوير برامج محلية لإنتاج تقاوي محاصيل الخضر عالية الجودة وعالية الإنتاج وذات المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية والمحلية (الهجن).
8. إنتاج هجن محلية من محاصيل الخصر الواعدة (ذات القيمة النقدية المرتفعة) مثل الطماطم والفلفل والفراولة والفاصوليا الخضراء سواءا من خلال البرامج التقليدية للتربية أو باستخدام الهندسة الو راثية .
9. تطوير نظم الإنتاج لتقليل نسبة الفاقد والاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد وخاصة في المحاصيل سريعة التلف
10. التركيز على زراعة الأصناف المتخصصة من محاصيل الخضر مثل زراعة أصناف طماطم التعليب والحفظ بالقرب من أماكن التصنيع والاهتمام بإنشاء مصانع حفظ وتعليب صغيرة قريبة من مناطق الإنتاج.

5.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه

أ. المبررات

تزايدت المساحة المنزرعة بالفواكه من حوالي 208.6 ألف هكتار عام 2004 إلى حوالي232.5 ألف هكتار عام 2008 كما تزايد الإنتاج من حوالي 1.45 مليون طن عام 2004 الي 1.62 مليون طن عام 2008. ولكن تناقصت الإنتاجية من حوالي 7 طن/هكتار الي حوالي 6.9 طن. وأيضا مازال يتم زراعة بعض المساحات من الفواكة في بعض المناطق باستخدام أساليب الري التقليدية (الغمر) مما يؤدي إلى الإسراف في استخدام المياه وانخفاض العائد على وحدة المياه في إنتاج الفاكهة.

ب. الأهداف الأساسية

1- الاهتمام بالزراعات البستانية محدودة استهلاك المياه، بالإضافة إلى تطوير الأصناف التجارية المنزرعة ذات الصفات التسويقية العالية.
2- زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه في إنتاج الفواكه عن طريق تعظيم العائد علي استخدام المياه في إنتاج محاصيل الفواكه باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية العالية.
3- تنمية وتطوير إنتاجية محاصيل الفواكه ، والذي تبلغ مساحته حوالي 232.5 ألف هكتار, حيث تقدر الإنتاجية حالياً بخوالي 6.9 طن/هكتار في حين يمكن ان تصل الإنتاجية إلي أكثر من ضعف الإنتاجية الحالية. وهو ما يشير إلي وجود إمكانية واسعة لتطوير الإنتاجية ومن ثم تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة وبالتالي زيادة درجة تنافسيتها.
4- التوجه نحو تقديم حوافز مالية لصغار المزارعيين لاستبدال نظم الري التقليدية بالنظم الحديثة مما يرشد من استخدام المياه
5- إعطاء الجمعيات التعاونية الزراعية لصغار المزارعين دعم خاص لتوعية أعضائها لتبني الممارسات الإروائية المناسبة لترشيد استخدام المياه.
6- تبنى أنماط تكنولوجية زراعية ترتكز على تكثيف استخدام كل من عنصري العمل ورأس المال معاً، والتوسع في هذه الأنماط التي تحقق مستويات دخل أعلى للعاملين في القطاع الزراعي والريفي بوجه عام. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنماط الإنتاجية والخدمات المساندة مثل مراكز التجميع، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة ، وتجهيز وتصنيع منتجات الفواكه، إلى غير ذلك من المجالات.
7- الاستمرار فى جلب الأصناف الجديدة والمبكرة النضج من مختلف أنواع الفواكه وتطوير إنتاجيتهما لما لهما من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي.

ج. المكونات الرئيسية

1. تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لزراعة محاصيل الفواكه لتحسين الإنتاج وتقليل الفاقد نظراً للعائد المرتفع للمياة فى إنتاج الفواكة تحت الزراعات المكشوفة ونظم الرى الحديثة فى مناطق المملكة المختلفة مثل محاصيل الزيتون (حائل) والتين (الرياض) والرمان (الرياض والقصيم) والعنب (حائل والقصيم والرياض).
2. توعية المزارعين بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة أنواع الفواكه المختلفة والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة لكل نوع من أنواع الفواكه المختلفة.
3. إعطاء حوافز مالية للمزارعين الذين يتحولون من اساليب الري التقليدية الى اساليب الري الحديثة في ري محاصيل الفواكه في المناطق ذات الأولوية في زراعته حيث يمكن مضاعفة العائد على المياة بالتحول الى الأساليب الحديثة.
4. دعم وتحفيز برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا بهدف إنتاج أصناف وسلالات من أصناف الفواكه قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من درجات الحرارة والملوحة للأراضي وندرة المياه، وكذا إنتاج

أصناف عالية الجودة ومرتفعة الإنتاجية والاستفادة فى هذا الشأن بالتقانات الحديثة مثل زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية وغيرها.

5. تحسين طرق إنتاج الشتلات وخاصة برامج إنتاج الشتلات المعتمدة الخالية من الأمراض.
6. تطوير أساليب وعمليات ومعاملات الجمع والتعبئة والشحن للأسواق المحلية أو للتصدير لزيادة الطلب على بعض أصناف الفواكه مثل التمور وبالتالي دفع وتحفيز المزارعين علي زيادة الإنتاج نتيجة توفر الحوافز والأسعار المناسبة لذلك.
7. إتاحة وتوفير السلالات والأصناف المحسنة والجديدة بالأعداد الكافية سواء للإحلال التدريجي محل الأصناف القديمة غير الجيدة ، أو للتوسع في الزراعات الجديدة منها على نطاق كبير فى كافة المناطق وتوفير السبل والبرامج الإرشادية الداعمة لنشر زراعتها وتنميتها.
8. دعم إقامة المشاتل للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ضمن إطار مناسب للإشراف والمراقبة وتقديم الخدمات التمويلية والإرشادية ، وبخاصة فى المناطق المستهدف التوسع فيها.
9. دعم أسعار الشتلات المحسنة لفئات المزارعين فى المناطق الصحراوية والوديان لتشجيعهم على الإقبال على التوسع فى زراعة هذه الأصناف.
10. تقديم التسهيلات الائتمانية والعون الفني والتدريب والإرشاد فى مجالات تصنيع منتجات الفاكهة من هذه الأنواع (نخيل، زيتون، تين، رمان) لتشجيع الريفيين على إقامة المشروعات الصغيرة فى هذه المجالات (برنامج 2.5.5).
11. العمل على ربط منتجي الفواكه أو المصنعات القائمة عليها بقنوات ونظم تسويقية مناسبة سواء لأغراض التسويق المحلى أو التصديري.

6.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير التمور

أ. المبررات

تزايدت قليلا المساحة المنزرعة بالتمور من 148.8 ألف هكتار عام 2004 الى حوالي 157 ألف هكتار عام 2008 وأيضا تزايد الإنتاج من 941.2 ألف طن عام 2004 الي 986.4 ألف طن عام 2008 وعلي الرغم من ذلك ثبتت الإنتاجية حول 6.3 طن/هكتار خلال نفس الفترة. وأيضا مازال يتم زراعة مساحات واسعة من التمور في بعض المناطق باستخدام أساليب الري التقليدية (الغمر) مما يؤدي الى الاسراف في استخدام المياه وانخفاض العائد على وحدة المياه في إنتاج التمور. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأمر السامي رقم (7/ب/18070) وتاريخ 1425/4/8هـ (2004/5/27) القاضي بأن يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إنشاء مركز متطور لدعم إنتاج التمور وتسويقها بالتعاون مع وزارة الزراعة. إضافة لذلك، فإن الوضع يتطلب تفعيل دور هيئة منتجي التمور لتطوير عمليات التسويق والتصنيع والتصدير، ووضع الخطط المستقبلية لحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية، مع توجيه جانب مهم من القروض ووسائل الدعم الأخرى إلى صغار المنتجين، وتكثيف جهود البحث والتطوير لحل المشكلات العالقة وزيادة الإنتاجية

ب.الأهداف الأساسية

1. زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه في إنتاج التمور عن طريق تعظيم العائد علي استخدام المياه في إنتاج التمور باستخدام أساليب الري الحديثة في المناطق ذات الميزة النسبية العالية.
2. تنمية وتطوير إنتاجية أصناف التمور، والذي تبلغ مساحتها حوالي 157 ألف هكتار، حيث تقدر الإنتاجية حالياً بحوالي 6.3 طن/هكتار في حين يمكن أن تصل الإنتاجية إلي أكثر من ضعف الإنتاجية الحالية. وهو ما يشير إلي وجود إمكانية واسعة لتطوير الإنتاجية ومن ثم تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة وبالتالي زيادة درجة تنافسيتها.
3. التوجه نحو تقديم حوافز مالية لصغار المزارعين لاستبدال نظم الري التقليدية بالنظم الحديثة مما يرشد من استخدام المياه.
4. إعطاء الجمعيات التعاونية الزراعية لصغار المزارعين دعم خاص لتوعية أعضائها لتبني الممارسات الروائية المناسبة لترشيد استخدام المياه.
5. التوسع فى هذه الأنماط التى تحقق مستويات أفضل لدخول مزارعي التمور عن طريق زيادة أعداد مراكز التجميع، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة ، وتجهيز وتصنيع أصناف التمور.
6. نشر أصناف التمور عالية الجودة في المناطق التي تتمتع بوجود مزايا نسبية في انتاجه.
7. التوسع في استخدام وسائل الري الحديثة وتعميمها على مشاريع زراعة النخيل.
8. العمل على نشر استخدام التكنولوجيا في جني الثمارو تدريب الزراع وأبنائهم على استخدام الآليات الحديثة في عمليات الحصاد والتجفيف.

ج. المكونات الرئيسية

1. إعطاء حوافز مالية وتمويلية للمزارعين الذين يتحولون من أساليب الري التقليدية إلى أساليب الري الحديثة في ري النخيل في المناطق ذات الأولوية في زراعتها حيث يتبين أمكانية زيادة العائد على المياة نتيجة هذا التحول بنحو 40-100% حسب الأصناف.
2. تفعيل وتقوية دور مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية في متابعة إنشاء وتطوير مركز دعم إنتاج التمور وتسويقها بالتعاون مع وزارة الزراعة.
3. تفعيل دور هيئة منتجي التمور لتطوير عمليات التسويق والتصنيع والتصدير، ووضع الخطط التنفيذية المستقبلية لحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية.
4. توجيه جانب معنوي من القروض ووسائل الدعم الأخرى إلى صغار منتجي التمور.
5. تكثيف ودعم جهود البحث والتطوير لحل المشكلات العالقة وزيادة إنتاجية التمور.
6. تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية لزراعة أصناف التمور عالية الجودة .
7. توعية المزارعين بنظم وأساليب الري الحديثة لزراعة أنواع التمور المختلفة والمقننات المائية السليمة والممارسات الاروائية المناسبة لكل نوع من أنواع التمور المختلفة.
8. نشر المختبرات الخاصة بزراعة أنسجة النخيل بهدف الحصول على أكبر عدد من الفسائل الجيدة لتزويد الزراع بها وخاصة أصناف السكري والخلاص وغيرها.
9. دعم وتحفيز برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا بهدف مقاومة سوسة النخيل والعمل علي عدم انتقالها بين مناطق الإنتاج.
10. منح إعفاءات جمركية لأساليب ومستلزمات الري الحديثة وكذلك إعانة آليات وتجهيزات وسائل الري المرشدة لاستهلاك المياه مثل الري بالتنقيط وخاصة لمزارعي النخيل الذين يستخدمون الري بالغمر.
11. إعطاء مزارعي النخيل أعانة إنتاجية مقطوعة مربوطة بالتزامهم بالتحول للري بالتنقيط.
12. وقف دعم فسائل النخيل إلا إذا كانت للإحلال فقط بشرط أن تكون من الأصناف الجيدة.
13. مواصلة تطوير الاهتمام بمكافحة سوسة النخيل.

7.1.4.5 البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (أو الجيدة)

أ. المبررات

الاتجاه إلى الزراعة العضوية بغرض الحصول على منتجات خالية نسبياً من الأسمدة الكيماوية والمبيدات، حيث تشير أصابع الاتهام إلى مسئولية المبيدات والمخصبات الكيماوية في تفشي أمراض الفشل الكلوي والسرطانات ونقص المناعة، بالإضافة إلى حدوث خلل في النظام البيئي نتيجة للقضاء على الأعداء الطبيعية للآفات مما أدى إلى ظهور آفات جديدة لم تكن تشكل خطورة على الإنتاج الزراعي من قبل. كما أن الزراعة العضوية يترتب عليها حماية الموارد الأرضية والمائية كأحد دعائم أو ركائز التنمية الزراعية المتواصلة[32]. كما أن تحسن الوضع البيئي قد يزيد من فرص إستعواض الواردات للمنتجات الزراعية المعروفة لدى الأسواق العالمية والتى يفضلها بعض فئات من المجتمع، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة من حيث الجودة في كل من الأسواق المحلية والدولية، وبصفة خاصة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى حرية التجارة وحصول المستهلك في أي دولة على أفضل السلع وبأرخص الأسعار.
وبالرغم من تعدد الآثار الإيجابية لتطبيق الزراعة العضوية، إلا أنه يترتب عليها أيضاً عدة آثار سلبية أهمها انخفاض إنتاجية الوحدة الأرضية (الهكتار) وصافي العائد باعتباره مؤشراً لدخول المزارعين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التي قد تصبح عبئاً على الطبقات المحدودة الدخل وخاصة في المدى القصير. ونظراً لتعدد الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق الزراعة العضوية يقترح إجراء دراسة تفصيلية عنها لتعظيم الاستفادة من تطبيقها والحد من آثارها السلبية على المزارعين والاقتصاد السعودي ككل.

ب. الأهداف الأساسية

[32] FAO, Organic Agriculture and Food Security, International Conference on Organic Agriculture and Food security, Rome, 3-5 May 2007.

1. الاتجاه نحو التوسع فى مساحات الزراعة العضوية والحيوية في إنتاج كافة المحاصيل ومحاصيل الخضر بصفة خاصة للحد من التلوث البيئي عن طريق ترشيد استخدام الكيماويات والمبيدات والمساهمة في ترشيد استخدام المياه.
2. زيادة كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه عن طريق تعظيم الطاقة الإنتاجية للمحاصيل تحت الزراعات العضوية.
3. زراعة محاصيل عضوية غير التقليدية في غير الموسم داخل البيوت المحمية لرفع قيمة العائد الاقتصادي من وحدتي المساحة والمياه وتحسين دخول المزارعين .
4. تشجيع تطوير الصناعات الوطنية التي تخدم الزراعات العضوية.
5. إقامة نظام حديث للإرشاد الزراعي للزراعات العضوية مبنى على استخدام بيانات الأرصاد الجوية في تحديد المقننات المائية والسمادية لمختلف المحاصيل العضوية تحت نظم الزراعات المحمية.
6. توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص بعض المساحات أو الأقاليم أو المناطق في مجالات الإنتاج الزراعي العضوي– مثل منطقة الخرج.
7. وضع خطط للزراعة العضوية فى المملكة مدعمة بأحدث أساليب التكنولوجيا الحيوية والمخصبات الطبيعية وبرامج المكافحة الحيوية للآفات والمراقبة الجيدة للمزارع الحقلية والبستانية.

ج. المكونات الرئيسية

1. تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية للزراعات العضوية.
2. تنفيذ برنامج فرعى لتخصيص قرى ومناطق محددة ورائدة في الزراعات العضوية مثل منطقة الخرج، للتوسع فى الزراعات العضوية للاستفادة من اقتصاديات السعة ولإمكان تركيز المساندة الفنية لاستخدام تلك المناطق كمناطق إرشادية إشعاعية لتنوير المزارعين بالقرى والمناطق الأخرى بالجدوى الإقتصادية والبيئية للزراعات العضوية. ويمكن البدء بمديرية الخرج بالقرب من الرياض لوجود بعض التجارب الناجحة بها والتي يمكن اعتبارها كنواة لإنشاء مثل تلك القرى والمناطق المتخصصة فى الزراعة العضوية.
3. تعزيز الدور البحثي فى مجالات الزراعة العضوية تحت نظم الزراعة المحمية والزراعة بدون تربة وتوفير المعلومات بالوسائل التقليدية والوسائل غير التقليدية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم الحاسب الآلي الخبير وإجراء البحوث الميدانية لتقدير مدى التوفير فى الموارد المائية (والتى تقدر فى بعض الدول بنحو 35%).
4. تنفيذ برامج توعية للمزارعين بالنظم الحديثة للزراعات العضوية وخصوصاً نظم الزراعة بدون تربة كبديل للزراعة الأرضية يوفر نفقات المدخلات الزراعية ويقلل من استخدام المبيدات إلى الحد الأدنى.
5. إعادة الاهتمام بالبرامج المكثفة لتنمية القدرات البشرية للعاملين في مجال الزراعة العضوية والمحمية .
6. إجراء البحوث والدراسات التطبيقية الخاصة بتدوير المخلفات الزراعية كمصدر لإنتاج الأسمدة العضوية لنشر الزراعة العضوية.
7. إدراج الزراعة العضوية والزراعات النظيفة ضمن برامج أو مناهج التدريس والتدريب بالجامعات والدورات التدريبية للمرشدين الزراعيين.

2.4.5 برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص

لتحقيق أهداف برنامج تطوير الإنتاج الحيواني المتخصص سيتم تنفيذ البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة
- البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة
- البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة

1.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة

أ – الاهداف الاساسية

- زيادة متوسط استهلاك الفرد من الألبان المنتجة محليا من 56 كيلوجرام/سنة حاليا (2008) لتصل الى 60 كيلوجرام عام 2030، وخفض الواردات الى مستويات هامشية.
- تحقيق أعلى انتاجية ممكنة للرأس من ماشية اللبن.
- توفيرالألبان الخام عالية الجودة بالكميات التى تكفى لتوفير احتياجات مصانع المنتجات اللبنية.

ب_ المكونات الرئيسية

- العمل علي التوسع في استخدام مياة الصرف المعالجة فى ري الاعلاف الخضراء في مزارع الالبان، ورفع كفاءة الري بتطبيق الممارسات المزرعية المناسبة والخاصة بالمقننات المائية وفترات وعدد ومواعيد الريات المناسبة.
- دعم استخدام نظم الري الحديثة في ري الاعلاف الخضراء في مزارع الالبان واحلالها محل نظام الري السطحي في ري الاعلاف الخضراء.
- تدوير وإعادة إستخدام المياة المعالجة فى خدمات الغسيل والزراعات التجميلية/تنسيق الحدائق وزراعة الاعلاف بمزارع الألبان.
- تشجيع المستثمرين على زراعة الأعلاف الخضراء خارج المملكة من خلال الإستثمار الزراعى الخارجى، ودعم استيرادها للمساهمة في سد الفجوة العلفية.
- العمل على إنشاء كيان مؤسسى لمنتجى ومصنعى الألبان (اتحاد منتجى ومصنعى الألبان) لوضع السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات الخاصة بتنمية انتاج وتصنيع الألبان ومتابعة تنفيذها، يشارك فيه المنتجين والمصنعين والمراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص والتعاونيات.
- بناء نظام متكامل لتسجيل قطعان الألبان يساعد على تحديد الحيوانات المتميزة وراثيا وتوفيرها على مستوى المناطق والمحافظات.
- تحسين انتاجية قطعان الأبقار المحلية من خلال الخلط بالقطعان الاجنبية المتأقلمة تحت ظروف المملكة (متوسط انتاجيتة 4.5 طن/سنويا) على مدى عشر سنوات.
- نشر مهنة التلقيح الصناعى في الريف من خلال زيادة اعداد الاطباء الممارسين لها في كافة المناطق.
- دعم وتشجيع إنشاء جمعيات صغار مربى الماشية ودعم الجمعيات القائمة.
- تدعيم وتطوير البنية الأساسية لنظم متطورة لتجميع وتداول وتصنيع الألبان على مستوى المزارع الصغير.
- تطوير قدرات الجهاز الإرشادى للعاملين فى مجال الانتاج الحيوانى.
- وضع مجموعة من الحوافز للإستثمار فى مجال انتاج الألبان وتصنيع وتداول المنتجات اللبنية.

2.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة

يمثل الإنتاج الداجني المصدر الثاني من مصادر إنتاج البروتين الحيواني ويتمثل في قطاعين أساسيين هما القطاع التقليدي والقطاع التجاري المنظم . وتعكس الإحصاءات المتوافرة أنه قد حدثت زيادة معنوية احصائيا في إعداد الدواجن علي مستوي المملكة خلال الفترة 1995 – 2008م. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في اعداد الدواجن نحو 3.9% خلال نفس الفترة. ويشكل القطاع التجاري المنظم اكثر من 99% من حجم قطاع الدواجن في المملكة. يتكون قطاع الدواجن التجاري المنظم من قطاعين رئيسيين هما قطاع انتاج الدجاج اللاحم وقطاع انتاج البيض من الدجاج البياض. وبالنسبة لمشاريع الدواجن المتخصصة، فقد تزايد انتاج المملكة من لحوم الدجاج والبيض بدرجة كبيرة. فانتاج الدجاج اللاحم تزايد بمعدل سنوي قدر بحوالي 2% و في المقابل تزايد انتاج البيض بمعدل سنوي قدرة 2.7%خلال نفس الفترة.

وتتركز اعداد الدواجن في مناطق القصيم (31.8%) ومكة المكرمة (22%) والرياض (17.1) وعسير (12%) في حين يتوزع باقي حجم القطيع علي باقي المناطق بنسب صغيرة ومتفاوتة في عام 2008. وتتركز قطعان الدجاج اللاحم في مناطق القصيم (32.3%) ومكة المكرمة (22.1%) والرياض (16.4%) وعسير (12.3%) في حين يتوزع باقي حجم القطيع علي باقي المناطق بنسب صغيرة ومتفاوتة في عام 2008.

يتميز الإنتاج الداجني بتركزه الشديد في المزارع المتخصصة حيث ان نحو 99.8 % من أعداد الدواجن في عام 2008 مرباة في القطاع المتخصص، و بلغ انتاج المملكة من الدجاج اللاحم حوالي 427.3 مليون طائر، و من صيصان الدجاج اللاحم حوالي 504.1 مليون صوص في نفس العام.

وعلي الجانب الاخري تتركز قطعان الدجاج البياض في مناطق الرياض ومكة المكرمة والقصيم والشرقية حيث بلغ انتاج هذه المناطق من البيض نحو 30.1% و 24.4% و19.9% و12.3% على الترتيب في حين يتوزع باقي حجم القطيع علي باقي المناطق بنسب صغيرة ومتفاوتة في عام 2008.

أ – الاهداف الاساسية

- زيادة نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى من الدواجن بمقدار جرام واحد يومياً كل عام.

- تطوير الكيان المؤسسى لصناعة الدواجن.

ب- المكونات الرئيسية

- البدأ في انشاء مزارع جدود الدجاج اللاحم وجدود الدجاج البياض بالمملكة لتوفير احتياجات مزارع امهات الدجاج اللاحم وامهات الدجاج البياض من الصيصان بدلا من استيرادها من الخارج.
- التوسع في انشاء مزارع امهات الدجاج البياض وامهات الدجاج البياض بالمملكة للاستمرار في توفير الاحتياجات المستقبلية لمزارع الدجاج اللاحم والدجاج البياض من الصيصان بدلا من استيرادها من الخارج.
- التوسع فى انتاج الدجاج اللاحم لتصل الى 543 الف طن عام 2030.
- الوصول بإنتاج بيض المائدة الى نحو 286 الف طن عام 2030.
- استمرار التوسع فى إقامة المسالخ الآلية للدواجن لتتناسب طاقاتها الانتاجية مع الطاقات الانتاجية لمشاريع الدجاج اللاحم للتوصل الى حظر كامل لتداول الدواجن الحية بين اوداخل مناطق المملكة.
- الاستمرار في تحسين معدل التحويل الغذائى للدجاج اللاحم ليصل الي 1:1.6 عام 2020 ونحو 1.5 :1 عام 2030.
- تحسين معدل التحويل الغذائى فى دجاج البيض ليصل إلى 1:2.4 عام 2020 ونحو 2.2 : 1 عام 2030.
- تفعيل وتحسين وسائل الأمان الحيوى فى القطاع التجارى بكافة حلقات الصناعة.
- إنشاء مركز للتدريب وتكوين الكوادر الفنية اللازمة للصناعة محليا وعربيا.
- تطوير نظم المعلومات التسويقية للدواجن.
- التوسع فى عمليات التصدير لمنتجات الدواجن.
- انشاء كيان للإتحاد العام لمنتجى الدواجن وتنمية عضويتة ومصادر تمويله وأساليب أدائه لمهامه لوضع السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات الخاصة بتنمية القطاع ومتابعة تنفيذها، يشارك فيه المنتجين والمراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص والتعاونيات وقطاع الثروة الحيوانية بالوزارة.

3.2.4.5 البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة

يتميز الإنتاج من قطعان المجترات الصغيرة (الاغنام والماعز) والابل في المملكة بعدم تركزه في مزارع متخصصة مثل الابقار والدواجن. ويتسم هذا القطاع بان نحو 66.9% ، 42.6% من قطعان الأغنام والماعز تتواجد في مشاريع متخصصة في التربية حول بعض المدن الكبيرة وفي اسواق الحيوانات، والنسبة الباقية تربى تحت نظم رعوية ترحالية مختلفة تبعا لتوفر الكلا في اوقات مختلفة من السنة، كما يتميز بان حوالى 29.3% من الأبل تتواجد فى قطعان مرباة في مزارع متخصصة حول بعض المدن الكبيرة وفي اسواق الابل، والنسبة الباقية تربى تحت نظم رعوية ترحالية مختلفة تبعا لتوفر الكلا في اوقات مختلفة من السنة.

وتعتبر الاغنام والماعز من اكفأ الحيوانات للتربية في المناطق الجافة لتميزها علي التأقلم مع ظروف البيئة السائدة وقلة تكاليفها الاستثمارية، وتعد كفاءتها التناسلية مرتفعة بالاضافة الى تنوع انتاجها حيث تعطي اللحم واللبن والصوف والشعر والجلود. بالنسبة لقطعان الماعز والاغنام التي تربي في حظائر حول بعض المدن الكبيرة ومدينة الرياض بصفة خاصة واسواق الحيوانات. وتتصف هذة القطعان بميزة نسبية. فقطعان تربية الماعز حققت معامل ميزة نسبية قدرت بحوالي 0.45. ويرجع السبب في ذلك الي تميز الماعز نسبيا في انتاج الالبان علي مدار العام، وزيادة عدد الولادات الصغيرة في العام، الارتفاع النسبي في اسعار البان الماعز هذا علي جانب الايراد الكلي بالاضافة الي انخفاض تكاليف تغذيتها ورعايتها وتكاليفها الاستثمارية علي جانب التكاليف.

اما بالنسبة لقطعان الاغنام التي تربي في مزارع تقليدية متخصصة فى حظائر حول بعض المدن الكبيرة ومدينة الرياض بصفة خاصة فلا يتسم بكفاءة اقتصادية عالية اى ان هذا القطاع لا يتصف بميزة نسبية.

وتربي نسبة محددة من الابل داخل نوعين من الحظائر، الاول عبارة عن مزارع حديثة تشتمل علي حظائر جيدة التشييد والتجهيز والاخر عبارة عن حظائر تقليدية تعرف بالشبك. والابل تربي لعدة اغراض اهمها انتاج الالبان عالية القيمة واللحم

الذي يمتاز بحلاوتة فضلا عن نقل البضائع والاشتراك في السباق. وتتسم تربية الابل في المزارع التقليدية المتخصصة يتسم بكفاءة اقتصادية عالية[33].

أ – الاهداف الرئيسية

- تنمية قطعان الأغنام والماعز المرباة في مزارع كمصدر دخل اساسي لغير الحائزين وشريحة مهمة من المواطنيين
- تنمية الأغنام والماعز والأبل فى المناطق الصحراوية لتعظيم الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية فى هذه المناطق الهامشية.

ب- المكونات الاساسية

- التحسين الوراثي للسلالات المحلية والخليط لزيادة إنتاجها من الحملان.
- تطوير نظام الإنتاج المنزلى للمجترات الصغرى فى القرى لتحسين دخل الأسر الفقيرة.
- تنمية إنتاج لبن الماعز وتصنيعه كمصدر غذائي خاصة للأطفال والنساء فى منتجات توافق إحتياجات السوق.
- تحسين نظم رعاية وبيطرة وتغذية قطعان الأغنام والماعز والأبل فى المناطق الصحراوية والهامشية للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية فى تللك المناطق.

3.4.5 برنامج تطوير قطعان المربي التقليدي.

تم إستعراض هذا البرنامج فى التقرير الرئيسي.

4.4.5 برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية

تم إستعراض هذا البرنامج فى التقرير الرئيسي.

5.4.5 برنامج تطوير المزارع السمكية.

تم إستعراض هذا البرنامج فى التقرير الرئيسي.

[33] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

5 .5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

وسيتم تحقيق أهداف هذا المحور من خلال خمسة برامج أساسية بينما سيتم مناقشة البرامج الخاصة بتطوير تسويق المنتجات الحيوانية والثروة السمكية فى الأجزاء الخاصة ببرامج تطوير هذة القطاعات التخصصية. والبرامج المقترحة لتنفيذ هذا المحور هى:

- برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد.
- برنامج تطوير التصنيع الزراعي.
- برنامج تطوير التمويل الزراعي.
- برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء.
- برنامج دعم التعاون الإقليمي والدولي.

وقد تم إستعراض هذة البرامج فى التقرير الرئيسي.

1.5.5 برنامج تطوير التسويق الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد

وقد تم مناقشة متطلبات هذا البرنامج فى التقرير الرئيسي، وسيتم في هذا الجزء إستعراض البرامج الفرعية المرتبطة بهذا البرنامج وهي:

- البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها.
- البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (برنامج إنشاء قاعدة معلومات سوقية).
- البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الالكتروني للقطاع الزراعي.
- البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية.
- البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا.

وفيما يلي توصيف لهذه البرامج الفرعية:

1.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها

يمثل وجود الأسواق شرطا ضروريا للتنمية الزراعية المستدامة، كما أن توافر سعات سوقية محلية ودولية تساعد على إنجاز أهداف التنمية، حيث أن بذل جهود وإنفاق أموال لإنتاج نواتج زراعية يتعذر تسويقها بأسعار مناسبة يعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الأنشطة الزراعية بالمملكة بوجة عام.

أ. المبررات الرئيسية

يوجد العديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية أداء الأسواق المركزية للخضار والفاكهة وإدارتها ومن بينها:

1. محدودية تجهيزات معظم الأسواق الحالية للخضار والفاكهة، من حيث أن معظم الأسواق غير محاطة بسور لسهولة التحكم فيها، وعدم توافر مستودعات عادية أو مبردة للتخزين، ولا يوجد موازين على البوابات لوزن الداخل والخارج من المنتجات، ومعظم المظلات والمباسط والمحلات غير مكيفة، بالإضافة إلي الافتقار لوجود مواقف للشاحنات والبرادات في معظم الأسواق.
2. ضعف تنظيم الأسواق، حيث لا يوجد آلية لتسجيل الكميات الداخلة والخارجة من الخضار والفاكهة، وعدم وجود رقابة فعلية على سير العمل بالمزادات في جميع الأسواق, والسماح في بعض الأحيان للأفراد بالجمع بين العمل كدلالين وتجار تجزئة في نفس السوق، وانتشار ظاهرة البيع العشوائي بدون ترخيص داخل وحول السوق, وصعوبة مراقبة السعودة وارتفاع الإيجارات في بعض الأسواق.
3. احتكار وسيطرة الدلالين على الأسواق من خلال التحكم في سعر الإرساء في المزادات لغير صالح المزارعين. وإرتفاع ضريبة دخول السيارات للسوق لأكثر من 50 ريال فى معظم الأسواق.

4. وجود بعض الممارسات التسويقية الخاطئة من قبل تجار التجزئة (أصحاب المباسط) من خلال تحول العلاقة التنافسية بينهم إلي علاقة تعاونية انتفاعية مشتركة فيما يخص اتفاقهم على عدم المزايدة في الحراج وذلك على حساب المنتجين.
5. انخفاض عدد الممارسين للمزاد في الحراج واختفاء المزارعين أثناء المزايدات.
6. تباين آراء المتعاملين في الأسواق حول تطبيق نظام السعودة في السوق فيما بين موافقين على تطبيقه لإتاحة الفرصة للمواطنين للعمل وزيادة دخولهم وبين معارضين على أساس أن السعودة أدت إلي قلة النشاط والتعامل في الأسواق.

كما يواجه تسويق منتجات الشركات الزراعية المساهمة مجموعة أخري من المشكلات أهمها ما يلي:

1. سيطرة الدلالين على الأسواق المركزية للخضار والفاكهة وتأثيرهم على آليات العرض والطلب والتي تتحدد بموجبها الأسعار السوقية وبالتالي التأثير السلبي على مستويات أسعار البيع التي تحصل عليها الشركات.
2. منافسة المنتجات المستوردة.
3. عدم وجود مؤسسات تتولى تنظيم الإنتاج بالمملكة خاصة في المواسم، وفي وجود تشابه وتزامن العرض في المنتجات الزراعية سواء محلياً أو من الدول المجاورة.
4. عدم وجود تنسيق بين الشركات الزراعية المساهمة من الناحية التسويقية، رغم اتفاقهم على تكوين المجموعة السعودية الزراعية (ساق).
5. صعوبة توفير العمالة اللازمة مما أثر سلباً على كفاءة الإنتاج والتسويق.
6. ارتفاع تكاليف الإنتاج.
7. عدم التزام بعض العملاء والمصانع بالعقود نتيجة حصولهم على أسعار أقل في السوق.

ب. الأهداف الأساسية

1. تحسين البنية الأساسية للأسواق المركزية للخضار والفاكهة أو إنشاء أسواق جديدة.
2. تنظيم التعامل في الأسواق وتفعيل دور البلديات ومراقبة المزادات.
3. زيادة كفاءة العمليات التسويقية منذ الحلقات التسويقية الأولى من خلال عمليات الإعداد والتجهيز للتسويق في حقول الإنتاج وتشمل عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والتبريد الأولي والتخزين ثم شحن المنتجات للسوق.
4. تنظيم الإنتاج في مناطق الإنتاج والعرض في الأسواق تبعا للبرامج سالفة الذكر لإيجاد نوع من التوازن المكاني والزمني والسعري بين الأسواق.
5. توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالاسواق من خلال قاعدة بيانات ومعلومات سوقية متكاملة ودقيقة تخدم جميع أطراف العملية التسويقية.
6. تنظيم سعودة العمالة الزراعية – الإنتاجية - والتسويقية مع تأهيل وتدريب العمالة الوطنية.
7. إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة في عمليات والخدمات التسويقية في المناطق الإنتاجية.
8. دعم وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية وتفعيل دورها فى التعامل مع الأسواق المركزية لرفع كفاءة التسويق الزراعي من خلال التنسيق السوقي وتحقيق التوازنات السوقية الزمانية والمكانية والشكلية والاستفادة بوفورات السعة للخدمات التسويقية.
9. إرشاد المزارعين وتعريفهم بأهمية وفوائد الانضمام إلى الجمعيات التعاونية إذا تم إنشاؤها.
10. الاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية، ومفاوضات انضمام المملكة لتلك المنظمة لرفع كفاءة تسويق الخضار والفاكهة.
11. زيادة الوعي التسويقي لدي كافة الأطراف المتعاملة في السلع والمنتجات الزراعية.

ج. المكونات الرئيسية

1- تطوير البنية الأساسية للأسواق المركزية:

- إحاطة جميع الأسواق المركزية للخضار والفاكهة بأسوار وأن يكون لها مداخل ومخارج لمراقبة وضبط الداخل والخارج.
- توفير غرف مراقبة في المداخل لجميع الأسواق المركزية (حجرة) وأخرى في المخارج، وتوفير موازين لوزن وتسجيل الداخل والخارج لسهولة تقدير المعروض في السوق من مختلف المنتجات.
- إنشاء مستودعات مبردة وصالات مكيفة في الأسواق المركزية للخضار والفاكهة للحفاظ على منتجات المزارعين من الحرارة والرطوبة الشديدة في فصل الصيف، وللمساعدة على تقديم منتجاتهم للمزايدة في الأيام التالية لقدومهم من مزارعهم إذا لم تنل أسعار المزايدة رضائهم، ولتقليل نسبة التالف.
- إنشاء صالات مغلقة ومكيفة للفرز وإعادة التعبئة والتغليف.
- تكييف مباسط تجار التجزئة للحفاظ على الخضار والفاكهة أطول فترة ممكنة وتقليل نسبة التالف.
- توفير رافعات (شوك) لنقل الخضار والفاكهة من مكان إلى آخر في الأسواق المركزية عوضاً عن العربات الصغيرة المستخدمة في النقل داخل تلك الأسواق.
- توفير أماكن لوقوف السيارات ومراعاة انسياب المرور، وتنظيم حركة السير في الأسواق المركزية.
- توفير مكاتب للدلالين ومساحات مكيفة للحراج.

2- تطوير وتنظيم ممارسات التعامل بالأسواق:

- تطوير ادارة وتشغيل أسواق الخضار والفاكهة بالمملكة ودعم دور وزارة الزراعة الفني فى إدارة الأسواق وزيادة التنسيق مع البلديات.
- تفعيل دور إدارة السوق المركزي (البلدية) في الرقابة السعرية والرقابة الصحية والنظافة، ومراقبة توحيد العبوات في السوق على مستوى الجملة والتجزئة وعدم السماح باستعمال عبوات سبق استخدامها.
- تسجيل الداخل والخارج من حيث الصنف أو النوع وعدد العبوات ونوعها ووزن كل عبوة وجهة القدوم عند الدخول وجهة الذهاب عند الخروج.
- خفض الإيجارات للمحلات والمباسط والمعاشق لزيادة نسبة الإشغال من ناحية والقضاء على ظاهرة الإيجار من الباطن والبيع العشوائي في السوق من ناحية أخرى بالإضافة إلى تقليل التكاليف التسويقية، وخفض رسوم دخول السيارات للأسواق.
- توحيد مواعيد المزادات (الحراج) في كافة الأسواق. ففي سوقي الإحساء، حائل لوحظ أن فترة الحراج للإنتاج المحلي بها تبدأ الساعة الحادية عشرة ظهراً وحتى صلاة المغرب وهو الوقت الذي تشتد فيه درجة الحرارة والرطوبة مما يعرض الخضار للتلف السريع (30-40%).
- إعطاء البلدية سلطات أوسع لتشغيل الأسواق المؤجرة لمستثمرين ومراقبة عدم زيادة الإيجارات المتفق عليها.
- تحديد عمولة الدلالين في كافة الأسواق بنسبة معينة بالإضافة إلى منعهم من تقاضي عمولة أخرى من المشترين كما يحدث في بعض الأسواق.
- عدم السماح بتأجير أكثر من مبسط لتاجر التجزئة، وعدم الجمع بين الدلالة وتجارة التجزئة في السوق للقضاء على ظاهرة التواطؤ بين الدلالين وتجار التجزئة وبين تجار التجزئة بعضهم البعض، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للشباب السعودي للانخراط في هذا النشاط.
- إلزام المتعاملين في الأسواق المركزية (الجملة) باستخدام عبوات قياسية لكل منتج، وبأشكال وألوان مميزة يدون عليها معلومات كاملة عن المصدر والوزن والنوعية والدرجة.
- إلزام إدارات الأسواق المركزية بحصر الكميات الداخلة والخارجة من السوق من كل منتج وتحديد مصدره، وذلك من خلال تجهيز هذه الأسواق بموازين حديثة في مداخلها ومخارجها ترتبط بأجهزة حاسب آلي تغذى بكافة المعلومات عن السلع الداخلة والخارجة من الأسواق يومياً. وتجهيز هذه الأسواق بمستودعات عادية ومبردة لحفظ المنتجات الواردة لتحقيق بعض التوازن بين العرض والطلب ولتقليل نسبة التالف من المنتجات.

- إخضاع كافة المنتجات الزراعية المتداولة في الأسواق للمواصفات والمقاييس السعودية من خلال إصدار مواصفات قياسية للمنتجات التي لم يصدر لها مواصفات سعودية وتكون ملزمة لكافة أطراف التعامل.
- تطبيق الحجر البيطري والزراعي بدقة على كافة المنتجات الزراعية الداخلة للمملكة، وتزويد مكاتب الحجر الزراعي والبيطري بكافة التجهيزات اللازمة لذلك.

3- تطوير الخدمات لدعم قدرات المزارع الصغير للتعامل بالأسواق:

- إعطاء فرصة للمنتجين الزراعيين من خلال جمعيات تعاونية تضمهم لبعض الممارسات التي تزيد من قوتهم السوقية مقابل الهيئات التسويقية الأخرى والوسطاء، مثل ملكية أو إدارة بعض ساحات الحراج في الأسواق الخاصة بمنتجات معينة، أو التحكم في الكميات المنتجة من سلع معينة.
- إصدار تشريع يحكم العلاقات التعاقدية بين أطراف التعامل في الأنظمة التسويقية يغطي العلاقات التعاقدية بين المنتجين الزراعيين وجمعياتهم التعاونية وبين الجمعيات التعاونية والشركات التسويقية، وكذلك بين كافة أطراف التعاقد على السلع الزراعية المسوقة. مع تحديد بنود واضحة للعقود تحفظ حقوق الأطراف المعنية والجزاءات المترتبة على مخالفة العقود.

4- وضع آلية مناسبة لسير المزاد (الحراج) في السوق، وفقاً للآلية التالية:

- تحديد سعر للبداية عند ممارسة المزاد للخضار والفاكهة بحيث يسترشد هذا السعر بتكاليف الإنتاج في المتوسط ويتيح هامش ربحي مناسب للمنتج، ويأخذ في اعتباره مستوى الدرجة والنوعية والوزن والتعبئة طبقاً لمواصفات قياسية ثابتة ومعروفة لدى كل المتعاملين في السوق.
- إتمام عملية المزايدة بوجود المزارعين أو من يمثلونهم وعد كبير من المشترين بدءاً من سعر البداية إلى أن ينتهي بسعر الإرساء، وفي هذه الحالة يضمن المزارع تغطية تكاليف إنتاجه وتحقيق أرباح عادلة.
- في حالة مخالفة المزارع الشروط والمواصفات المحددة وفقاً لمعايير قياسية ثابتة - اعتقاداً منه أنه يضمن سعر البداية المجزي له -، يجري المزاد دون تحديد سعر للبداية، وتؤدي هذه الآلية إلى تحسين الإنتاج وتجهيزه تجهيزاً جيداً بالطرق الحديثة السابق ذكرها سواء بمعرفة المزارع، أو عن طريق شركة تسويقية متخصصة أو جمعية تعاونية تسويقية لضمان الحصول على أعلى سعر عند المزايدة.
- يتولى موظفو الأمانة بالسوق أو مندوبون من وزارة التجارة مراقبة تطبيق شروط المزايدة المذكورة تطبيقاً فعلياً.
- يمكن للجمعيات التعاونية التسويقية التي سيكون لديها أماكن مخصصة في السوق بإجراء عملية المزايدة على منتجات أعضائها.

2.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (إنشاء قاعدة معلومات سوقية)

يعتبر تطوير منظومات المعلومات الزراعية من أولويات تطوير القطاع الزراعي، حيث تعتبر من متطلبات و شروط تنفيذ اى برامج مستقبلية بخصوص تطوير الخدمات التسويقية، موازنة الأسواق، التعامل من خلال الأسواق المستقبلية، رسم وتنفيذ ومتابعة السياسات الزراعية وبرامج التنمية و برامج الأمان الإجتماعى، بجانب رسم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة و إدارة المخاطر بشكل عام.

أ - المبررات الرئيسية

- تضارب وضعف مستوى دقة الإحصاءات والمعلومات المتاحة عن الأنشطة الزراعية.
- تعدد الجهات المنتجة للمعلومات وضعف التنسيق فيما بينها.
- محدودية الخبرات البشرية والتجهيزات المعلوماتية.
- غياب نظام متكامل لإنتاج وتبادل المعلومات الزراعية.
- ندرة استخدام نظم وقواعد المعلومات في اتخاذ القرارات، خاصة على مستوى الوحدات الإدارية القاعدية وعلى مستوى المزارعيين.

ب. الأهداف الأساسية

1- توفير بيئة معلوماتية جيدة ومتطورة ، يستفيد منها كافة الأطراف والمتعاملين فى حقل النشاط الإنتاجي الزراعي والأنشطة الخدمية والتسويقية والتصديرية والتصنيعية المرتبطة به، فى إطار من الشفافية والفرص المتساوية للحصول على المعلومات والتدفق المعلوماتى الذى يحقق ترشيد وكفاءة اتخاذ القرارات على كافة المستويات.
2- الاهتمام بصفة خاصة بالعمل على الاندماج الفعال لصغار المزارعيين والمنتجين وتنظيماتهم كمستفيدين من نظم المعلومات الزراعية لرفع كفاءتهم الإنتاجية والتسويقية.
3- توفير قاعدة المعلومات المناسبة وتفسيرها التفسير الصحيح وإتاحتها لمتخذي القرار على جميع المستويات، بدءاً من الممارسات المزرعية وانتهاءً بالمستهلك الداخلي والخارجي، وتنشيط وتفعيل دور البحوث التسويقية - الاقتصادية والفنية - وتطويعها لتوجيه الممارسات الفعلية.
4- الاهتمام بنظم المعلومات والجانب المعرفي والتواصل مع الهيئات العالمية ذات الاهتمام بالتسويق والأسواق.
5- توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالاسواق من خلال قاعدة بيانات ومعلومات سوقية متكاملة ودقيقة تخدم جميع أطراف العملية التسويقية.
6- بناء نظام متكامل لإنتاج ونشر المعلومات الزراعية، قادر على الارتقاء بدقة المعلومات والحد من تضاربها أو عدم اتساقها.
7- زيادة معدلات الانتشار الأفقى والرأسي للتطبيقات المعلوماتية فى اتخاذ القرارات لتشمل كافة الوحدات الإدارية والبحثية والإرشادية فى الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة ، وكافة تنظيمات المزارعين.
8- إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات.
9- دعم وتطوير وتوفير مختلف الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية.
10- رفع كفاءة إدارة وتشغيل نظم المعلومات والاتصالات الزراعية .
11- الاهتمام بصفة خاصة بالعمل على الاندماج الفعال لصغار المزارعيين والمنتجين وتنظيماتهم كمستفيدين من نظم المعلومات الزراعية لرفع كفاءتهم الإنتاجية والتسويقية.

ج. المكونات الرئيسية

1- تنفيذ برنامج لتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي للمعلومات الزراعية من خلال:

- استكمال تنفيذ البرنامج المشترك مع صندوق التنمية الزراعية والجانب الهولندى لإنشاء "المركز الوطنى للمعلومات الزراعية".
- إصدار قرار وزاري يحدد جهه واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية ، ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية وذلك فى إطار نظام محدد وتنسيق كامل مع باقى الوحدات الإدارية والتنظيمية والبحثية للوزارة.
- تحديد مكاتب إقليمية على مستوى المناطق والمديريات للقيام بهذا الغرض وتجهيز هذه المكاتب بالكوادر البشرية المدربة والتجهيزات اللازمة.
- رسم آلية مناسبة لتجميع البيانات على المستوى المركزي وإتاحتها من خلال مكاتب إقليمية تغطي كافة المناطق وتحديد رسوم معينة للاستفادة بها واستخدام شبكات معلومات تغطي المملكة، وكذلك تحديد موقع على شبكة الإنترنت للاستفادة بهذه المعلومات.
- تكامل دور مراكز المعلومات التسويقية مع أنشطة مراكز المعلومات الأخرى التي يمكن أن تقدم تقارير منتظمة عن توقعات الإنتاج وتقديرات للأسعار، والمتاح من المدخلات وعناصر الإنتاج.
- تشجيع المؤسسات الخاصة لتقوم بخدمات المعلومات السوقية إلى جانب المؤسسات أو المراكز المعلوماتية الحكومية.
- توفير المقومات الفنية والمالية لإقامة وتشغيل شبكة قومية تفاعلية للمعلومات الزراعية تستخدم التقانات الحديثة فى مجال الاتصالات ونظم المعلومات من خلال المركز الوطنى للمعلومات.
- تدريب القيادات والعناصر الشبابية من المزارعين على التواصل والاستفادة من نظم المعلومات والمساعدة فى توفير وسائط الاتصال والوحدات الطرفية.
- الاهتمام بنظم المعلومات والجانب المعرفي والتواصل مع الهيئات العالمية ذات الاهتمام بالتسويق والأسواق.
- دعم وتوحيد الجهات العاملة فى حقل نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية.
- تصميم وتنفيذ برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويرها.

- تحديد مصادر البيانات المطلوبة (منتجين، وسطاء، مستهلكين، أسواق، موانئ، مطارات... إلخ) وإيجاد وسيلة ملزمة لهذه الجهات لحفظ السجلات المناسبة مع تحقيق الشفافية المطلوبة للإدلاء بالمعلومات.

2- تنفيذ برامج رفع القدرات الفنية للعاملين فى مجال نظم المعلومات الزراعية والسوقية:

ويأتي ذلك من خلال تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية فى مجال إدارة نظم المعلومات ، وكيفية استخدام نظم المعلومات في الارتقاء بكفاءة الأداء الإداري والبحثي والإرشادي.

3- مراعاة الجوانب الفنية الحديثة لمتابعة المستجدات العالمية فى هذا المجال بما فى ذلك:

- تصميم النماذج والاستمارات اللازمة لتجميع البيانات والمعلومات بالتعاون مع الجهات العلمية والبحثية ذات الاهتمام مثل الجامعات السعودية والهيئات الإقليمية والعالمية في المنطقة، بعد تحديد نوع البيان المطلوب ومستوى تفصيله وأسلوب جمعه وفق معايير محددة.
- استحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الإستراتيجية وتيسير أعمال التقييم والمتابعة لمعدلات أداء الأنشطة الزراعية .
- دعم وتطوير استخدامات تقنيه الاستشعار عن بعد فى مختلف المجالات الممكنة للتنمية الزراعية بما فى ذلك المسوحات والإحصاءات الزراعية للحاصلات، ورصد التعديات على الأراضي الزراعية، وإعداد الخرائط الزراعية، ورصد الثروات السمكية.
- استخدام وسائل الاتصال الحديثة السريعة لتوصيل البيانات والمعلومات إلى المكتب الرئيسي، والذي يصدر بدوره تقارير يومية عن أسواق المجموعات السلعية المختلفة ترسل بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني إلى المستفيدين المشتركين نظير رسوم محددة.
- تحديث وصيانة شبكة اتصالات التنمية الريفية والزراعية (رادكون) والشبكات الأخرى المماثلة.

4- يجب أن تشتمل قاعدة البيانات والمعلومات السوقية على ما يلي:

- الأسعار اليومية للمزادات (الحراج) وأسعار الجملة والتجزئة لكل المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة في جميع أسواق ومدن المملكة.
- أسعار المنتجين (أسعار باب المزرعة) لمختلف المنتجات الزراعية في جميع مناطق المملكة، مصنفة حسب أنواع المزارع (تقليدية، متخصصة، شركات مساهمة).
- بيانات كميات المدخلات والمخرجات والتكاليف الإنتاجية لمختلف المنتجات الزراعية (نباتية وحيوانية) في جميع مناطق المملكة حسب أنواع المزارع (تقليدية، متخصصة، شركات مساهمة).
- أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة.
- كميات وأسعار الواردات والصادرات ومصادرها والدول المتجهة إليها على مستوى شهور السنة.
- الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة، الوسطاء الوكلاء، المجهزون والمصنعون، المرافق التسويقية التي تقدم الوظائف التسويقية الفيزيقية والتسهيلية).
- تكاليف الخدمات والوظائف التسويقية التفصيلية لكل منتج من المنتجات الزراعية وفقا للقنوات التسويقية.
- كميات المخلفات والتالف من مختلف السلع الغذائية المحلية والمستوردة على جميع المستويات من المزرعة وحتى وصولها للمستهلك عبر القنوات والمراحل التسويقية.
- الكميات الداخلة إلى الأسواق من مختلف السلع ومصادرها وأساليب نقلها ومنافذ بيعها.

3.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الالكتروني للقطاع الزراعي

شهدت الأسواق العالمية خلال العقد الأخير ثورة فى نظم التبادل التجاري، لم تقتصر فيه على نظم التبادل التقليدية، وإنما امتدت لتشمل استحداث طرق ووسائل للتبادل التجاري، وذلك بالاستفادة من التطورات التكنولوجية فى مجال الحاسب والبرمجيات ونظم المعلومات. وبدأ من هنا اللجوء إلى الشبكات الإلكترونية فى تلبية متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد، وأصبحت أهم وأفضل الوسائل السريعة فى إحداث عمليات التبادل التجاري. كما أدى التطور فى نظم التجارة الإلكترونية إلى إحداث ثورة فى نظم التسويق الدولي وظهور أساليب جديدة للتسويق عبر الشبكة فى كافة مجالات التجارة السلعية والخدمية. وقد كان التحول فى بعض مجالات الأعمال سريعا مع تطور نظم التجارة الإلكترونية، وأدى ذلك إلى تغيير شامل فى الطرق التسويقية المتبعة لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل الأعمال التى تقيم مواقع تسويقية على الشبكة. وبالتالي استطاعت التجارة

الإلكترونية فتح أبواب جديدة فى مجال تسويق المنتجات وتوسيع حجم السوق أمام المنتجين فى كافة الدول وخلق بيئة تنافسية تجارية جديدة تعنى بمتطلبات التوسع فى التجارة العالمية.

أ. المبررات الرئيسية

أن ميدان التنافس فى الأسواق العالمية قد شهد العديد من التغيرات والمستجدات التى أصبحت تشكل تحديات أساسية تتطلب سعياً حثيثاً وعملاً جاداً لتحقيق الاستجابات والمواءمات والتعديلات الصحيحة والضرورية للحاق بركبها، وتعظيم المنافع والحد من الأضرار المترتبة عليها. هناك العديد من المبررات التى تدعو متخذي القرار بالقطاع الزراعي سرعة وضع السياسات التى من شأنها استخدام التجارة الالكترونية فى القطاع الزراعي، والتى من أهمها:

1. تحرير التجارة الدولية وما تفرضه الاتفاقيات الخاصة بها من التزامات.
2. تزايد التكتلات الإقليمية وتعاظم انعكاساتها على أنماط واتجاهات التجارة الدولية.
3. ظهور دول جديدة منافسة فى مجالات تصديرية عديدة.
4. تفوق معايير الجودة الشاملة على غيرها من الاعتبارات فى مجال المنافسة.
5. تعاظم أهمية التقنيات الحديثة فى مجالات الإنتاج والتسويق والمعلومات فى اكتساب القدرة التنافسية.
6. التسارع فى التغير التكنولوجى.
7. عولمة وتحرير التجارة العالمية.
8. تنوع التكنولوجيا والخدمات والأسواق.
9. عقد الاتفاقيات الدولية والتوسع في التكتلات الاقتصادية الدولية.
10. عولمة أسواق المال ونقل رؤوس الأموال والاستثمارات.
11. الاتصالات اللاسلكية وسرعة انتشارها.
12. ضرورة تحقيق استجابة سريعة للعملية التسويقية من خلال تعامل مباشر مع المستهلكين.

ب. الأهداف الأساسية

1. الوصول لفعالية التكاليف التسويقية ونظم تسعير المنتجات من خلال خفض وترشيد التكاليف التسويقية مما ينعكس على المنتج وتكاليفه الكلية ويحقق قوة دافعة للمنافسة أمام منتجات المنافسين.
2. تحقيق ميزة تنافسية من خلال الاستفادة من تكنولوجيا التسويق والإعلان الالكتروني والمزايا المرتبطة بها خاصا بالنسبة للشركات الكبرى وللجمعيات التعاونية و المنتجين الكبار للزراعات العضوية.
3. أهمية نشر العلامة التجارية والتعريف بها بشكل سريع وعلى مستوى واسع داخل شرائح المستهلكين.
4. تقوية العلاقة بين منظمات الأعمال وشرائح المستهلكين من خلال مزايا التسويق الالكتروني.

ج. المكونات الرئيسية

تتمثل أهم عناصر ومكونات سياسة استخدام التجارة الالكترونية فى قطاع الزراعة فيما يلى:
1. وضع تشريعات وطنية فى مجال قواعد ونظم التجارة الإلكترونية وتطبيق معايير وأدوات قانونية دولية.
2. وضع قواعد تعاقدية للتوقيعات الالكترونية واستخدام نظام التوقيع الرقمي.
3. استخدام نظام التسجيل المركزي للشبكة فيما يتعلق بالمستندات والوثائق والبيانات الخاصة بالمتعاملين وتبسيط إجراءات الجمارك للاستفادة من نظم التجارة الالكترونية فى عمليات الجمارك.
4. استخدام الشبكة ذاتها فى النظم الحمائية للتجارة الإلكترونية.
5. تصميم المواقع التسويقية الزراعية على الشبكة الدولية والتحديث الدائم لها.
6. خدمة نظام التجارة الإلكترونية بالموقع ونظام الاتصال المرتبط بالنظام الخادم لعمليات بطاقات الائتمان.
7. وضع خدمات الحماية والتشفير لعمليات التجارة الإلكترونية داخل المواقع التسويقية ، والحماية من وسائل التخريب.
8. دعم النظام التسويقي للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير فى أسعار صرف العملات يومياً.
9. إمداد الشركات بالوسائط التسويقية المدعمة لنظام التسويق الالكتروني مثل الأقراص المدمجة وواجهات العرض الالكتروني والكتالوجات الالكترونية.

4.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية

يعتبر انخفاض كفاءة أداء العمليات التسويقية بعد الحصاد من أهم محددات تطوير القطاع الزراعي بالمملكة مما ينعكس على إرتفاع التكاليف التسويقية وانخفاض نصيب المزارع من العوائد الزراعية ومن سعر الشراء للمستهلك. ولا تتمشى الهوامش التسويقية المرتفعة فى السوق السعودي مع انخفاض كفاءة وقلة الخدمات التسويقية المقدمة، ولذا فإن تطوير الخدمات التسويقية بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية تعتبر من الأبعاد الهامة ومن أولويات تطوير التسويق الزراعي بالمملكة.

أ. المبررات الرئيسية

1. ندرة القوي العامة المدربة والمتخصصة في العمليات الزراعية المرتبطة بمعاملات ما بعد الحصاد.
2. عدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية.
3. قلة المناطق المخصصة لإقامة خدمات ومعاملات ما بعد الحصاد, مثل محطات الفرز والتدريج والتعبئة، ومشروعات المخازن، ومجففات النباتات الطبية والعطرية، وغيرها من المشروعات المماثلة والتي تؤدي الي تقليل الفاقد وبالتالي تقليل التكاليف التسويقية.
4. محدودية معارف الزراع بالأساليب الزراعية المناسبة للأصناف النباتية المطلوبة فى الأسواق المحلية و الدولية، من حيث معاملات ما بعد الحصاد أو نظم التعبئة.

ب. الأهداف الأساسية

1. تطوير معاملات ما بعد الحصاد التى ترفع من جودة المنتجات وتقلل نفقاتها التسويقية وتحسن كفاءتها التسويقية.
2. العمل علي التوسع في المناطق المخصصة لإقامة خدمات التسويق ومعاملات ما بعد الحصاد, مثل محطات الفرز والتدريج والتعبئة، ومشروعات المخازن، ومجففات النباتات الطبية والعطرية، وغيرها من المشروعات المماثلة.
3. تطوير برامج الإرشاد والتدريب وبخاصة فى مجال المعاملات الحقلية فيما قبل وما بعد الحصاد.
4. تطوير نظم الإنتاج بناء على متطلبات الأسواق والأصناف المطلوبة مما يؤدى الى تقليل الفاقد خلال العملية التسويقية وخاصة فى المحاصيل سريعة التلف.
5. تطوير عمليات القطف والتسويق والتصدير وبخاصة عمليات ومعاملات ما بعد الحصاد في نباتات وزهور القطف.
6. الارتقاء بعناصر الجودة للمنتجات وتهيئتها للتسويق المحلى والخارجي على نحو أفضل ، بما يحقق للمنتجين أسعار وعوائد أعلى. ويحقق للمنتجات قدرة تنافسية أكبر.

ج. المكونات الرئيسية

1. وضع وتنفيذ برامج توعوية وإرشادية وتدريبية متخصصة للمزارعين و المرشدين الزراعيين فى مجال تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية خاصة المحاصيل سريعة التلف.
2. إعداد وتنفيذ السياسات التسويقية الملائمة لزيادة الاهتمام بعمليات ما بعد الحصاد من خلال:
   - تطوير نظم وسياسات تسويقية محفزة، مثل التسويق التعاقدي، أو التسويق فى إطار قنوات تسويقية حديثة ومتطورة تهتم بتطوير معاملات ما بعد الحصاد الحقلية.
   - وضع معايير للمواصفات والجودة للمنتجات الزراعية، وربط الأسعار المزرعية بمستويات الجودة.
3. تنفيذ برامج لدعم المؤسسات المهتمة بعمليات ما بعد الحصاد من خلال:
   - دعم تنظيمات المزارعين فى إقامة الخدمات الداعمة للممارسات الجيدة لمعاملات ما بعد الحصاد، مثل وحدات التبريد للألبان، أو الثلاجات المبردة للخضر والفاكهة، وما يرتبط بذلك من مواد وأساليب التعبئة المتطورة والمناسبة.
   - تسهيل تقديم قروض من قبل صندوق التنمية الزراعية او مساهمة الحكومة في رأس مال بعض الشركات التي تهدف الي تطوير عمليات مابعد الحصاد او تقليل التكاليف التسويقية.
   - تشجيع المستثمرين على الاستثمار من خلال إنشاء الشركات التسويقية القادرة فنياً ومالياً وبشرياً على زيادة الكفاءة الفنية والتقنيةعن طريق تحسين معاملات ما بعد الحصاد.

4- تدعيم البحوث والدراسات في مجال تقنيات ما بعد الحصاد من خلال:

- دعم الدراسات الخاصة بالمعايير الهندسية لنظم الحصاد ومعاملات ما بعد الحصاد و نظم نقل وشحن المحاصيل الحقلية والبستانية.
- دعم إجراء البحوث الخاصة بالتصنيع ونظم تكنولوجيا عمليات ما بعد الحصاد و التخزين للحاصلات الزراعية.

5.1.5.5 البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية

يرتفع الفاقد التسويقي من السلع الغذائية بصفة عامة ومن الخضر والفاكهة إلى نسب مرتفعة بسبب بدائية وسائل تداول نسبة كبيرة من هذه المنتجات. كما أن هناك فاقد من نوع ثان يتمثل في استخدام السلع فى غير الغرض الأصلي المخصص لها مثل الفاقد المرتبط بتحول استخدام بعض السلع من الغذاء البشرى إلى استخدامها لإنتاج الأعلاف، يضاف إلى ذلك الفاقد القومي اي الفاقد الناتج من تدهور مستوى جودة السلع خلال رحلتها التسويقية بسبب عدم تطور أداء الوظائف التسويقية. وعلى الرغم من تعدد التقديرات التي وضعت لهذه الفواقد بأنواعها، إلا أن أكثر هذه التقديرات تحفظا تشير إلى أنه يمثل نسبه قد تناهز ربع الدخل الزراعي سنويا.

ولأهمية تدارك هذا الأمر ووطأه أثر هذا الفاقد على دخول المزارعين الذين تتدنى أسعار منتجاتهم بسب هذا الفاقد من ناحية , وكذلك على المستهلكين الذين يتحملون أيضا شق من تكلفة هذا الفاقد وذلك من ناحية أخرى, فقد عنيت الإستراتيجية بإدراج برامج عمل محدده, واستحداث سياسات معنية بالارتقاء بكفاءة عمليات التسويق وزيادة معدلات التصنيع الزراعي، وذلك بهدف التقليص التدريجي لهذا الفاقد, بالقدر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع كل من المزارعين والمستهلكين, ويحسن كثيراً من أوضاع الأمن الغذائي. وبصفة عامة تستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية خفض معدلات الفاقد إلى أدنى مستوياتها الراهنة، وذلك عن طريق تطوير منظومات التسويق وسياساته، ومراجعة سياسات الدعم العيني المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات دعم أعلى كفاءة.

أ. المبررات الرئيسية

1. عدم وجود دراسات دقيقة عن تقدير الفاقد والتالف على جميع المستويات من المزرعة وحتى وصولها للمستهلك.
2. عدم الاهتمام ببحوث عمليات ما بعد الحصاد بغية تقليل الفاقد في المنتجات الزراعية.
3. زيادة نسب الفاقد والتسرب فى استخدامات بعض السلع الراجع إلى سياسات الدعم المطبقة حاليا.
4. انخفاض نسب المصنع من المنتجات الزراعية وتداولها في صورتها الاولية.
5. الجمود فى النظم التسويقية المطبقة مع تقليديتها وندرة الزراعات التعاقدية بين المزارعين وشركات التسويق او التصنيع.
6. عدم التركيز على استنباط الأصناف النباتية الأكثر قدرة على تحمل عمليات التسويق من نقل وتخزين وخلافة مما يزيد الفاقد خلال العملية التسويقية.
7. محدودبة الوعي والمعارف الخاصة بنظم معاملات ما بعد الحصاد بين المزارعين.
8. الاهتمام والتركيز علي تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام المتوازي بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والوظائف والنظم والدراسات التسويقية أدي الى تفاقم المشاكل والمعوقات التسويقية ذات الآثار السلبية الحادة على زيادة الفاقد من المنتجات الزراعية.
9. عدم الاهتمام بالاستفادة او باستخدام كافة النواتج الثانوية (المخلفات/المتبقيات المزرعية) مثل الاتبان والاحطاب والعروش ومخلفات النخيل والصوف والأمهات البياضة ومخلفات مسالخ الدواجن.

ب. الأهداف الأساسية

1. الحد من الفاقد التسويقي وزيادة نسبة المصنع من النواتج الزراعية وزيادة معدلات التصدير.
2. الاهتمام بالدراسات الخاصة بتقدير الفاقد والتالف على جميع المستويات من المزرعة وحتى وصولها للمستهلك.
3. رفع نسب المصنع من المنتجات الزراعية.
4. دعم البحوث الخاصة باستنباط الأصناف النباتية الأكثر قدرة على تحمل عمليات التسويق من نقل وتخزين وخلافة.
5. الاهتمام بنشر الوعي والمعارف الخاصة بنظم معاملات ما بعد الحصاد بين المزارعين.

6. الاهتمام والتركيز علي تطوير المرافق والخدمات والوظائف والنظم والدراسات التسويقية لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز التسويقي علي نقل الزيادة المستمرة في الإنتاج الزراعي من المزرعة الي المستهلك النهائي.
7. توجية البحوث الزراعية نحو الاستفادة من او استخدام كافة النواتج الثانوية (المخلفات-المتبقيات المزرعية).
8. توفير البنية الأساسية لمراكز الإنزال السمكي ووسائل نقل وتعبئة وتخزين ناتج المصايد لرفع مستوى الجودة و خفض نسب الفاقد من إنتاج القطاع.

ج. المكونات الرئيسية

1. تنفيذ مشروع بحثى ميدانى ودراسة فنية متكاملة تغطى كافة مناطق المملكة لتحديد نسب الفاقد لكل المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية فى كافة المراحل الإنتاجية والتسويقية واقتراح سبل التطوير الفني والمؤسسي لتقليل تلك النسب فى إطار زمني محدد .
2. تحويل اعتماد القطاع التقليدي على الشعير إلى العلف المصنع بصورة تدريجية، لرفع كفاءة استخدام الموارد العلفية و تقليل الفاقد منه.
3. دعم البحوث الخاصة بعمليات ما بعد الحصاد بغية تقليل الفاقد في المنتجات الزراعية.
4. دراسة إمكانية تطوير وسائل تداول المنتجات الزراعية والبدء بتصغير عبوات التداول التسويقية وتوحيدها من الحجم الحالي (18 كيلوجرام) والتى ينتج عنها كبير لعدم حاجة المستهلك لكل الكمية فى أغلب الأحوال.

6.1.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا

إن توجيه المزيد من الاهتمام والجهود لتنمية وتطوير أشجار النخيل والتي لم تنل القدر الكافي والمناسب من الاهتمام برغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يؤدي الي تحسين دخول طبقة كبيرة من الريفيين.

أ. المبررات الرئيسية

1. الإمكانية الكبيرة للتوسع فى زراعة التمور فى كافة المناطق الصحراوية وفى الوديان.
2. كفاءتها الاقتصادية العالية فى استخدام المياه.
3. إمكانيات المساهمة فى تحسين وزيادة دخول السكان فى مناطق زراعتها وبصفة خاصة المناطق الريفية.
4. دورها الكبير فى تحسين الظروف البيئية والحد من التصحر فى مناطق زراعتها.
5. أهميتها فى إقامة أنواع متعددة من الصناعات والحرف والمشروعات الصغيرة على منتجاتها الرئيسية ومنتجاتها الثانوية.
6. أهميتها الغذائية فى مناطق زراعتها وأيضاً على مستوى الاستهلاك المحلى، إلى جانب إمكانيات مساهمتها فى تنمية الصادرات الزراعية.
7. انتشار الأصناف منخفضة الجودة ومحدودية الجهود لإحلالها بالأصناف عالية الجودة.
8. ارتفاع نسب الفاقد من التمور أثناء عمليات الإنتاج او التسويق او التصنيع.
9. انخفاض نسب تداول التمور المصنعة وإرتفاع نسبة تداولها في صورتها الأولية.
10. انخفاض معدلات تصدير التمور المصنعة.

ب. الأهداف الأساسية

1. زيادة إنتاجية النخيل واستبدال الأصناف منخفضة الجودة والإنتاجية بالأصناف والسلالات المحسنة ذات القيمة الأعلى.
2. زيادة كفاءة الري للنخيل واستخدام الوسائل الحديثة للري.
3. تطوير تسويق النخيل محليا وخارجيا و رفع القدرات التنافسية و القيمة المضافة.

ج. المكونات الرئيسية

1. تربية واستنباط وجلب الأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ذات الجودة المتميزة والإنتاجية العالية، والقدرة الأعلى على تحمل ظروف البيئة الجافة والصحراوية. والاستفادة فى هذا الشأن بالتقنيات الحديثة مثل زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية وغيرها.
2. استخدام السياسة السعرية كحافز لتوفير المياه فى زراعات النخيل من خلال ربط السياسة السعرية والدعم للتمور باستخدام الوسائل الحديثة للري لتقليل الفاقد من مياة الري وزيادة كفاءة استغلال الموارد المائية المحدودة مع وقف كل أنواع الدعم للمنتجين المستخدمين للرى بالغمر.
3. إتاحة وتوفير السلالات والأصناف المحسنة والجديدة والمناسبة للتصدير بالأعداد الكافية سواء للإحلال التدريجي محل الأصناف القديمة غير الجيدة، أو للتوسع فى الزراعات الجديدة منها على نطاق كبير فى المناطق الصحراوية وحديثة الاستصلاح وتوفير السبل والبرامج الإرشادية الداعمة لنشر زراعتها وتنميتها.
4. دعم إقامة المشاتل للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ضمن إطار مناسب للإشراف والمراقبة وتقديم الخدمات التمويلية والإرشادية ، وبخاصة فى المناطق المستهدف التوسع فيها.
5. دعم أسعار الشتلات المحسنة لفئات المزارعين فى المناطق الريفية الصحراوية والوديان لتشجيعهم على الإقبال على التوسع فى زراعة هذه الأصناف.
6. تقديم التسهيلات الائتمانية والعون الفني والتدريب والإرشاد فى مجالات تصنيع منتجات التمور لتشجيع الريفيين على إقامة المشروعات الصغيرة فى هذه المجالات.
7. العمل على ربط منتجي التمور والمصنعات القائمة عليها بقنوات ونظم تسويقية مناسبة سواء لأغراض التسويق المحلى أو التصديري.
8. تطوير أساليب وعمليات و معاملات الجمع والتعبئة والشحن للأسواق المحلية وللتصدير.
9. الإرشاد والتدريب لتحسين الإنتاج ومقاومة الآفات وبصفة خاصة سوسة النخيل وتقليل الفاقد في أثناء عمليات الحصاد والتسويق.
10. تحسين طرق إنتاج الشتلات وخاصة برامج إنتاج الشتلات المعتمدة الخالية من الأمراض.

2.5.5 برنامج تطوير التصنيع الزراعي

قد تم إستعراض هذا البرنامج في التقرير الرئيسي.

3.5.5 برنامج تطوير التمويل الزراعي

قد تم إستعراض هذا البرنامج في التقرير الرئيسي.

4.5.5 برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء

تم إستعراض هذا البرنامج في التقرير الرئيسي الذي يرتبط بة البرنامجين الفرعيين التاليين. وتعتبر سلامة الغذاء من أهم عناصر الأمن الغذائي بمفهومة الشامل كما تتبناة هذه الإستراتيجية. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق برنامجين فرعيين محددين كما يلي:

1.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة

أ- المبررات الرئيسية

- زيادة استخدام المواد الحافظة سواء كانت من أصل نباتي أو مستخلصات كيماوية في عمليات التصنيع الغذائي.
- تعرض الغذاء للعديد من أشكال التلوث خلال مروره بسلسلة طويلة من العمليات منذ إنتاجه وحتى وصوله إلى المستهلك النهائي.

- تعتبر المحافظة على سلامة الغذاء من كافة أشكال التلوث من أهم متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أن المحافظة على سلامة الغذاء تعد عامل رئيسي فى المحافظة على صحة المواطنين وغى تحقيق أهداف الأمن الغذائى بمفهومة الشامل والمستدام.
- ازدياد استخدام الكيماويات فى الإنتاج الزراعي والحيواني سواء فى مجال تغذية النباتات أو الحيوانات أو فى مجال وقاية النباتات او الحيوانات.
- ضعف التشريعات التى تضمن المحافظة على جودة وسلامة الأغذية خلال المراحل المختلفة لتداولها
- الحاجة لتطوير المؤسسات المختصة بمراقبة جودة وسلامة الأغذية.

ب- الأهداف الأساسية

- ضمان سلامة الغذاء للإنسان والحيوان وفعاليته.
- أمان وسلامة إستخدام وتداول المبيدات والكيماويات.
- وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالغذاء الجيد.
- دعم وتقوية برامج حماية وتوعية المستهلك.

ج- المكونات الرئيسية

- اعتماد السياسات الغذائية في المملكة، ووضع الخطط التنفيذية الهادفة إلى ضمان جودة وسلامة الغذاء.
- مراجعة الأنظمة و اللوائح الرقابية المطبقة في مجال الغذاء وتحديثها.
- وضع القواعد والإجراءات والاشتراطات الخاصة بأعمال الرقابة والتفتيش على أماكن الحيوانات وتنظيم شئون المسالخ ومحلات الجزارة وبيع اللحوم، بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشئون البلدية والقروية.
- اقتراح الأنظمة و وضع الضوابط التي تنظم استيراد المنتجات الحيوانية والنباتية وتصديرها، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

ويجب أن تتضمن تلك المكونات الآليات التالية:
- التأكد من الالتزام بالمواصفات القياسية الإلزامية الخاصة بالأغذية، و المبيدات واستيراد أي منها وتسجيله وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.
- تطبيق الاشتراطات الصحية الواجب توفرها في مرافق الصناعات الغذائية والعاملين بها .
- الرقابة غلي تنفيذ الشروط الصحية الواجب توفرها في المحلات التي لها علاقة بالصحة العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- وضع الضوابط التي تنظم الإعلانات عن المنتجات الغذائية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- اقتراح القواعد النظامية المتعلقة بجزاءات المخالفين للأنظمة الخاصة بالأغذية، والعمل على استصدارها من الجهات المختصة.
- تحليل المنتجات المحلية والمستوردة التي تدخل ضمن اختصاصات الهيئة قبل التصريح لها بالدخول أو البيع.
- تحليل المنتجات الغذائية بما فيها المياه وكل ما له علاقة بصحة الإنسان والحيوان للتأكد من صلاحيتها للاستخدام أو للاستهلاك البشري والحيواني ومطابقتها للمواصفات القياسية.
- فحص جميع المنتجات النباتية والحيوانية المخصصة للاستهلاك الآدمي وأعلاف الحيوانات.
- فحص المبيدات.
- تطبيق أحكام نظام مكافحة الغش التجاري في مجال الغذاء.
- تنفيذ الأنظمة واللوائح المتعلقة بالغذاء وتطبيق الجزاءات بحق المخالفين لها.
- التحقق من مطابقة المنتجات الغذائية للمصانع المحلية للمواصفات القياسية الإلزامية قبل عرضها للبيع.
- معالجة القضايا التي تظهر بشكل طارئ، وتقتضي إيجاد الحلول الفورية في مجال الرقابة على الغذاء.

2.4.5.5 البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية

أ- المبررات الرئيسية

- التطور السريع الذي تشهده الثروة الحيوانية في المملكة والفاقد الكبير في الإنتاج الحيواني نتيجة الأمراض البيطرية الوبائية.

- استيراد المملكة عددا كبيرا من الحيوانات الحية، وعدم وجود ضمانات كافية تتعلق بمنع دخول الأمراض العابرة للحدود لما لها من آثار مدمرة علي الثروة الحيوانية وعلي نصيب الفرد من البروتين الحيواني.
- تفشي ظاهرة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
- عدم كفاية الوحدات البيطرية (15 وحدة بيطرية فقط فى أنحاء المملكة) وكذلك الكادر الفنى من الأطباء البيطريين لمقابلة تحديات القطاع ومسئولية توفير الغذاء السليم والآمن للمواطن السعودى.

ب- الأهداف الأساسية

- حماية الثروة الحيوانية من أخطار مختلف الأمراض البيطرية سواء المتوطنة منها أو العابرة للحدود.
- السيطرة أو الاستئصال الكامل للأمراض الحيوانية المتوطنة والعابرة للحدود .
- تطوير تقنيات تشخيص الأمراض الحيوانية وإنتاج اللقاحات البيطرية.
- حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
- المحافظة على سلامة المنتجات الحيوانية.

ج- المكونات الرئيسية

- استكمال ودعم التعاون الفنى القائم مع منظمة الأغذية والزراعة فى مجال تطوير إدارة محاجر صحة الحيوان وإجراءات وشروط الاستيراد.
- إعداد وتنفيذ برنامج فرعى لتدعيم نقاط الدخول البرية والبحرية والجوية للحدود من اجل التفتيش والفحص والإختبار والعزل الى جانب تطوير مرافق آمنة للتخلص من الحيوانات المذبوحة.
- إنشاء نظام كفء للمعلومات عن حالات أمراض الحيوان داخل البلاد وفي الدول المصدرة الي المملكة.
- إنشاء نظام للإنذار المبكر تجاه الأمراض العابرة للحدود.
- انشاء نظام حجر حيواني متكامل وفعال لمنع أو التقليل من مخاطر إدخال أمراض الحيوان.
- مراجعة إحتياجات وزارة الزراعة من الأطباء البيطريين ذو الكفاءة وضرورة إنتشارهم بالمناطق ودراسة إمكانية توفير وحدة بيطرية فى كل فرع من الفروع المنتشرة بالمناطف (118 فرع موزعة على 25 مديرية زراعية).
- تطوير التقنيات التشخيصية وتقنيات إنتاج اللقاحات البيطرية باستخدام الهندسة الوراثية.
- دعم كل من خدمات التلقيح الصناعى وخدمات الطب البيطرى وخدمات المجازر.
- تحديث التشريعات البيطرية.
- تشجيع إجراء البحوث اللازمة في مجال الصحة الحيوانية.
- تشجيع الاستثمار فى مجال تصنيع الأدوية البيطرية واللقاحات.

الهدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة

7.5 محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة

1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة
- 1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية
- 2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية
- 3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء
- 4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات
- 5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء

2.7.5 برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة
- 1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية
- 2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال التسويق الزراعي
- 3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء

8.5 محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين

1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية
2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي
3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين
4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات
5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية

7.5: محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية

يتطلب تحقيق اهداف هذا المحور من خلال البرامج والعناصر التالية:

- **برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة ويشمل:**
  - البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية.
  - البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا - تطوير الإرشاد المائي/ الإروائي.
  - البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدار التخطيط والإحصاء والدراسات.
  - البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات و نظم المعلومات.
  - البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء.
- **برامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة ويشمل:**
  - البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد وتحليل السياسات الزراعية.
  - البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال التسويق الزراعي.
  - البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء.

وفيما يلى عرضا مختصراً لتلك البرامج والتوجهات والتى سيتم إعداد تفاصيلها من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى فور إقرار الإستراتيجية.

1.7.5 برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة

تم في التقرير الرئيسي عرض هذا البرنامج وفيما يلي البرامج الفرعية اللازمة لتنفيذ كافة جوانبة:

1.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية

أ. المبررات الرئيسية

1. تزايد ندرة الموارد المائية والتوجه نحو التوسع في ترشيد استخدام المياه مما يستلزم التصدي لتلك المخاطر بأسلوب علمي متطور ومتكامل.
2. التطور السريع في مجالات البحوث الزراعية وبصفة خاصة الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستشعار عن بعد وتكنولوجيا النانو فى الزراعة.
3. الحاجة ملحة إلى عبور الجسر الذي يفصل بين مراكز الأفكار التقنية ومواقع تطبيقها عن طريق تقصير المسافة الزمنية بين تواجد الأفكار الحديثة ووقت وضعها محل التنفيذ.
4. الحاجة الملحة إلى دراسة ومعالجة مشكلات المجتمع الزراعي للإسراع من سرعة دوران عجلة التنمية الزراعية بالمملكة.
5. عدم مناسبة العائد علي الاستثمار في البحوث الزراعية للقطاع الخاص.

ب. الأهداف الأساسية

1. إعداد وتبني إستراتيجية بحثية وطنية تحدد أولويات ومتطلبات تطوير البحث العلمي الزراعي في ضوء أهداف التنمية الزراعية التى حددتها الإستراتيجية الحالية للتنمية الزراعية المستدامة.
2. تفعيل التنسيق بين الوزارات ومراكز البحوث وكليات علوم الأغذية والزراعة والجهات المستفيدة من البحوث لإمكان الاستفادة من نتائجها ومنع تشتت الجهود وازدواجية وتكرار الأبحاث.
3. تكامل وتعاون القطاعين العام والخاص في إجراء ودعم البحوث الزراعية وذلك حسب نوع التقنية وتطور الأسواق.
4. إعطاء أولوية لدعم البحوث المشتركة بين مراكز البحوث والجامعات وتشجيع البحوث التعاقدية التي من خلالها تستطيع الجهات المستفيدة تمويل أعمال بحثية معينة من مخصصاتها المعتمدة للبحث إلى مراكز البحوث.
5. توثيق الصلات مع مراكز البحوث العالمية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة من التقدم العلمي والتقني العالمي في مجال البحوث وإدخال ما يصلح منه للزراعة السعودية.

ج. المكونات الرئيسية

1. قيام وزارة الزراعة بإعداد وتبني "إستراتيجية بحثية إرشادية وطنية متكاملة" تحدد أهداف ومتطلبات وأولويات تطوير البحث العلمي الزراعي في ضوء أهداف التنمية الزراعية التى حددتها الإستراتيجية الحالية للتنمية الزراعية المستدامة بالمملكة وذلك بالتعاون مع الهيئات البحثية والتعليمية والإرشادية ذات الصلة، وعن طريق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية ومشاركة صغار المزارعين.
2. تشكيل "مجلس تنسيق للبحث العلمي الزراعي والتنمية" تمثل فيه جميع الجهات المسئولة عن البحث العلمي الزراعي وممثلين عن القطاعات المستفيدة من القطاع العام والخاص بهدف وضع أطر التعاون والتنسيق وتوجيه الأبحاث والاستفادة من نتائجها.
3. إعادة هيكلة إدارة البحوث الزراعية ووضعها بالمكانة اللائقة وزيادة القدرات لتكون قادرة على التصدى للاحتياجات البحثية التطبيقية لتنمية القطاع مع التركيز على المجالات التنموية الرئيسية وعلى ان يتم اعتبار الأولويات البحثية التى تركز على:
    - إدارة وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية فى الزراعة
    - إدارة وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الأخرى والبيئة الزراعية
    - تنمية المحاصيل الحقلية والبستانية وبحوث استنباط السلالات المحسنة ذات المقننات المائية الأقل والسلالات المقاومة للملوحة ووفيرة الغلة وخاصة للمحاصيل الأساسية التي كانت في السابق مهملة كالدخن والذرة والبقول ومواءمتها مع ظروف صغار المزارعين، وبحوث الأقلمة البيئية لتلك السلالات
    - تنمية الانتاج الحيواني والداجني والسمكي وبحوث إنتاج السلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية، وبحوث إنتاج علائق وأعلاف غير تقليدية ومرتفعة القيمة الغذائية وذات احتياجات مائية منخفضة وبحوث الاستزراع السمكي
    - أمراض وصحة الحيوان وبحوث تحسين الطعوم المستخدمة في تحصين الحيوانات والدواجن

- بحوث التكنولوجيا وخاصا تقنيات التكنولوجيا الحيوية والجينوميات والبروتوميات وبحوث زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية.
- استخدام المخلفات او المتبقيات الزراعية
- الزراعة النظيفة والعضوية
- وقاية وأمراض النبات
- تكنولوجيا وتصنيع المنتجات الزرعية
- بحوث عمليات ما بعد الحصاد لتقليل الفاقد في المنتجات
- تطوير استخدامات وتطبيقات النظم الزراعية الخبيرة
- تطوير أداء مؤسسات البحث العلمي وتدعيم المراكز البحثية وكذلك وكالة الأبحاث بالوزارة وتقدير العوائد المتحققة للمجتمع من وراء البحوث العلمية الزراعية
- الاقتصاد الزراعي وبحوث جدوى المدخلات الزراعية
- الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا
- نظم الزراعة الخبيرة
- التغيرات المناخية والحد من أثارها على الزراعة

4. إنشاء "صندوق وطني للبحث العلمي الزراعي" يمول من القطاع الخاص وتساعد الدولة في تمويله على أن يتم إعداد نظام إداري ومالي مرن للصندوق يسهم في تحقيق الأهداف المعلنة له.
5. إيجاد آليات لضمان مشاركة الباحثين في العوائد الناشئة عن برامج البحث والتطوير الزراعي وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
6. زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي الزراعي بحيث تخصص ميزانية لا تقل عن 1.0% من الناتج المحلي الزراعي ودعم مراكز البحوث وكليات علوم الأغذية والزراعة وتحفيز الباحثين في مراكز البحوث التابعة لوزارة الزراعة مادياً ومعنوياً، مع إيجاد آلية مناسبة لإحصاء ومتابعة مقدار الإنفاق على البحث العلمي الزراعي وحصر متابعة الخبرات البحثية.
7. تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية أو منظمات المنتجين في تحديد أولويات البحوث وتنفيذ تلك البحوث وذلك من خلال قدرتها على جمع المزارعين والقيام بالتجارب الإيضاحية وتوفير كثير من الوقت والجهد للباحثين.
8. تطوير وتأهيل الكوادر البحثية الزراعية بالمراكز البحثية والكليات وذلك من خلال توسيع الدورات التدريبية وتبادل الخبرات والبعثات الدراسية وإقامة المؤتمرات وورش العمل.
9. تطوير كادر المرتبات والمخصصات للباحثين الزراعيين لتتطابق مع نظائرهم بالجامعات والمعاهد البحثية الاخرى.
10. الربط بين البحث العلمي والإرشاد والتمويل بحيث يقوم الجهاز الإرشادي بالوصل ما بين المزارعين ونتائج البحوث ويقوم صندوق التنمية الزراعية بتمويل المشاريع التي تتم إقامتها بناء على توصيات البحوث العلمية.
11. أن يقوم القطاع الخاص بتمويل بعض المشاريع البحثية المهمة التي ينفذها الباحثون في الجامعات ومراكز البحوث على أن يكون للقطاع الخاص حق الاستغلال التجاري لنتائج هذه البحوث وحق الترخيص.
12. محاولة إدخال نظام إجراء البحوث الميدانية على مستوى المزرعة وذلك باختيار بعض المزارع النموذجية أو بعض المزارعين المبدعين لتقوم الجهات البحثية بإجراء البحوث الزراعية على هذه المزارع وبذلك يتمكن المزارعون من ملاحظة ومراقبة ومتابعة مراحل تطور هذه التجارب العلمية على مزارعهم حتى تزداد قناعتهم وثقتهم بهذه التجارب العلمية ويسهل عليهم تبنيها مستقبلاً.
13. الاستفادة من البحوث التي يجريها طلاب الدراسات العليا بكليات علوم الأغذية والزراعة ومحاولة توجيه هذه البحوث لتخدم الأهداف الوطنية المذكورة. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تمويل هذه الدراسات كما يمكنه تسجيل حق براءة الاختراع للابتكارات الناتجة عن هذه البحوث.
14. ضرورة التقويم الاقتصادي لما توصي به البحوث الزراعية.
15. النظر في إمكانية وكيفية تمويل بعض المشاريع البحثية الكبرى من خلال المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية واستقطاب الاستثمار الأجنبي في مجال البحوث والدراسات التطبيقية.

2.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإروائي ونقل التكنولوجيا الزراعية

يهدف الإرشاد الزراعي إلى وضع الخطط الإرشادية وفقاً لأحدث الطرق وإيجاد حلقة وصل بين الأبحاث العلمية الزراعية والمزارعين بهدف تنمية وتطوير مهارات المنتجين لتطبيق أساليب الإنتاج الزراعي المتقدمة اعتماداً على أنفسهم, وذلك سعياً إلى زيادة تحسين الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات المحلية والحد من الواردات الغذائية وزيادة دخل المزارع ورفع مستوى معيشته مع الأخذ فى الاعتبار ضرورات الإدارة الرشيدة لموارد المياه المحددة بالمملكة.

أ. المبررات الرئيسية

1. ضعف أداء جهاز الارشاد الزراعي مع محدودية إمكاناته البشرية والفنية والمادية والتقليص المستمر لجهازه الوظيفي.
2. إيكال أعمال للمرشد الزراعي ليست من اختصاصه إضافة إلى الأعمال الميدانية الموكولة إليه.
3. عدم وجود حوافز تميز المرشدين الزراعيين الميدانيين عن زملائهم اللذين يقومون بأعمال مكتبية فقط مما يصرف جهودهم إلى مجالات أخرى لتحسين مستوياتهم المعيشية.
4. معظم العاملين في مجال الإرشاد الزراعي غير متخصصين ويحملون مؤهلات علمية غير جامعية.
5. تطبيق ممارسات وتقنيات إروائية على مستوي المزرعة تؤدي الى انخفاض كفاءة الري والإسراف في استخدام الموارد المائية النادرة بالمملكة والحاجة لتعديل سلوك المزارعين فى هذا المجال.
6. ضعف الثقة بين المرشدين الزراعيين والمنتجين خاصة العاملين فى مجالات إنتاجية أكثر تخصصاً وتطوراً.
7. عدم تواجد معظم المزارعين السعوديين في مزارعهم أثناء حضور المرشد الزراعي وإنما يوجد عمالة لا تعي ولاتهم بملاحظات المرشد الزراعي او تأجير بعض المزارعين لمزارعهم لعمالة أجنبية لاتهتم بمصلحة الوطن والمواطن.
8. ضعف العلاقة التبادلية بين جهاز البحث والإرشاد الزراعي وندرة قيام الباحثين الزراعيين وأساتذة الجامعات بأدوار إرشادية مباشرة أو غير مباشرة من خلال جهاز الإرشاد الزراعي.
9. عدم وجود نظام رسمي واضح المعالم خاضع للرقابة الحكومية يحدد الأدوار الإرشادية التى يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، وذلك من حيث مواصفات وقدرات مقدمي الخدمة الإرشادية ومستويات تكلفة هذه الخدمة واستقلاليتها عن أنشطة الترويج لمنتجات شركات بعينها، إلى غير ذلك من التفاصيل التى يجب أن ينظمها القانون لتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى تأدية الخدمات الإرشادية دون إلحاق أضرار بالمزارعين.
10. عدم وجود مسمى وظيفي او توصيف وظيفي للمرشد الزراعي في الوزارة وعدم تفرغه للعمل الإرشادي.

ب. الأهداف الأساسية

1. توثيق روابط التعاون والتنسيق والمشاركة بين جهازي البحث العلمى والإرشاد الزراعي وذلك فى مجالات تحديد الموضوعات البحثية لخدمة قضايا التنمية الزراعية، والتطبيق الميداني لنتائج البحوث، مع إمكانية ارتباطهم إداريا ليتبعوا إدارة واحدة.
2. تفعيل دور إدارة الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة كجزء من إستراتيجية تطوير البحوث الزراعية والإرشاد في تخطيط البرامج الإرشادية ومتابعة وتقويم تنفيذها بالتعاون مع مديريات الوزارة، ونقل الخبرات والتقنيات والممارسات الزراعية والاروائية الحديثة الي كافة المستويات الفنية بالوزارة والمزارعين بكل مناطق المملكة.
3. تدعيم جهاز الإرشاد الزراعي الحكومي بالمناطق وإصلاحه مؤسسيا وتطوير اختصاصاته وتنمية قدراته الفنية والمالية والإدارية مع استقطاب المتخصصين والخبراء للعمل في مجال الإرشاد الزراعي في الوزارة والمناطق.
4. الاهتمام بالإرشاد الإروائى لتعريف المزارعين بتفاصيل تقنيات أساليب الرى الحديثة لترشيد إستخدام المياه فى الزراعة، مع توصيف وتحديد المشاكل والاسباب والممارسات والتقنيات الاروائية المسببة لانخفاض كفاءة الري والإسراف في استخدام المياه على مستوي المزرعة فى كل منطقة لمنعها واستبدالها بالأساليب الحديثة.
5. تحديث الوسائل والنظم الإرشادية بما يتفق مع تطورات العصر خاصة فى مجال المعلومات والاتصالات وبما يعظم الإفادة من الخبرات الإرشادية المتاحة.
6. تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات الإرشاد فى إطار إجراءات حاكمة يشرف على تنفيذها جهة مختصة محايدة.

ج. المكونات الرئيسية

إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي، ووضع إستراتيجية تفصيلية لإصلاحه مؤسسيا بالتنسيق التام مع إستراتيجية تطوير البحوث الزراعية، على ان تشمل إستراتيجية تطوير الإرشاد الزراعي على العناصر التالية:

1. إصدار القرارات المناسبة لإدماج الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي ليتبع إدارة واحدة بوزارة الزراعة.
2. استحداث وإدخال مسمي وظيفي جديد للمرشد الاروائي بالوزارة وكافة اداراتها وفروعها لنشر الوعي الخاص بترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة الري بين المزارعين عن طريق استخدام نظم وأساليب الري المطورة وتطبيق الممارسات الاروائية السليمة والمقننات المائية المناسبة للمحاصيل المزروعة.

3. تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين داخليا وخارجيا حسب الاختصاصات المطلوبة مع وضع خطة تنفيذية سنوية مدعمة بميزانية ملائمة لذلك.
4. مراجعة نظم وإجراءات العمل لتطويرها وإحكام عمليات التنسيق والتفاعل الأفقي والرأسي داخل المؤسسة الإرشادية ، وفيما بينها وبين أجهزة البحث الزراعي.
5. آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين من خدمات الإرشاد وممثلين عن أجهزة البحث الزراعي.
6. استحداث نظام رسمي متكامل الجوانب ينظم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية.
7. ربط الحوافز المادية للمرشدين بالإنجازات المحققة فى مناطق عملهم.
8. زيادة التنسيق فيما بين إدارة الإرشاد الزراعي في الوزارة ومديريات الزراعة والفروع الزراعية وفقاً للمساحة الجغرافية أو المنطقة الزراعية وعدد المزارعين الذين تقدم لهم الخدمة لضمان المساواة والتغطية الشاملة بين المناطق والمحافظات مع اعتماد التوزيع الجغرافي والعددي للمزارعين.
9. تفعيل مشاركه المزارعين والقطاع الخاص في تخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج الإرشادية.
10. تطوير التنسيق بين إدارة الإرشاد الزراعي ومراكز البحث العلمي الزراعي في الوزارة أو الجامعات أو القطاع الخاص لتزويد إدارة الإرشاد الزراعي بالأبحاث الزراعية الحديثة والتعرف على إمكانية مشاركة الباحثين لتحديد طرق تطبيق نتائج البحوث من قبل المزارعين.
11. قيام إدارة الإرشاد الزراعي بتزويد مراكز البحوث بالمشاكل التي تواجة المزارعين والتي ينبغي إجراء البحوث الزراعية للتغلّب عليها وحلّها ومن ثمّ نقل هذه الحلول الى المزارعين.
12. تفعيل الاتصال والتواصل بين المرشد والمزارع من خلال توفير المعلومات الخاصة بالعنوان البريدي لاستقبال الرسائل والنشرات الإرشاديه وجميع المعلومات التي تفيد كلاً من المزارع والمرشد الزراعي.
13. تشجيع واستنفار المزارعين علي حضور البرامج الإرشادية والسعي نحو الإستفاده منها في رفع مستوى مهاراته في العمل الزراعي.
14. استحداث أقسام او شعب للارشاد الزراعي في الفروع الزراعية لانها الاقرب الي المزارعين حيث يقتصر وجود أقسام الإرشاد الزراعي علي الإدارات العامة والمديريات فقط.
15. توفير وتجهيز أماكن خاصّه للندوات والمحاضرات الإرشادية بالمديريات والفروع التي لايوجد بها مثل هذه الأماكن.
16. إنشاء لجنة اتصال مع القطاع الخاص (بمن فيهم ممثلي المزارعين في الغرفة التجارية الصناعية) بهدف جمع التقنيات الحديثة المتعلقة بالزراعة والإنتاج للمحاصيل الزراعية التي تساعد إدارة الأبحاث الزراعية و إدارة الإرشاد الزراعي على وضع مؤشرات تساهم في مساعدة المزارع على اتخاذ القرارات المناسبة حول اختيار الزراعات و تحسين الإنتاج.
17. إقامة ونشر المزيد من الحقول الإرشادية في المناطق والمحافظات وأنه لابد من مشاركة مـــراكز الأبحاث العلمية بتلك الحقول.

3.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء

يستلزم متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية الزراعية وجود قسم لإعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء يقوم بالمساندة فى إعداد وتحليل البدائل المتاحة للسياسات الزراعية المقترحة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة المتوقعة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي بمفهومة الشامل، متضمنا السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية مرحليا.

أ. المبررات الرئيسية

- تعتمد الخطة طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للمملكة كما تعتمد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة على منهج اقتصاديات السوق وتوزيع الموارد الزراعية والطبيعية المحدودة حسب الميزات النسبية والتنافسية للسلع المنتجة وبإتباع سياسات لا تؤدى الى تشوهات سعرية او سوقية. ولقد أصبح للتخطيط التأشيرى لاستغلال الموارد ولتحليل بدائل السياسات الزراعية أهمية خاصة فى توضيح آثار تلك السياسات والإجراءات على الأربحية المالية والمجتمعية-الإقتصادية فى المدى القصير والمتوسط والبعيد مع توضيح أولويات ومتطلبات التنفيذ.
- تعتبر شحة الموارد الطبيعية وخاصا المياه من أهم محددات الإنتاج الزراعي بالمملكة مما يستلزم دراسة البدائل المتاحة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية فى كافة مراحل سلاسل القيم للسلع على أسس

اقتصادية تتيح تحقيق الدخول المناسبة للمزارعين والصيادين والرعاة مع تطوير إدارة هذه الموارد الشحيحة والحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها فى آن واحد.

- الاحتياج لدعم الكوادر الحالية بالوزارة وإعادة بناء قدراتها لتكون قادرة على القيام بهذا الدور بصورة مستدامة وأكثر كفاءة.
- وجود أساس مقبول لتلك الكوادر فى شعبة الدراسات مما سيساعد على استكمال التطوير والتحديث فى هذا المجال حسب توقعات الإستراتيجية.
- زيادة تأثير التقلبات فى سوق الغذاء العالمي والتطورات الإقليمية، مع تزايد الارتباطات الدولية للمملكة وعضويتها بمنظمة التجارة العالمية وتوجهها نحو زيادة الاستثمار الزراعي الخارجي وكذلك التوقعات الدولية بالتغير المناخى، وما لكل ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مباشرة وغير مباشرة على القرارات الوطنية المحلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وبدخل المزارعين وتوطينهم واستقرارهم الإجتماعي، مما يستوجب معة توفير قدرات تحليلية بالوزارة لتقديم المشورة الفنية والاقتصادية لآخذي القرار على كافة المستويات بالقطاع عن آثار تلك السياسات والتغيرات على القطاع الزراعي والأمن الغذائي بمفهومة الشامل بالمملكة.

ب. الأهداف الأساسية

- تدعيم القدرة المؤسسية والبشرية والفنية بوزارة الزراعة في مجال رسم وتحليل وتقييم السياسات الزراعية بما يضمن تحقيق دور الوزارة فى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة والمساعدة على اتخاذ القرارات المرتبطة بتوفير الموارد المائية.
- ضمان وجود الهياكل التنظيمية والفنية القادرة على متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية الزراعية بكافة ابعادها.
- توفير الإطار المؤسسي لتأهيل الكوادر البشرية بالوزارة فى مجال تحليل السياسات الزراعية والتخطيط التأشيرى.
- قيام إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء (بعد إعادة هيكلتها وتطويرها) من خلال قسم السياسات الزراعية التابع لشعبة التخطيط بدور السكرتارية الفنية للجنة التنسيق العليا بالوزارة والمنوط بها متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية الزراعية فى كافة المجالات.

ج. المكونات الرئيسية

- دراسة تعديل هيكل إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء وإعادة تسميتها الى إدارة "السياسات والتخطيط والإحصاء" وإضافة قسم "تحليل السياسات الزراعية" إلى شعبة التخطيط وتعديل هيكلها التنظيمي ومهامها الوظيفية وتدعيم كوادرها لتلبية الاحتياجات سالفة الذكر، كما سبق ذكره فى الفصل السادس.
- الإهتمام بدراسات هياكل الحوافز النقدية والاقتصادية وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية وخاصا المياه لكافة السياسات والإجراءات المقترحة للتطوير من خلال دراسات متكاملة لمصفوفة السياسات الزراعية.
- توفير الكوادر القادرة على تقديم المشورة الفنية فى كل ما يخص "سياسات الأمن الغذائي" بمفهومه الشامل والمرتبط ببدائل توفير الغذاء من الإنتاج المحلى حال توفر المياه والميزة النسبية او من السوق العالمي او عن طريق الاستثمار الزراعي الخارجي، وإستقرار الأسواق والأسعار، والجوانب المرتبطة بالإتاحة واقتصاديات الغذاء الآمن والجوانب الإقتصادية لمتطلبات سلامة الغذاء والمواصفات والتغذية ودراسات الطلب على الغذاء.
- الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادى للأداء التنموي الزراعي على المستوى الوطني وأيضا على مختلف المستويات القطاعية.
- التعاون مع الجامعات والمعاهد البحثية والوزارات و الهيئات ذات الصلة و مع كافة الإدارات الفنية بالوزارة فى كافة المهام الموكلة اليها، وربط الوحدة بالهيئات المحلية ذات الصلة.
- دعم قسم تحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء بعدد كاف من الكوادر البشرية المتخصصة المؤهلة تأهيلاً مناسباً ولها خبرة عملية في مجال "تحليل ومتابعة وتقييم السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية".
- بجانب ما سبق ذكرة من مهام فنية وقيام القسم بتقديم المساندة الفنية للجنة تسيير ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية، فيمكن أخذ مايلى فى الاعتبار عند تحديد المهام الوظيفية للوحدة:

- دعم تطور الدراسات والبحوث الخاصة بالاستهلاك الغذائي ومستوياته وانماطة.
- دعم وتطوير أساليب تقديرات الدخل الزراعي بالعينة.
- دعم وتطوير نشرة دورية خاصة باستبيان الإدارة المزرعية كأساس لتقدير تكاليف إنتاج وأربحيات الإنتاج الزراعى والحيوانى والسمكى بالتعاون مع الإدارات الأخرى المعنية لرصد وتحليل التغيرات الدورية فى هيكل الحوافز الذى يواجة المزارعين.
- تحليل وتقييم آثار السياسات الخاصة بترشيد إستخدام المياه وإدارة الموارد المائية فى الزراعة بالتعاون مع الإدارة العامة للمياة بالوزارة.
- دعم وتطوير دراسات سلاسل القيمة[34] للسلع الإستراتيجية للوقوف على التحديات الإقتصادية والفنية والمؤسسية التى تواجة انسياب السلع الزراعية من المنتج الى المستهلك النهائى.
- دعم دراسات وبحوث تطوير القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- دعم دراسات وبحوث السوق للمنتجات الزراعية بالتعاون مع إدارة التسويق الزراعى.
- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتقديرات الفقد والتلف للمنتجات الزراعية بالتعاون مع إدارة التسويق الزراعي.
- إعداد الدراسات والتقارير الدورية للأوضاع الراهنة والتوقعات المستقبلية لمختلف المجموعات المحصولية والمنتجات الحيوانية.
- الاهتمام بتطوير أساليب ومعايير المتابعة والتقييم للأداء التنموي الزراعي العام والقطاعي والإقليمي، وإعداد التقارير الدورية في هذا الشأن.
- الاهتمام بدراسة الآثار الإقتصادية للسياسات الزراعية وتطابقها مع لوائح والتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.

4.1.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات ونظم المعلومات

أ. المبررات الرئيسية

1. تضارب وضعف مستوى دقة الإحصاءات والمعلومات المتاحة عن الأنشطة الزراعية,
2. عدم كفاية الإحصاءات والمعلومات الزراعية عن مدخلات ومخرجات وأسعار المنتجات والأنشطة الزراعية وفقا للمناطق الانتاجية والنظم المزرعية.
3. نقص البيانات والإحصاءات عن تكاليف إنتاج الحاصلات والمنتجات الزراعية وفقا للسعات الإنتاجية المختلفة وأساليب الري والنظم المزرعية المختلفة ومناطق الإنتاج.
4. نقص الأسعار لكافة المنتجات الزراعية والحاصلات الزراعية عند باب المزرعة في مناطق الإنتاج وعدم كفاية الأسعار الزراعية لكافة المنتجات الزراعية والحاصلات الزراعية قي أسواق التجزئة والجملة في مناطق المملكة.
5. نقص البيانات والإحصاءات الخاصة بالدخول الزراعية وفقا للأنشطة والمنتجات الزراعية وفي السعات الإنتاجية المختلفة ومناطق الإنتاج.
6. عدم وجود شبكة للمعلومات الزراعية لنشر المعلومات والإحصاءات الزراعية وذلك فى إطار نظام محدد وتنسيق كامل مع باقى الوحدات الإدارية والتنظيمية والبحثية للوزارة.
7. وعدم كفاية وانخفاض كفاءة العاملين في مجال جمع وتبويب وتحليل ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات الزراعية بالوزارة وإداراتها ومديرياتها المختلفة.
8. تعدد الجهات المنتجة للمعلومات الزراعية وضعف التنسيق فيما بينها.
9. محدودية الخبرات البشرية والتجهيزات المعلوماتية.
10. غياب نظام متكامل لإنتاج وتبادل المعلومات الزراعية.
11. ندرة استخدام نظم وقواعد المعلومات في اتخاذ القرارات، خاصة على مستوى الوحدات الإدارية القاعدية وعلى مستوى المزارعين.

ب. الأهداف الأساسية

1. تطوير وتحديث نظم جمع ومعالجة وإتاحة البيانات والإحصاءات والمعلومات الزراعية.
2. تطوير وتحديث نظم التقدير الإحصائي.

[34] Value Chain Analysis

3. التنسيق والتعاون مع المركز الوطني للمعلومات الزراعية.
4. استخدام التقنيات المتطورة فى مجال قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية ومواكبة التطورات الحديثة فى هذا المجال.
5. بناء نظام متكامل لتحليل ونشر المعلومات الزراعية، قادر على الارتقاء بدقة المعلومات والحد من تضاربها أو عدم اتساقها.
6. ربط نظام المعلومات بالأهداف ومحاور التنمية الإستراتيجية حتى يمكن استخدام نتائجه فى أعمال التقييم والمتابعة.
7. زيادة معدلات الانتشار الأفقي والرأسي للتطبيقات المعلوماتية فى اتخاذ القرارات لتشمل كافة الوحدات الإدارية والبحثية والإرشادية فى الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة ، وكافة تنظيمات المزارعين.

ج. المكونات الرئيسية

1. تحديد آليات التعاون وتوفير المعلومات الزراعية من خلال المركز الوطني للمعلومات الزراعية (المزمع إنشائه بالتعاون بين صندوق التنمية الزراعية والمشروع الهولندي).
2. استحداث قواعد بيانات عن المدخلات والمخرجات لكافة المنتجات الزراعية وعن مستويات الأسعار الزراعية وتكاليف الإنتاج لكافة المحاصيل والمنتجات الزراعية في السعات المختلفة وفي المناطق المختلفة لخدمة أهداف الإستراتيجية وتيسير أعمال التقييم والمتابعة لمعدلات أداء الأنشطة الزراعية.
3. تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية فى مجال إدارة قواعد البيانات ونظم المعلومات ، وكيفية استخدام نظم المعلومات فى الارتقاء بكفاءة الأداء الإداري والبحثي والإرشادي.
4. تطوير وتحديث نظم جمع ومعالجة وإتاحة وإدارة قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية .
5. تطوير وتحديث نظم التقدير الإحصائي وعرض نتائج المسوحات الزراعية.
6. ترقية المهارات والتدريب للكوادر العاملة فى مجال نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية.
7. دعم وتطوير جمع المعلومات والبيانات الزراعية وأساليب عرضها وتحليلها فى مختلف المجالات ذات العلاقة، وإعادة تنظيم الهياكل العاملة فى هذا المجال ضمن إطار وزارة الزراعة.
8. تحديث وصيانة شبكة اتصالات التنمية الريفية والزراعية والشبكات الأخرى المماثلة.
9. امتداد نطاق تطوير نظم جمع ومعالجة البيانات الزراعية ونشرها وإتاحتها لمستخدميها إلى مختلف الأنشطة والمجالات ذات العلاقة بالإنتاج النباتي والحيواني والثروات والموارد الزراعية، والمشروعات الإنتاجية والخدمية الزراعية، والأنشطة التسويقية والتصديرية والتصنيعية للمستلزمات والمنتجات الزراعية، والنظم والتشريعات، والمنتجات البحثية ، إلى غير ذلك من المجالات الراهنة والمستجدة.
10. دعم وتطوير وتحديث النظم الخبيرة فى مختلف مجالات النشاط الزراعي.
11. تحديد جهه واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية وقواعد البيانات الزراعية ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية بالتنسيق الكامل مع باقى الوحدات الإدارية والتنظيمية والبحثية للوزارة.
12. تصميم وتنفيذ برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويره.
13. وضع البرامج التدريبية المتخصصة للعاملين فى مجال نظم المعلومات والاتصالات فى مختلف قطاعات وزارة الزراعة وعلى مختلف المستويات المركزية والإقليمية.
14. استخدام النظم الحديثة فى مجال التدريب للعناصر البشرية كما هو الحال بالنسبة لنظم التعليم الإلكتروني.

5.1.7.5 البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء

يعد التنسيق بين وزارة الزراعة وكافة مؤسساتها وبين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي أمر بالغ الأهمية فى سرعة تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة والغذاء.

أ. المبررات الرئيسية

1. غياب التنسيق مع وزارة المياة والكهرباء فى إدارة الموارد المائية وإستخداماتها داخل القطاع.
2. غياب او نقص التنسيق في البحوث الزراعية بين وزارة الزراعة ومؤسساتها وبين الوزارات المعنية بالنشاط الزراعي ومراكز البحوث العلمية وكليات علوم الأغذية والزراعة والجهات المستفيدة من البحوث لإمكان الاستفادة من نتائجها ومنع تشتت الجهود وازدواجية وتكرار الأبحاث.
3. عدم وجود أليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية، وبما يحقق الإدارة المتكاملة والرشيدة للمسطحات المائية والمصايد الطبيعية.

4. محدودية تبادل الخبرات والخبراء والدراسات في مجال التنمية الزراعية المستدامة بين الوزارات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي.

ب. الأهداف الأساسية

1. تفعيل وتعزيز التنسيق بين الوزارات ومراكز البحوث وكليات علوم الأغذية والزراعة والجهات المستفيدة من البحوث لإمكان الاستفادة من نتائجها ومنع تشتت الجهود وازدواجية وتكرار الأبحاث.
2. تفعيل وتعزيز التنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها والوزارات والجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي والتنمية الريفية و الأمن الغذائي، ووضع آليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بينهم.

ج. المكونات الرئيسية

1. يتم دراسة الحاجة لتشكيل "مجلس للتنسيق للبحث العلمي الزراعي والتنمية" بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة تمثل فيه جميع الجهات المسئولة عن البحث العلمي الزراعي وممثلين عن القطاعات المستفيدة من القطاع العام والخاص بهدف وضع أطر التعاون والتنسيق وتوجيه الأبحاث والاستفادة من نتائجها (برنامج 1.1.7.5).
2. تكوين اللجنة العليا للمياه ليكون من بين مهامها تفعيل وتعزيز التنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها وبين وزارة المياه ومؤسساتها في مجالات عديدة بغية معظمة العائد من استخدام الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المياه في المناطق التي تعاني من اجهاد مائي وترشيد استخدام الموارد المائية بصفة عامة ورفع كفاءة عملية الري وتطوير نظم الري للحاصلات الزراعية (محور 1.5).
3. وضع آليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية، وبما يحقق الإدارة المتكاملة والرشيدة للمسطحات المائية والمصايد الطبيعية.
4. وضع آليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالعمالة الزراعية، وبما يحقق توفير احتياجات المزارع الموسمية و الدائمة.

2.7.5 برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة

تم في التقرير الرئيسي عرض هذا البرنامج وفيما يلي البرامج الفرعية اللازمة لتنفيذ كافة جوانبة:

1.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية

أ. المبررات الرئيسية

نظرا للقصور الشديد فى هذا المجال وأهميته المحورية في دعم إمكانية الوزارة فى إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم البرامج و السياسات و التعديلات المؤسسية المطلوبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، فيعتبر هذا البرنامج ضمن الأولويات القصوى التي يجب الشروع فى تنفيذها فور إقرار الإستراتيجية ويجب إعداد مشروع متكامل لتنفيذه من خلال خطة العمل التنفيذية الأولى.

ب. الأهداف الأساسية

1. ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين فى مجالات إعداد وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.
2. نشرالمهارات والأسس والمقاييس الخاصة بالكفاءة الاقتصادية في مختلف البرامج والأنشطة العلمية الزراعية.
3. الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادى للأداء التنموي الزراعي على المستوى الوطني وأيضا على المستويات القطاعية المختلفة.

ج. المكونات الرئيسية

1. إعداد مشروع متكامل للتدريب ولتدعيم القدرات البشرية فى مجال إعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام للعاملين بالإدارات المركزية ذات العلاقة والمديريات الزراعية بالمناطق والحصول على المساندة

الدولية اللازمة لتنفيذة بأسرع وقت ممكن على ان يشمل هذا المشروع مستويين يعتنى الأول بالتدريب الأساسى والنظرى ويعتنى الثانى بالتدريب أثناء ممارسة العمل بمشاركة خبراء فى الموضوعات ذات الصلة.

2. التوسع في البعثات والمهمات الخارجية للحصول على الدرجات العملية في تحليل السياسات الزراعية.
3. التوسع في الزيارات والندوات العملية والدوارات التدريبية الداخلية والخارجية وزيادة الاشتراك فى الفعاليات والمحافل الداخلية والخارجية ذات العلاقة بمجال تحليل السياسات الزراعية.
4. دعم وتطوير أساليب تقديرات المدخلات والمخرجات والأسعار وتكاليف الإنتاج الزراعي بالعينة.
5. إعداد الدراسات والتقارير الدورية للأوضاع الراهنة والتوقعات المستقبلية لمختلف المجموعات المحصولية والمنتجات الحيوانية.
6. الاهتمام بترقية القدرات فى مجال تقييم المشروعات و البرامج.
7. الإهتمام بتنمية القدرات فى مجال التخطيط التأشيرى وتحليل الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للسياسات والبرامج الإنمائية الزراعية والريفية.
8. الاهتمام بتطوير أساليب ومعايير المتابعة والتقييم للأداء التنموي الزراعي العام والقطاعي والإقليمي، وإعداد التقارير الدورية في هذا الشأن.

2.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال التسويق الزراعي

أ. المبررات الرئيسية

يعتبر برنامج تطوير القدرات في مجال التسويق الزراعي بإدارة التسويق الزراعي بالوزارة ذو أهمية قصوى نظراً لحداثة تكوين الإدارة والحاجة لدعم قدراتها المؤسسية والبشرية كما سبق الذكر. كما يشمل هذا البرنامج جوانب تعليم وتدريب وإرشاد الكوادر البشرية العاملة في مجال التسويق الزراعي والتعاون الزراعي.

ب. الأهداف الرئيسية

1. إعداد وتأهيل الكوادر البشرية الحالية والمستقبلية في مجالات التسويق الزراعي والتعاون الزراعي.
2. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في التسويق الزراعي والتعاون الزراعي لمنسوبي وزارة الزراعة والجهات ذات الصلة، وكذلك على مستوى فروع الوزارة والمحليات، بالإضافة إلى برامج أخرى على مستوى المزارعين والشركات الزراعية. ويمكن زيادة تفعيل دور مركز التدريب بالرياض وغيره من المراكز الأخرى على المستوى المركزي واللامركزي.
3. تفعيل دور إدارة الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة في مجال الإرشاد التسويقي على كافة المستويات، وتنشيط العلاقات بين إدارة التسويق الزراعي بوزارة الزراعة والتي يفترض لها أن تكون ذات خبرة في الأنشطة والممارسات التسويقية والدراية بمتطلبات السوق وصغار المنتجين، بحيث يحصل المنتجون على تعليمات إرشادية من هذه الإدارة. وكذلك تشجيع اللقاءات المتكررة التي تعقدها اللجان الزراعية بالغرف التجارية والصناعية في كافة مناطق المملكة والتي تتناول موضوعات التسويق والتعاون الزراعي، وتضم المستثمرين ورجال الأعمال والمزارعين والمهتمين بالتسويق والتعاون الزراعي.

ج. المكونات الاساسية

1. إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل فى مجال التسويق الزراعي للعاملين بالرياض و مديريات الزراعة.
2. الاهتمام بمناهج التسويق الزراعي في كليات الزراعة والمعاهد الفنية الزراعية وتحسين برامجها ومحتواها العلمي والعملي، والتفكير في إنشاء معهد متخصص في التسويق والتصنيع الزراعي والغذائي لتخريج كوادر متخصصة في هذا المجال.
3. تدريب المدربين للعمل مع المزارعين والعاملين فى المناطق وحثهم على تبني السياسات التي تشجع المزارعين على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي والربط بين صغار الزراع والشركات الزراعية الكبيرة العاملة في الإقليم مع وضع الأسس التي تضمن الاستفادة المتبادلة للطرفين (كبار وصغار الزراع).
4. التوسع في أتاحة المعلومات التسويقية للزراع وتمكنهم من استخدام المتاح منها .

3.2.7.5 البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء

أ. المبررات الرئيسية

1. انخفاض قدرات ومهارات بعض العاملين في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء بالوزارة.
2. عدم المعرفة والإلمام الكامل بنظام الاكواد الخاصة بسلامة الأغذية او سلامة الأعلاف او الحدود القصوى من المتبقيات او الإضافات والمواد الحافظة والألوان ومكسبات الطعم والرائحة.
3. عدم وجود تنسيق بين الوزارات المهتمة بالصحة الحيوانية وسلامة الغذاء مثل وزراء الزراعة، والصحة، والصناعة، والتجارة، والبيئة، والمراكز البحثية ذات الصلة بخصوص تبادل المعلومات والمعارف في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء.
4. ضرورة تجميع القوانين المتعلقة بالأغذية وتداولها ومراجعتها وإزالة التناقضات والتشوهات فيها.
5. الاهتمام المتزايد بضرورة تطوير القدرات فى مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء لكوتهما من أهم مرتكزات الأمن الغذائي بمفهومة الشامل والمستدام بالمملكة.

ب. الأهداف الأساسية

1. وضع وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين لزيادة قدرتهم علي تقييم متطلبات منظمة التجارة العالمية والكود الغذائى وتقييم المخاطر الناجمة عن استخدام أي مركبات كيماوية أو بيولوجية فى إنتاج وتداول الغذاء .
2. توفير البنية التحتية والأجهزة والمعدات اللازمة لرفع كفاءة وقدرات العاملين في مجال الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء.
3. زيادة أعداد المهمات العلمية والعملية الداخلية او الخارجية للعاملين في الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء.

ج. المكونات الرئيسية

1. إعداد وتطوير البرامج التدريبية الكفيلة يرفع كفاءة العاملين في مجال سلامة الغذاء والصحة الحيوانية والمحاجر البيطرية والنباتية وتطبيق المعايير المحددة المصادق عليها بشأن محاجر الحيوان لدول مجلس التعاون للخليج العربي.
2. بناء قاعدة بيانات يستفاد منها للأغراض التثقيفية والخدمات الاستشارية والبرامج التنفيذية في مجال الصحة الحيوانية و سلامة الغذاء والعاملين بها.
3. دعم التدريب فى مجال القوانين الخاصة بسلامة الغذاء فى الدول المتقدمة للاستفادة منها فى تعديل التشريعات السعودية.
4. تدريب العاملين بالوزارة على نظام الإنذار المبكر لاكتشاف الأمراض العابرة للحدود.
5. التدريب علي نظام الترقيم القومي للحيوانات لأغراض التربية والصحة الحيوانية لتعميمة بكافة المناطق.
6. إنشاء نظام تعليم وتدريب لتخريج مساعدي الأطباء البيطريين.

8.5: محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوك المزارعين

سيتم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية فى هذا المحور عن طريق البرامج المحددة التالية والتي تم عرضها فى التقرير الرئيسي:

1.8.5 برنامج تطوير التعاونيات الزراعية.
2.8.5 برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي.
3.8.5 برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين.
4.8.5 برنامج تطوير الإعلام الزراعي والاتصالات في تعديل سلوك المزارعين وقضايا التنمية الريفية.
5.8.5 برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية.
6.8.5 برنامج تطوير التنظيمات التسويقية لصغار المزارعين.

الهدف 4: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة

9.5 : محور تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين

يشمل ذلك التطوير على العديد من المجالات والأنشطة ومن بينها ما تعالجه البرامج التالية:

1.9.5: برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة
2.9.5: برنامج تعزيز دور المرأة فى قضايا التنمية الزراعية
3.9.5: برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية
4.9.5: برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين والشركات

كافة البرامج المذكورة أعلاه تم دراستها تفصيليا فى الجزء الأول (التقرير الرئيسى).

10.5: محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية

نظرا لمحدودية الخدمات الزراعية التي تخصص لصغار المزارعين على وجة الخصوص فان هذا المحور يهدف الي دعم تلك الخدمات وربط صغار المزارعين بالجهات التي تقدمها من خلال البرامج التالية:

1.10.5: برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين
2.10.5 برنامج تشجيع الاستثمار فى المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة
3.10.5 برنامج تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

كافة البرامج المذكورة أعلاه تم دراستها تفصيليا فى الجزء الأول (التقرير الرئيسى).

الملاحق

ملحق (1)

فريق الدراسة

ملحق (1)

فريق الدراسة

1- فريق إعداد الدراسة

أ. الفريق الوطني:

د. عبد اللة العبيد	وكيل الوزارة للأبحاث والتنمية الريفية، وزارة الزراعة المشرف العام
أ. مصلح الغامدى	مدير عام إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء ،وزارة الزراعة المنسق الوطنى
د. خالد الرويس	رئيس قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة الملك سعود
د. صبحى اسماعيل	استاذ التسويق الزراعى ،جامعة الملك سعود
أ. محمد العمار	، قسم الزراعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط
أ. عبد العزيز بن عتيق	قسم الزراعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط
م. عبد الكريم الغامدى	مدير عام الإدارة العامة للرى ، وزارة الزراعة
أ. عبده بن قاسم شريف	مدير عام إدارة الموارد الطبيعية ، وزارة الزراعة

ب. فريق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

د. ضياء كمال عبده	كبير خبراء بمنظمة الأغذية والزراعة رئيس فريق الدراسة
د. عبد العزيز ابراهيم	خبير بمنظمة الأغذية والزراعة عضو الفريق
د. على ابراهيم	خبير بمنظمة الأغذية والزراعة عضو الفريق
د. عبد الوهاب شحاتة	خبير بمنظمة الأغذية والزراعة عضو الفريق

ج. الإشراف الفني والإداري من منظمة الأغذية والزراعة:

د. عبد الله وهابي	منسق برنامج منظمة الأغذية والزراعة بالمملكة العربية السعودية
د. نصر الدين حاج الأمين	رئيس قسم دعم السياسات، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى

د.المشاركون من إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء:

ا. صالح الحدبثي
أ. أحمد الشاعر
ا. عبد المجيد الحمد

2- فريق العمل الميداني

ا. المشرفون على العمل الميداني من إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء:

م.عبدالرحمن عبدالله المسند	م.نويحي خضران الحربي	م. إبراهيم عبدالرحمن السعيد	م.عبد المجيد محمد الحمد
احمد محمد العثيمين	م. خالد مطر المطيري	م. فهد عبدالله الصفيان	م. فهد حنس العتيبي

ب. جامعي البيانات الميدانية من المناطق الزراعية:

طارق محمد العقيل	بدر متروك العتيبي	عبدالعزيز محمد اليحيان	سليمان صالح الدرويش
جابر سالم اليامي	ناصر محمد المطلقة	خالد محمد الدوسري	احمد محسن المشيني
فرحان مقاط الجوير	عبد الله نصيب العفر	ناجح سند الشراري	ضيف الله محمد الصهيبان

عبدالمجيد جواد الدندن	خميس أحمد بوليد	بدر محمد المبارك	عبدالله بن مقبل المسند
بدر محمد بن حسن حريز	عبد الغني سليمان مهدي	عبدالمحسن مشرقي كليبي	أحمد يحيى مسودي
منير محمد رفاعي	علي محمد ثابت	عبدالله علي القيعاني	محمد عبدالرحمن الربيش
خالد سالم المطيري	خليفة محمد الخليفة	رشيد مطني الحربي	يوسف عبدالله القرزعي
سعود عبدالله الخشمان	عثمان مطلق السعدي	فريح محمد الحمضاوي	خالد عبدالعزيز الهويملي

ج. مدخلي البيانات الميدانية من المناطق الزراعية:

أحمد سعد بن باز	نايف محمد المسعود	صلاح راضي الشمري	صباح جاسم آل خليف
سامي على حكمي	سلطان علي الحسين	تركي سالم السيف	

3- قائمة بأسماء المهتمين الذين تمت مشاورتهم أثناء إعداد الإستراتيجية

الجهة	الاسم	الوظيفة
المجموعة الزراعية السعودية (SAG) وكالة الوزارة لشئون الأراضي	م. أحمد عبد الله السماعيل ا. عبد العزيز بن حمدان الجديع	المنسق العام وكيل الوزارة المساعد لشئون الأراضي
جامعة الملك سعود	أ. د. عساف بن على الحواس	قسم الجغرافيا، كلية الآداب
وزارة الإقتصاد والتخطيط	د. عوض الكريم	مستشار، قسم الزراعة
صندوق التنمية الزراعية	أ. محمد العويني	مدير عام الصندوق
شركة أراسكو للتجارة والخدمات الزراعية	د.طارق عبد الله الشويمي	مساعد الرئيس التنفيذي للمبيعات والتسويق
شركة مزارع الأخوين للدواجن	ا. محمد عبد العزيز البران أ. أمين الصديق	مدير المشاريع المستشار الفني
الغرفة التجارية الصناعية	أ.سمير علي قباني د. منصور الكريديس أ. عبد الرحمن القحطاني أ. ابراهيم الثنيان أ.أحمد السماري أ.حسن الشهري أ. حمد البطشان د. عثمان النشوان م. عبد الملك الضحيان م.عبد العزيز البابطين م. محمد أنور جان م. محمد الرشيد م.ز ناصر الصانع أ.عبد الله بن سلطان البقمي	رئيس الجنة الزراعية نائب رئيس اللجنة الزراعية مدير الادارة الزراعية بالغرفة التجارية الصناعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية عضو اللجنة الزراعية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	د. نجيب أحمد الجامع م.سعد بن محمد العريقي أ.خالد بن محمد الربيعة	مدير ادارة الكهرباء والمياه(وزير مفوض) نائب مدير ادارة الكهرباء (مستشار) ادارة الزراعة والمياه ،الشئون الاقتصادية
وكالة الزراعة لشئون الزراعة	أ.محمد بن عبدالله الشيحة	وكيل الوزارة لشئون الزراعة
ادارة الخدمات الزراعية	أ.محمد المزروع	مدير ادارة الخدمات الزراعية
إدارة التسويق الزراعى	أ. عبد الجليل العشرى	مدير إدارة التسويق
المركز الوطنى للبحوث الزراعية	م.ز. عبد اللة الهندى	مدير عام المركز الوطنى للبحوث الزراعية والثروة الحيوانية

الادارة العامة للمصايد البحرية	أ. عبد العزيز اليحيي أ.أحمد صالح العيادة أ.وليد بن خالد فرعي أ.عبد اله سعد العريفي أ.حسن حجي الناطوي	مدير عام ادارة المصايد البحرية مدير عام بيئة الأحياء المائية مدير شعبة تنمية المصايد مساعد مدير عام ادارة المزارع السمكية مدير شعبة الدراسات والمعلومات
وكالة الوزارة لشئون الثروة الحيوانية	أ. جابر الشهري د. محمد حمد المعيقلي البلوي د.عبد الغني يوسف الفضل د.محمد زيد الجليفي د. صلاح الدين عبد الرازق	وكيل الوزارة المساعد لشئون الثروة الحيوانية مدير عام إدارة المختبرات البيطرية مدير عام إدارة الحجر الحيواني والنباتي مدير عام إدارة الثروة الحيوانية مستشار صحة الحيوان
مديرية الزراعة بالرياض	أ.سعد ماجد الماجد أ.محمد المسعود أ. جابر بن سالم اليامي	المدير العام لشئون الزراعة بمنطقة الرياض نائب المدير العام لشئون الزراعة بالمنطقة مدير ادارة التنمية والاحصاء الزراعي

منطقة القصيم	أ. أحمد بن رشيد البلاغ أ. عبد الله الابراهيم أ. احمد محمد الفراس أ.محمد ابراهيم اليوسف	مالك مزرعة متخصصة في الإنتاج السمكي والنخيل والأعلاف الخضراء مالك مزرعة المنيرة (بيوت محمية-أعلاف-فمح) مالك مزرعة(قمح-بطاطس) مالك مزرعة
منطفة الرياض	م.مشاري خالد الدعجاني أ.علي الماضي أ.عبد الله هاجد السيحاني أ.عبد الله العتيبي أ.صالح الرزيزاء أ. عبد الله الشعلان أ.علي بن عبد العزيز السبيعي أ.مقحم عبد الله المنجم أ.عبد الرحمن محمد الرشيد أ. حمد فواز الفواز أ.نبيل السليمان أ.عبد الله محمد الناصر أ.نساح الصدر الأعلي أ.صالح سليمان العكرش أ. سليمان يوسف السالم أ.علي عبد الله الجلعود أ.ابراهيم الماجد	مدير مديرية الزراعة بالشقراء مدير البنك الزراعي بالشقراء رئيس قسم التحصيل بالبنك الزراعي رئيس قسم الائتمان بالبنك الزراعي امين الصندوف بالبنك الزراعي مدير مكتب وزارة المالية بالشقراء مدير شئون الموظفين موظف بمديرية الزراعة موظف بالارشاد الزراعي مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع ومالك مصنع رطب التمور مزارع
منطقة الجوف	م.صلال عيسي الصلال م.فهد بن طعم الله الدرباس م.خميس عنان المياش م.صبحي مقاط الجوير أ.خميس مناور أ.مخلف الزيد ا.رجا المويشر أ.رضيان عنان أ.عبد الله السلامة	مدير مركز ابحاث الابل والمراعي مدير عام مديرية الزراعة بالجوف نائب مدير عام مديرية الزراعة بالجوف مدير الارشاد الزراعي بالمنطقة مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع

	د.يوسف جمعة ملاك أ. فهيد عايد	المدير الفني لشركة الجوف للتنمية الزراعية المدير المالي لشركة الجوف للتنمية الزراعية
منطقة جازان	م.محمد بن شريم م. حسن ايوب م.احمد عبد الله دراج أ.علي موسي جباري أ.احمد محمد جبالي ا.موسي علي دلاك أ. ابراهيم محمد ابو شرمة أ. محمد صالح ادريس م.عبد الكريم محمد ذكري م.محمد هادي ماهر رضوان أ. محمد ابراهيم	مدير عام الزراعة بمنطقة جازان مدير ادارة التنمية والاحصاء نائب مدير البنك الزراعي بالمنطقة باحث زراعي بالبنك فني زراعي بالبنك باحث زراعي بالبنك مدير الشئون الادارية بشركة جازان للتنمية الزراعية مستشار التخطيط بشركة جازان للتنمية الزراعية مدير فرع الزراعة بصبيا مزارع مزارع مزارع
منطقة حائل		
المنطقة الشرقية	أ .سعد المقبل أ.فهد محمد الشبانة د.عبد الجبار محمد العبد رب الرضي ا.صالح التويجري د.صلاح يوسف محمد علي د. حارث السردي أ.حبيب محمد منصور الهادي أ.علي مرشد الخالدي ا.سالم جمعان الغامدي أ.عبد الله محفوظ أ.نبيل اسماعيل كاظم أ. جمال محمد شرف أحمد أ. نبيل ابراهيم عبد المنان م. صالح ناصر الحميدي م.علي عبد الله البكر م.فاضل محمد الفهد أ.علي محمد العبد الله أ.خالد عبد الله الديولي أ.هشام عبد الله بودي م.احمد ابراهيم الحسين م.ابراهيم عمر العتيق أ.محمد حسين البلادي أ.صالح الشهيل أ. سليمان عبد الله السليمان م.أمجد ملحم	مدير عام الزراعة بالمنطقة الشرقية مدير عام بمديرية الزراعة رئيس قسم مشاريع الإنتاج بالإدارة العامة لشئون الزراعة مندوب التسويق بزراعة الدمام طبيب بيطري مساعد مدير عام مؤسسة التقي للتجارة نائب مدبر فرع الزراعة بالقطيف مزارع البنك الزراعي بالدمام مزارع مدير الجمعية التعاونية الزراعية المديرية العامة للمياه بالدمام مدير الشئون الفنية بمركز ابحاث الثروة السمكية مدير عام الزراعة بالاحساء رئيس قسم الارشاد رئيس قسم العلاقات العامة بالمديرية مدير الجمعية الزراعية بالاحساء مدير مكتب صندوق التنمية الزراعية بالاحساء مدير جمعية النخلة التعاونية مالك مشروع زراعي مالك مشروع زراعي مدير شركة دواجن الوزية بالإحساء مدير مصنع تعبئة التمور بالإحساء المدير الفني لشركة العثمان للإنتاج والتصنيع الزراعي(ندي)
مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالمملكة	د. عبد الله وهابي د. حسن مزمل علي دينار	منسق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالمملكة مساعد المنسق ومسؤول البرنامج

	د.أبو بكر الصافي د.سعيد الشامي	كبير الخبراء الفنيين لمشروع تحسين إدارة مياه الري كبير الخبراء الفنيين لمشروع التنمية الريفية

ملحق (2)

منهجية اعداد الإستراتيجية

ملحق (2)

منهجية اعداد الإستراتيجية

تم إعداد الإستراتيجية الحالية عن طريق المشاركة الفاعلة لكافة المهتمين بشئون الزراعة بالمملكة. حيث تم إجراء العديد من اللقاءات والندوات مع المؤسسات الحكومية المهتمة بقطاع الزراعة والغذاء و كذلك شركات القطاع الخاص و اللجنة الزراعية للغرف الصناعية والتجارية و المنظمات الأهلية للمزارعين و التعاونيات وممثلين للمزارعين فى كافة أنحاء المملكة. وقد تم الإستفادة من كافة التوجهات والاقتراحات التى تم مناقشتها مع تلك الجهات وذوى الشأن فى مجال التنمية الزراعية والريفية. هذا بجانب الزيارات الميدانية لمديريات الزراعه بالمناطق وللعديد من المزارع التقليدية والتى تمثل كافة الأنماط الإنتاجية والأنظمة المتباينة للري، وكذلك للأسواق المركزية وأسواق الجملة والتجزئة بالعديد من مناطق المملكة للوقوف على الوضع الراهن والاحتياجات الفعلية للتطوير. وقد تم الاستفادة من المقابلات المنظمة التى عقدت مع ممثلين لكافة تلك الجهات والأفراد خلال الزيارات الميدانية المكثفة و الجهود المتواصلة التى قام بها فريق الدراسة خلال المراحل المختلفة لإعداد الإستراتيجية. وقد بلغ عدد المشاركون الذين تم الاستفادة من خبراتهم وآرائهم بشكل مباشر خلال إعداد الإستراتيجية حتى مرحلة إعداد المسودة الأولية فقط أكثر من 493 مشاركاً. وقد تم تبادل الخبرات مع كافة الإدارات الفنية بوزارة الزراعة، حيث أخذت أخذت مساهمات هذة الإدارات فى الإعتبار عند تحديد أولويات وصياغة محاور وبرامج التطوير المقترحة. كما كان للمناقشات مع اللجنة الوطنية للزراعة وممثلى القطاع الخاص أكبر الأثر فى تفهم واقع القطاع ومتطلبات تطويرة. وقد أخذت كافة المقترحات التى تم تناولها مع أعضاء اللجنة فى الإعتبار خلال صياغة الإستراتيجية وتحديد توجهاتها. كما تم الاستفادة ايضاً من العديد من الدراسات السابقة والتقارير المحلية والدولية وخطط التنمية الخمسية وإستراتيجيات تطوير القطاعات الأخرى بالمملكة

وقد أعتمد الفريق على الأسس المنهجية التالية عند إعداد الإستراتيجية:

(1) الالتزام بالمشاركة الفعلية للمهتمين بشأن التنمية الزراعية والريفية بالمملكة بقدر الإمكان فى إعداد الإستراتيجية.
(2) الأخذ فى الاعتبار كافة القرارات الوزارية الحديثة المؤثرة على التوجهات الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي (ملحق 3).
(3) الأخذ فى الاعتبار الحاجة لتطوير إدارة الموارد المائية فى قطاع الزراعة وأهمية التنسيق مع إستراتيجية المياه للمملكة فضلا عن الأستراتيجية والخطة الوطنية للغابات، والاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية، والاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعى الطبيعية.
(4) الإهتمام بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي والعائد الإقتصادى لاستخدامات المياه فى الأنشطة الزراعية المختلفة حسب المناطق وأساليب الإنتاج والري كمنهجية أساسية لتحديد التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية والريفية.
(5) الأخذ في الاعتبار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين المخزون الإستراتيجي كركيزة أساسية للإستراتيجية.
(6) الأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة فى الأسواق العالمية للغذاء و أسواق المال والتزامات المملكة الدولية والإقليمية.
(7) الالتزام بمفهوم الأمن الغذائي الشامل والمستدام كمحور أساسى لإدارة القطاع الزراعى وتوجهاتة المستقبلية والذى يختلف تماماً عن مفهوم الاكتفاء الذاتي.
(8) الالتزام بالدور التنموي والمعيشي لقطاع الزراعة ومساهماتة الفعالة فى الإستقرار والأمن الإجتماعي والتوطين بجانب دورة فى تنويع الإقتصاد ومحاربة الفقر والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والتنمية الريفية المستدامة.
(9) إلتزام قطاع الزراعة بالمساهمة الفعالة فى تحقيق أهداف المملكة الإقتصادية والإجتماعية كما أقرتها الاستراتيجية طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى عام 2025 التى أعددتها وزارة الإقتصاد والتخطيط.
(10) إلتزام توجهات التنمية الزراعية المستقبلية مع مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة والمحافظة على وصيانة الموارد الطبيعية والبيئة للأجيال القادمة.
(11) الإلتزام بالمستويات المنهجية العالمية وأفضل الممارسات الدولية لإعداد الإستراتيجيات والأطر التنموية وفقاً لإعلان باريس لعام 2005.

وإستفادت الإستراتيجية بالمسودة الأولية التى أعدتها وزارة الزراعة بالتعاون مع معهد الملك عبد الله بن عبد العزيز للبحوث والدراسات الاستشارية و جامعة الملك سعود عن "مشروع الاستراتيجية المستقبلية للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية عام 2005م" والتى اعتمدت أيضا على العديد من الدراسات الميدانية التي أسفرت عن بيانات أولية تفصيلية عن واقع

التصنيع الزراعي، والتسويق الزراعي وإجراء الزيارات الميدانية المكثفة ومقابلة ذوي الاختصاص والاهتمام بقضايا القطاع الزراعي، وعقد اللقاءات وإجراء المناقشات العلمية بين أعضاء الفريق البحثي والمهتمين بقضايا الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي على مستوى الأسواق المركزية وأسواق الجملة والتجزئة. وقد تم إعتبار هذة الدراسة الأولية جزء اساسى من جهود التحضير لأعداد الإستراتيجية الحالية بجانب الإخذ فى الإعتبار الأسس المنهجيه المذكورة أعلاه وتحليل للتحديات ونقاط القوه والضعف والفرص والتهديدات التى تواجه التنمية الزراعية والريفية بالمملكة.

وبإتباع المنهجية المشار إليها تم الاستعانة بكوادر الوزارة الفنية بالمركز الرئيسي بالرياض وبمديريات الزراعة بالمناطق. وقد تم اختيار 6 مناطق تمثل نمط الإنتاج الزراعي في المملكة، وهي مناطق: الرياض، وحائل, والقصيم، وجازان، والجوف، والشرقية ، حيث تمثل تلك المناطق نحو 85 ٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة، و نحو 91 ٪ من مساحة الحبوب، 82 ٪ من مساحة الخضار، و 66 ٪ من الفاكهه، و 86 ٪ من مساحة الأعلاف. وتم تقديم استشارة ودعم فنى للقائمين بتجميع البيانات ومدخليها من خلال دورة تدريبية استمرت لمدة أسبوع تخللها زيارات ميدانية لاختبار الاستمارات التي أعدت لهذا الغرض. كما تم تقديم تدريب من خلال المشاركة والتفاعل بين فريق الإعداد الدولي والوطني والمشرفين على العمل الميداني. كما تم اختيار عينة من المزارعين في كل منطقة تمثل نمط الإنتاج للزراعة التقليدية والحديثة ونظم الرى والسعات المزرعية، بالإضافة إلى بعض المزارع المتخصصة في الإنتاج النباتي او الإنتاج الحيواني مثل انتاج الحليب والدجاج اللاحم والبيض، والأعلاف المصنعة او قطعان الإبل والأغنام والماعز المحيطة بمدينة الرياض.وقد أعد الفريق استمارة استبيان مفصلة لكل نمط زراعي في المزارع التقليدية او المتخصصة، وتم عقد حلقات نقاشية مع ذوي الشأن والمهتمين بالزراعة فى كل منطقة شاملا المزارعين والمزارع المتخصصة والتجار وممثلي التعاونيات وصندوق التنمية الزراعية وأسواق الجملة. وبجانب المزارع التقليدية فقد تم زيارة نحو 19 مزرعة متخصصة لجمع بيانات ميدانية عن المدخلات والمخرجات للمحاصيل المنزرعة والمنتجات الحيوانية والتمور. وقد بلغ العدد الإجمالي من المزارعين والمسئولين وذوى الاهتمام بالقطاع من مختلف المستويات والذين شاركوا بآرائهم بصورة مباشة فى تشكيل محاور واحتياجات التنمية الزراعية والريفية نحو 493 مشارك .

وتنبثق الرؤية الإستراتيجية لقطاع الزراعة التى تبنتها الإستراتيجية من الرؤية الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمملكة والتي أوضحتها الخطة طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025 ،وبناءاً علية فإن الرؤية و الأهداف الإستراتيجية المقترحة بالإستراتيجية الحالية تتناغم تماماً مع هذه الأهداف الإستراتيجية العامة للدولة والتي تتمثل في: خلق فرص عمل والحد من الفقر، وزيادة التوازن الإقليمي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتحسين الإنفاق في الموازنة العامة. والتأكيد على ضرورة ان تساهم كافة البرامج و السياسات القطاعية المستهدفة بالإستراتيجية الزراعية الحالية بفعالية في تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمملكة. وعلية فنحو 50% من الأهداف والمحاور المدرجة بالإستراتيجية تتوافق مع تلك الأهداف التنموية العامة، بينما يمثل نحو نصف الأهداف والمحاور توجهات محددة تعكس الاحتياجات الخاصة لتطوير القطاع بكافة أنشطتة.

ومن خلال العمل لإعداد الإستراتيجية والتعاون بين فريق الإعداد والعاملين بالوزارة والمديريات و خاصاً إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء فقد تم إعداد **"كتيب للمعلومات المزرعية للإنتاج النباتي والحيواني بالمملكة العربية السعودية عام 1430هـ (2009م)"**، وقد إعتمد إعداد هذا الكتيب على البيانات التى تم تجميعها وتدقيقها بواسطة فريق العمل مستفيدا من الزيارات الميدانية المكثفة التى قام بها أعضاء الفريق لكل المناطق. وقد تم استخدام المعلومات المتضمنة بهذا الكتيب لدراسة هيكل الحوافز التي تواجه المزارعين وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والميزة النسبية للمحاصيل والمنتجات الحيوانية من خلال التحليل الإقتصادى والإحصائي لمصفوفة السياسات الزراعية. وقامت الوزارة بإعداد تقرير عن تلك النتائج **"الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية - 2009"** تم إعدادها بواسطة إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد تم الاسترشاد بهذين التقريرين عند دراسة الميزة النسبية للمحاصيل والمنتجات الحيوانية فى المناطق المختلفة وحسب أنماط الزراعة والري المختلفة والاستفادة بنتائجهما فى صياغة محاور وبرامج وسياسات التطوير المقترحة بالإستراتيجية.

وقد تم مناقشة المسودة الأولية من الإستراتيجية مع كافة العناصر المذكورة أعلاة. كما تم تعديل المسودة الأولية بواسطة فريق الدراسة لتأخذ فى الإعتبار كافة الملاحظات التى تقدمت بها تلك الجهات. وقد تم إعداد الإستراتيجية بصورتها النهائية بعد الأخذ فى الإعتبار كافة المساهمات والمناقشات التى تمت فى هذة الندوة الوطنية.

ملحق (3)

القرارات السامية المؤثرة علي التوجهات الاستراتيجية للقطاع الزراعي والصادرة خلال الفترة 1424-1429

ملحق (3)

القرارات السامية المؤثرة علي التوجهات الاستراتيجية للقطاع الزراعي والصادرة خلال الفترة 1424-1429

الأمر السامي الكريم رقم 3/ب/14942 وتاريخ 1425/3/22هـ القاضي بإعداد استراتيجية للأعلاف بالمملكة

بناءً على الأمر السامي الكريم رقم 3/ب/14942 وتاريخ 1425/3/22هـ القاضي فى الفقرة الرابعة منه بأن تقوم وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارتى المالية والتجارة والصناعة بإعداد استراتيجية للأعلاف بالمملكة من حيث الإنتاج والمواد الخام والدعم، بهدف عدم الاعتماد على الشعير كغذاء رئيسي للماشية، والمؤكد عليه بالأمر السامي رقم 48789 وتاريخ 1425/9/25هـ.

.. واقترحت الجنة الآلية التالية لتنفيذ:

1) اعتماد سياسة بديلة فى تقييم مدخلات الأعلاف ودعمها على أساس قيمتها الغذائية من الطاقة والبروتين منسوبة إلى سعر الطن (القيمة السعرية النسبية) وعلى أن يكون أساس التقييم مدخلين علفيين شائعى الاستخدام أحدهم مصدر رئيسي للبروتين والآخر مصدر رئيسي للطاقة وفق الآلية التالية:

أ – تقوم وزارة الزراعة بمتابعة الأسعار العالمية للمدخلين العلفيين الرئيسيين أساس التقييم.

ب – عدم حصر سياسة الدعم المالية بعدد محدود من مدخلات الأعلاف للاستفادة من التمايز النسبى لأسعار مدخلات الأعلاف، بحيث تعد وزارة الزراعة قائمة دورية بمدخلات الأعلاف والمواصفات القياسية لهذه المدخلات العلفية شاملة محتواها من الطاقة والبروتين والقيمة السعرية النسبية لهذه المدخلات العلفية.

جـ - اعتماد الإعانة الممنوحة من الدولة كنسبة مئوية موحدة لمدخلات الأعلاف من القيمة السعرية النسبية، ويتم تحديد هذه القيمة عن طريق لجنة لتموين الوزارية وتعديلها عند الحاجة.

2) أن يكون ما يحتويه المنتج النهائى من عناصر غذائية للأعلاف المختلفة التى تنتجها المصانع المعانة مطابقاً للمواصفات القياسية السعودية المعتمدة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وفى حالة عدم توفر مواصفة سعودية لعلف ما تعتمد مواصفات الأعلاف حسب الاحتياجات الغذائية الواردة بجدول مجلس البحوث الأمريكي (National Research Council) وأن تقوم وزارة الزراعة بمتابعة دورية لتلك المصانع للتأكد من التزامها بذلك من خلال التحاليل المخبرية.

3) تجتمع اللجنة المشكلة من الوزارات ذات العلاقة (وزارة الزراعة، وزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة) وتعمل على مراجعة قوائم المدخلات العلفية المعتمدة من وزارة الزراعة ومقدار نسبة الإعانة الممنوحة على هذه المدخلات كل ثلاثة أشهر لتحديد حجم الإعانة بما يكفل توفر الأعلاف لقطاع الإنتاج الحيواني بأسعار معقولة وبما لايحمل خزينة الدولة أعباء إضافية عند تغير أسعار مدخلات الأعلاف.

4) تقوم لجنة لتموين الوزارية بمراجعة دورية (كل ثلاثة أشهر) لمقدار الإعانة الممنوحة لمدخلات الأعلاف وتعديلها عند الحاجة.

5) أن يقتصر صرف الإعانة على الكميات المستوردة من قبل أصحاب المصانع المحلية المنتجة للأعلاف الكاملة وأصحاب مشاريع تربية الثروة الحيوانية والسمكية على أن تكون الكميات المعانة حسب الاحتياج الفعلى وبما لا يتجاوز الإنتاج المرخص للمصانع والاحتياج الفعلى للمشاريع.

6) أن لا يتجاوز حجم الإعانة السنوى لمخلات الأعلاف متوسط الإعانة للسنوات الخمس الماضية (1422/1421 – 1426/1425هـ).

7) تحفيز صناعة الأعلاف الكاملة فى المملكة بتشجيع ودعم القائم منها وزيادة الاستثمار فى هذه الصناعة لتقليل الاعتماد على الشعير كغذاء رئيسى للماشية.

8) وضع خطة وطنية لتنمية المراعى والحد من تدهورها.

9) تكثيف حملات التوعية والإرشاد بالتعاون بين وزارة الزراعة والقطاع الخاص.

3- قيام وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع وزارة الزراعة لوضع الضوابط اللازمة لأسعار الأعلاف المدعومة والتأكد من وصولها إلى مربى الثروة الحيوانية والسمكية وتفعيل دور الوزارتين الرقابى فى هذا الشأن.

قرار مجلس الوزراء رقم 317 فى 1425/7/28 هـ والخاص بالإعانات الزراعية

تضمن القرار:

- تشمل الإعانة الزراعية المعدات والتجهيزات المنفذة على أرض المنشأة الزراعية التى لها علاقة بالعمليات الزراعية والإنتاجية والتسويقية المباشرة، بما فى ذلك المستودعات المبردة الملحقة بالمشروعات الإنتاجية والناقلات المبردة، ومعدات الفرز والتدريج والتعبئة لدى المنتجين، على أن تشمل هذه الإعانة الجمعيات الزراعية والصناعات التى تعمل على توطين صناعة المعدات والتجهيزات التى تستخدم حديداً فى المشروعات والأنشطة الزراعية كقطاع الدواجن والألبان والمعدات الحقلية.
- لا تشمل الإعانة حفر الآبار أو مضخاتها أو المباني السكنية أو الإدارية أو رأس المال العامل أو المركبات ماعدا الناقلات المبردة المستخدمة فى العمليات التسويقية المباشرة لنقل الإنتاج إلى الأسواق.
- تمنح الإعانة بمقدار (25%) من قيمة القرض للمجالات المشمولة بالإعانة، ولا تتحقق تلك الإعانة الإ بالتزام المقترض بسداد أقساط القرض فى المواعيد المتفق عليها فى عقد القرض مع البنك، وخلال مدة محددة من حلول القسط، ويحسم من قيمة القسط ما يعادل نصيبه من الإعانة المقررة. أما إذا لم يسدد المقترض القسط فى الموعد المقرر أو خلال المدة المعطاة للسداد، فتنتفي الأحقية في الإعانة ويطالب بسداد قيمة القسط كاملة.
- يكون لوزير المالية ووزير الزراعة صلاحية توجيه الإعانة و حجبها عن مجالات معينة، تبعاً للحاجة والأهداف المرسومة بناءً على ما يقترحه مجلس إدارة البنك الزراعي العربي السعودي.
- تترك أسعار المعدات الزراعية المعانة للعرض والطلب، ويستغنى عن تسعيرة المعدات الزراعية المستوردة التى تقوم بها وزارة الزراعة حالياً ويستبدل بها تحديد متوسطات لإعار المعدات ن واقع الأسواق المحلية من قبل لجنة من الوزارة والبنك الزراعي، وتراجع سنوياً.

قرار مجلس الوزراء رقم 335 فى 1428/11/9 هـ والخاص بترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها فى المجالات الزراعية

تضمن القرار:

- على المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق أن تتوقف عن شراء القمح الناتج محلياً تدريجاً فى مدة أقصاها ثمان سنوات بمعدل سنوي (12.5%).
- الاستمرار فى منع تصدير القمح المنتج محلياً.
- استمرار وزارة الزراعة فى التوقف عن إصدار تراخيص لإنتاج القمح والشعير والأعلاف.
- وقف تصدير منتجات الخضار المزروعة فى مساحات مكشوفة مثل البطاطس والحبحب وغيرها تدريجياً، وذلك خلال فترة خمس سنوات قادمة.
- يمنع منعاً قاطعاً تصدير الأعلاف المزروعة مع تيسير استيرادها وتقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين فى زراعة الأعلاف الخضراء خارج المملكة بغرض تصديرها للمملكة.
- تتحمل الدولة التعريفة الجمركية الخاصة باستيراد جميع المنتجات الزراعية بما فى ذلك القمح والأعلاف.
- إيقاف حفر آبار جديدة فى الطبقات الحاملة للمياه غير المتجددة فى المناطق شحيحة المياه لتلبية احتياجات مياه الشرب فقط.
- تركيب عدادات لقياس المياه المتدفقة من الآبار لضمان ترشيد استخدام المياه وفقاً للمقننات المائية، والنظر فى وضع تعرفة على المياه التى تزيد عن المقتنيات المائية.
- التوسع فى تقديم العون من قبل الدول لتحويل القطاع الزراعي من نمط الزراعة التقليدية إلى الزراعة المستدامة عن طرق استخدام التقنيات الحديثة فى الرى ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة مثل الري بالتنقيط، والزراعة فى البيوت المحمية، وان تربط القروض والإعانات الزراعية بتطبيق هذه الوسائل الحديثة فى الزراعة.
- دعم المراكز البحثية الزراعية والمختبرات البيطرية، ودعم الخدمات الإرشادية الزراعية والبيطرية تحقيقاً وتفعيلاً للتطوير المستهدف للقطاع الزراعى.
- توفير الكوادر العامة بوزارة الزراعة عن طريق التدريب والابتعاث، وإحداث وظائف جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة.
- تكثيف برامج الإرشاد الزراعي فى وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية والاتجاه نحو استخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة، وتفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى هذا الخصوص.
- توجيه وتشجيع مراكز الأبحاث فى مختلف أجهزة الدولة، لاستنباط سلالات مقاومة للملوحة والجفاف والتربة الحمضية.

- النظر فى وضع المزارعين والمستثمرين فى القطاع الزراعي فى حالة تأثرهم بالسياسات الزراعية الجديدة.
- التوسع فى إنتاج واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة فى قطاعي الزراعة والصناعة، وتوفير الدعم اللازم للمشاريع المرتبطة بذلك، وضرورة المحافظة على البيئة، والتوسع فى معالجة التسرب من شبكات مياه الشرب.
- إيقاف تراخيص حفر الآبار فى الطبقات الحاملة للمياه غير المتجددة فى جميع الاستراحات دون استثناء، وردم الآبار المحفورة غير المرخصة.
- دراسة الاستمرار فى إيقاف توزيع الأراضي الزراعية لمدة خمس سنوات أخرى على الأقل.
- التوسع فى استخدام وسائل الرى الحديثة وتعميمها على مشاريع زراعة النخيل.
- دعم الكوادر البشرية الفنية بوزارة المياه والكهرباء عن طريق تكثيف التدريب والابتعاث، وإيجاد وظائف جديدة للجيولوجيين والهيدرولوجين حتى تتمكن الوزارة من الوفاء بمهامها.
- توفير الدعم المالى والفنى لتنفيذ مشروع وطني لحصر الآبار المحفورة بترخيص أو بدون رخص حفر، وردم المخالف منها للمواصفات الفنية.

دراسة إمكانية إلغاء شرط الأحياء لتملك الأراضي الزراعية الصادر فى شأنها قرارات من وزارة الزراعة، مما يسهم فى تقليص المساحات المزروعة بالمملكة.

قرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ 1429/1/12هـ يخصوص تكوين جمعيات خماية المستهلك

إن مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة الواردة بخطاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء 3977 وتاريخ 1428/12/30هـ المرافق له مشروع تنظيم جمعية حماية المستهلك، المعد بناء على البند (خامسا) من قرار مجلس الوزراء رقم (202) وتاريخ 1428/6/17هـ المتضمن " قيام هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمشاركة الجهات المعنية بإعداد مشروع تنظيم ل (جمعية حماية المستهلك) وفقا للأسس الواردة في بنود هذا القرار، وتعديل ما يلزم تعديله من أنظمة وقواعد سارية، أو إصدار ما يلزم من تنظيمات جديدة لتنفيذ ما سبق، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية اللازمة".
تهدف الجمعية إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهم ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك، علي أن تقوم الجهات المعنية بتقديم التسهيلات اللازمة لتمكين الجمعية من ممارسة مهماتها.
تتكون الجمعية العمومية من الأشخاص الذين تقدموا إلى وزارة التجارة والصناعة بطلب إنشاء جمعية لحماية المستهلك وكل من يتقدم بطلب الانضمام إليها ممن تتوافر فيهم شروط العضوية المنصوص بها في القانون.
وتختص الجمعية بما يلي:

1. تلقي شكاوى المستهلك المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع أو الخدمات والمغالاة في أسعارهما، والتضليل عن طريق الإعلانات في الصحف وغيرها، ورفع ذلك إلى الجهات المختصة، ومتابعتها.
2. مساندة جهود الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك، وإبلاغ تلك الجهات بكل ما يمس حقوق المستهلك ومصالحه.
3. إعداد الدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات والدورات، وإقامة المعارض ذات العلاقة بنشاط حماية المستهلك، ونشر نتائج تلك الدراسات والبحوث، وذلك وفقا للأنظمة والتعليمات.
4. توعية المستهلك بطرق ترشيد الاستهلاك وتقديم المعلومات والاستشارات الضرورية له.
5. اقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها.
6. تمثيل المستهلك في اللجان والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة بحماية المستهلك، والتعاون معها والمشاركة في أنشطتها المتعلقة بأهدافها وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

و تتكون إيرادات الجمعية من المصادر التالية:
أ- الإعانات الحكومية.
ب- ريع المطبوعات والنشرات وإيراد تنظيم الندوات والمعارض والدورات.
ج- عائدات استثمار ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة.
د- اشتراكات العضوية في الجمعية.
هـ الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف والمنح.

و- نسبة (10%) من رسوم التصديق على الوثائق التجارية التي تتقاضاها الغرف التجارية الصناعية في كل منطقة.
ز- الموارد الأخرى التي يقترحها المجلس وتقرها الجمعية العمومية.

قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1429/1/19 هجرية والخاص بمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار

إن مجلس الوزراء
بعد الإطلاع على المعاملة الواردة إليه ، فى شأن محضر الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي الأعلى المؤرخ فى 1429/1/13هـ ، المشار فيه إلى الأمر السامى رقم (11269/ م ب) وتاريخ 1428/12/29هـ، المتضمن أن مجلس الوزراء وجه فى جلسته المنعقدة بتاريخ 1428/12/2هـ، بأن تقوم الهيئة بدراسة شاملة وعاجلة واقتراح الحلول المناسبة لظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.
بوعد الإطلاع على المادة (التاسعة عشرة) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكى رقم (أ/ 13) وتاريخ 1414/3/3هـ.
وبعد الإطلاع على المحضر المشار إليه أعلاه.
وبعد الإطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (24) وتاريخ 1429/1/19هـ.
يقرر مايلى:
تتحمل الدولة نسبة (50%) من رسوم المواني التى تحصلها الدولة، وذلك لمدة ثلاث سنوات.
تتحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات (50%) من (رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية).
إضافة بدل يسمى "بدل غلاء المعيشة" إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدى الدولة سنوياً بنسبة (5%) وذلك لمدة ثلاث سنوات.
زيادة مخصصات الضمان الاجتماعى بنسبة (10%).
استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات.
التأكيد على تفعيل نظام المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 1425/5/4هـ، الذي يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها.
منع أى نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر فى نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
تفعيل الدور الرقابي والتو عوى لجمعية حماية المستهلك.
الإسراع فى إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.
تكثيف جهود مراقبة الأسعار، ومكافحة الغش التجاري، وتفعيل قراري مجلس الوزراء رقم (25) وتاريخ 1427/2/6هـ، ورقم 0202) وتاريخ 1428/6/17هـ، فيما يتعلق بمتابعة الجهات المعنية للتحقق من التزام المحلات التجارية بكتابة بيان السعر على جميع معروضاتها، وضبط أى مخالفة تتعلق بذلك.
تفعيل الهيئة العامة للإسكان بشكل عاجل وتمكينها من مزاولة مهماتها خلال هذا العام.
المسارعة فى بناء الإسكان الشعبي الذى تم اعتماد مبلغ عشرة مليارات ريال له، على أن يتم ذلك على شكل وحدات سكنية مناسبة بما فى ذلك بنايات متعددة الأدوار، مع استمرار اعتماد مبالغ إضافية للإسكان الشعبي فى السنوات القادمة.
إصدار نام الرهن العقاري والأنظمة المرتبطة به بشكل عاجل.
دعم الحملات الإعلامية الهادفة لتوعية المستهلكين فى مجال الأنماط الاستهلاكية غير المرشدة، واستمرار تذكيرهم بعدم التأثر بأنواع معينة من الأسماء التجارية للسلع والاهتمام بالبدائل، وتوجيه وزارة الثقافة والإعلام بتنسيق هذه الحملات.
استمرار وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات)، ووزارة المالية (مصلحة الجمارك) والجهات المعنية الأخرى فى إجراء ونشر مسوحات ميدانية دورية (أسبوعية وشهرية) للأسواق لرصد تحركات الأسعار.
استمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها، والإسراع فى إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي على المواطنين.
تسهيل إجراءات الاستقدام بما لا يتعارض مع توجهات السعودية وبما يحد من ارتفاع أجور العمالة الماهرة.
تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (120) وتاريخ 1425/4/12هـ الخاص بعمل المرأة بشكل عاجل وإزالة جميع العقبات المعطلة لتفعيل هذا القرار.

يعمل بما ورد فى الفقرات (1) و (2) و (3) و (4) من هذا القرار اعتباراً من تاريخ 1429/2/1هـ.

قرار مجلس الوزراء رقم 69 فى 1429/3/9هـ والخاص بتشجيع صناعة الأعلاف

تضمن القرار:

- الموافقة على الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة وحسن استخدامها ودعم مدخلاتها بالصيغة المرفقة.
- قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المياه والكهرباء ووزارة الاقتصاد والتخطيط وغيرها من الجهات المعنية وبمشاركة مندوبين من القطاع الخاص لتطوير الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف المركزة لتصبح استراتيجية متكاملة للأعلاف فى المملكة وفقاً لما قضى به الأمر السامى رقم 3/ب/14942 وتاريخ 1425/3/2هـ بحيث شمل جميع أنواع الأعلاف (الأعلاف المركزة، والأعلاف الخضراء، والمراعى الطبيعية) وتكون سياستها وبرامجها وآليات تنفيذها واضحة ومن ثم ترفع وزارة الزراعة مشروع الاستراتيجية لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

قرار مجلس الوزراء رقم (125) وتاريخ 1429/4/29 هجرية والخاص بضمان توفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها

إن مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على المعاملات الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم 15833/ب وتاريخ 1429/4/13هـ، ورقم 16045/ب وتاريخ 1429/4/15هـ، ورقم 16092/ب وتاريخ 1429/4/15هـ، المشتملة على عدد من التوصيات المقترحة لضمان توافر السلع والمواد التموينية، وضبط مستوى أسعارها فى السوق المحلية. وبعد الإطلاع على محضر اللجنة الوزارية المشكل بالأمر السامى رقم (1616/م ب) وتاريخ 1429/2/27هـ، المتضمن بحث موضوع استمرار ارتفاع أسعار العديد من مواد التموين والآثار السلبية المترتبة على ذلك.

وبعد الإطلاع على محضر اللجنة الوزارية المشكلة بالأمر السامي رقم (2112/م ب) وتاريخ 1429/3/11هـ، المتضمن دراسة كيفية إزالة العوائق وتسهيل الاستثمار السعودي فى المجال الزراعي والحيواني فى الخارج.

وبعد الإطلاع على المحضر رقم (190) وتاريخ 1429/4/28هـ، المعد فى هيئة الخبراء.

بوعد الإطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (316) وتاريخ 1429/4/29هـ.

يقرر مايلى:

الموافقة على الترتيبان المتعلقة بضمان توفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها فى السوق المحلية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ترتيبات على المدى القصير:

التأكيد على تطبيق الآليات الصادر فى شأنها قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1429/1/19هـ ، ومتابعة تنفيذها، وذلك لتخفيف العبء الذى يتحمله المواطن جراء الارتفاع الكبير فى أسعار المواد التموينية والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية.

مع مراعاة ما ورد فى الأمر السامي رقم (1281/م ب) وتاريخ 1429/2/16هـ، على وزارة التجارة والصناعة مطالبة المصدرين للحديد والاسمنت بالحصول على فاتورة "أصلية" من المصنع مختومة من وزارة التجارة والصناعة، تخصص لعملية تصدير كل شحنة، ويجب أن تحتوى الفاتورة على البيانات اللازمة لذلك، وعلى الوزارة أن تضع الشروط والضوابط المنظمة فى هذا الشأن بما يحقق توافر هذه السلع بأسعار معقولة فى السوق المحلية.

على وزارة التجارة والصناعة مطالبة المصدرين لخردة الحديد بالحصول على فاتورة أصلية مختومة من الوزارة، وفق ضوابط تضعها.

على وزارة التجارة والصناعة مراقبة كميات الإنتاج من الإسمنت والحديد المتوافرة فى المملكة (المخزون المحلى) بشكل دورى، سواء التى لدى الشركات أو التى لدى الموزعين والمتعهدين، وذلك لقياس حجم العرض والطلب، بما يضمن توافر هذه السلع.

على وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التجارة والصناعة، القيام برفع مستوى الوعي والثقافة الاستهلاكية بما يحقق ترشيد استهلاك لدى المواطنين والمقيمين.

على وزارة التجارة والصناعة التنسيق مع الجهات المعنية لبحث تخصيص أراضى لإنشاء مستودعات عن طريق القطاع الخاص لخزن المواد الغذائية التموينية.

ثانياً: ترتيبات على المدى المتوسط والطويل:

التأكيد على وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة بسرعة رفع نتائج إجراء المسح الشامل للدول التى تتوافر لديها إمكانيات وفرص للاستثمار فى القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية، الصادر فى شأنه الأمر السامي رقم (3341/ م ب) وتاريخ 1429/4/18هـ، وإعداد تقرير شامل عن ذلك تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ نفاذ هذا القرار.

على وزارة الزراعة، ووزارة التجارة والصناعة، إعداد دراسة متكاملة لتحديد احتياجات المملكة المستقبلية من المنتجات الغائية التموينية، وذلك من خلال تكليف متخصصين فى القطاعين العام والخاص بدراسة موضوع توفير الأمن الغذائي للمملكة وبناء المخزون استراتيجي من المنتجات الغذائية التموينية ودعم البنية التحتية اللازمة لذلك، ودراسات الخيارات المتاحة الأخرى. ومن ثم تعد الوزارتان تقريراً شاملاً ومفصلاً عن ذلك، يرفع إلى مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ نفاذ هذا القرار.

على وزارة الخارجية إعداد صياغة نموذجية لاتفاقية إطارية فى شأن الاستثمارات السعودية الخارجية فى المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، بحيث تضمن توفير الحوافز والضمانات اللازمة لتلك الاستثمارات، ورفعها إلى مجلس الوزراء، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة، ولك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

على وزارة المالية، ووزارة الزراعة، وزارة التجارة والصناعة ، إعداد الدراسات اللازمة المتعلقة بإنشاء شركة سعودية قابضة بين القطاعين العام والخاص للتطوير والتشغيل والاستثمار الزراعي والحيواني فى الدول الأخرى، ورفع هذه الدراسات إلى مجلس الوزراء استكمال الإجراءات النظامية اللازمة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القرار.

التوسع فى الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية خارج المملكة وعدم التركيز على دولة واحدة، وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار فى تلك المجالات من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر عن طريق المؤسسات التمويلية العامة، وذلك بما يضمن توفير هذه المنتجات فى المملكة بأسعار معقولة، ويحقق الأمن الغذائى على المدى المتوسط والمدى الطويل.

السعى لتمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة فى مناطق المواقع المخصصة للاستثمارات السعودية فى المجال الزراعى والحيواني فى الدول الأخرى، وذلك من خلال الصندوق السعودي للتنمية أو المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

على وزارة المالية، ووزارة الزراعة ، وضع آلية تنظيم التعاقد مع الشركات السعودية المستثمرة فى الدول الأخرى، لشراء منتجاتها المرتبطة بالأمن الغذائي السعودي.

ثالثاً: على وزارة المالية تقديم الدعم المالي اللازم لوزارة التجارة والصناعة بما يفى باحتياجاتها من الأجهزة والمعدات والقوى العاملة والتدريب، وبما يضمن قيام الوزارة بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب، وبخاصة مراقبة الأسعار ومتابعة تنفيذ الأنظمة ذات العلاقة (نظام البيانات التجارية، ونظام مكافحة الغش التجاري، ونظام المنافسة).

الأمر السامي رقم 4287/م ب وتاريخ 1429/6/5 هـ والخاص بالاستثمار الزراعي الخارجي

صدر الأمر السامي

بتشكيل فريق عمل لوضع خطة عمل للاستثمارات فى المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية فى الخارج تتسم بالمرونة والسرعة فى التنفيذ وكذلك تتضمن الإطار العام لمشاريع الاستثمارات الزراعية فى الخارج والبدائل المتاحة للاستثمار الزراعي فى كل دولة والإجراءات التى ينبغي اتخاذها فى هذا الشأن وذلك بما يخدم مصالح المملكة، كما صدر الأمر السامى رقم 125 وتاريخ 1429/4/29هـ بتكليف وزارة المالية ووزارة الزراعية وزارة التجارة والصناعة بإعداد الدراسة اللازمة المتعلقة بإنشاء شركة سعودية قابضة بين القطاعين العام والخاص للتطوير والتشغيل والاستثمار الزراعي الحيواني فى الدول الأخرى. كما قضى الأمر السامى بالتوسع فى الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية خارج المملكة وعدم التركيز على دولة واحدة وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمارات فى تلك المجالات من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر عن طريق المؤسسات التمويلية العامة وذلك بما يضمن توفير هذه المنتجات فى المملكة بأسعار معقولة وتحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والمدى الطويل.

ملحق (4)

الجداول الإحصائية

جدول(3.2) إنتاج المملكة من المحاصيل النباتية خلال الفترة من 1975 - 2008 م
المساحة بالهكتار-الإنتاج بالطن

السنوات	الحبوب		خضار		فاكهة		الأعلاف	
	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
1975	346703	289447	55802	884000	64147	457990	44700	322002
1976	431653	283596	48254	597010	71782	360000	34354	541468
1977	394310	295701	52821	744000	63885	389000	46406	473822
1978	405937	302670	44403	546000	69225	529000	41360	600972
1979	434480	341416	52163	704599	71472	525000	42408	611001
1980	454716	267886	52954	755730	71977	470000	29007	388000
1981	276123	294680	45156	718000	72729	497050	40821	541999
1982	263844	489438	100323	1292000	77534	509000	155034	2358002
1983	320018	876876	68581	1088964	69823	577000	272847	2398001
1984	450306	1447734	89234	1313000	72611	657990	170544	2518000
1985	633635	2190574	92510	1443000	75128	686913	145087	2134000
1986	643467	2462963	86625	1281002	78239	714000	139050	2036001
1987	717647	2934669	99096	1910999	81707	780950	163323	2405003
1988	897902	3695342	97663	1952698	81629	817770	167869	2394669
1989	967661	3950429	104568	1894529	87522	848692	166405	2294048
1990	978336	4138077	108914	1900723	90943	803890	200996	2105785
1991	1090333	4575517	105906	1903654	96192	833994	227327	2514255
1992	1124599	4704838	124222	2073546	102574	899169	219423	2425561
1993	1132616	5044677	124711	2181851	112744	951390	226334	2435329
1994	1071165	4861311	133684	2289011	117742	987941	272958	2784093
1995	707833	2670889	159064	2692545	130210	1052987	305254	3068828
1996	565858	1933580	155968	2631277	138656	1091689	312830	3157049
1997	658729	2340718	161613	2599705	146165	1150562	296759	2928999
1998	624125	2204530	119602	2136818	147794	1149599	238972	2899842
1999	693226	2488561	92254	1896117	190324	1132734	250705	3600648
2000	618901	2171555	94034	1927013	193350	1188460	213665	3262545
2001	660981	2594035	114341	2106757	191323	1210065	244934	3090583
2002	706768	2856338	113083	2137375	193348	1240812	211303	2707980
2003	699222	2952141	114447	2214191	197613	1331124	204757	2651993
2004	685350	3195002	110618	2479487	208577	1454318	168198	2633106
2005	631652	3005364	114903	2570884	217451	1545631	142719	2463414
2006	602653	3042477	110566	2616555	223579	1549070	137357	2368507
2007	582071	2966953	112163	2596188	229423	1581968	151301	2687791
*2008	469264	2438241	109023	2696426	232513	1615699	160808	2984267

*بيانات أولية

المصدر : وزارة الزراعة / إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء .

جدول(4.2) أعداد الثروة الحيوانية والدواجن (بالرأس) بالمملكة خلال الفترة 1975-2008

السنة	إبل	أبقار	ضأن	ماعز	دواجن**
1975	104922	281753	2147850	1242216	826302
1976	106590	320704	2243336	1577426	741595
1977	121743	316428	2271317	1730617	636414
1978	155956	352669	2699182	2077535	472554
1979	165986	373261	2764132	2270610	538512
1980	164367	398726	2948587	2240468	606191
1981	143165	127335	2269556	1114724	110281
1982	311068	154045	5061870	2444030	2335209
1983	367411	278827	6949254	2793486	129467
1984	391247	270582	6940314	3098633	147770
1985	372126	289847	6684283	3005454	189485
1986	376741	303026	7271829	3441979	199699
1987	396626	195377	6812374	3356849	200445
1988	390250	195441	6194469	3387790	213929
1989	405593	193634	6173345	3113847	215835
1990	405916	192764	6383357	3405869	218781
1991	405261	218498	6552927	3763161	218564
1992	409788	224013	6890451	3898556	232694
1993	412629	229222	7166145	4103531	261452
1994	415468	242547	7531163	4308509	290981
1995*	780700	271760	10365720	6140137	310438
1996*	785504	276058	10622750	6202104	315874
1997*	790217	294515	10328267	6264111	395165
1998*	796241	295168	10342227	5935232	323185
1999*	816475	297513	10576341	5635309	343183
2000*	831453	307506	11107490	5859323	404118
2001*	832296	323202	10215840	5653315	459643
2002*	813663	322086	10315899	5593878	424597
2003*	824557	331933	10645872	5478842	424413
2004*	864911	361067	11621016	5654301	474777
2005*	861700	351793	12112941	5643501	535981
2006*	879133	381558	11787722	5002959	531877
2007*	869338	413210	11547852	4852543	506268
2008*	824893	428758	10419779	4392563	443821

بالألف فروج**

***تشمل حيونات البادية**

المصدر : وزارة الزراعة / إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء.

جدول(5.2) نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية لعام (2008م)

الحبوب		الخضروات				الفواكه		حيوانية	
المحصول	٪	المحصول	٪	المحصول	٪	المحصول	٪	المنتج	٪
القمح	90	بطاطس	159	خيار	101	التمور	106	بيض المائدة	410
الشعير	0.3	طماطم	74	شمام	99	الموالح	27	حليب طازج	103
ذرة رفيعة	65	بصل جاف	25	بطيخ	107	العنب	84	لحوم حمراء	38
دخن	04	جزر	83	باميا	99	فواكه أخرى	35	لحوم دواجن	51
حبوب أخرى	6	باذنجان	101	أخرى	87	-		الأسماك	48
إجمالي الحبوب	18	إجمالي الخضروات			91	إجمالي الفواكه	62	إجمالي اللحوم	47

المصدر : وزارة الزراعة / إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء

جدول رقم (1.2) الناتج المحلى حسب القطاعات النفطية وغير النفطية وحسب نوع النشاط بالأسعار الثابتة لعام 1999م

السنوات		القطاعات غير النفطية																	قطاع النفط	رسوم الواردات	الناتج المحلى الإجمالى بقيام المنتجين	الناتج المحلى الإجمالى بقيام المشترين
		مجموع القطاعات غير النفطية	القطاعات الإنتاجية							الخدمات الحكومية							الزيت الخام والغاز الطبيعى			
الهجرى	الميلادى		مجموع القطاعات الإنتاجية	الزراعة الغابات وصيد الأسماك	التعدين غير النفطى	الصناعة				مجموع قطاعات الخدمات	التجارة الفنادق ...إلخ	النقل والتخزين والاتصالات	المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	خدمات اجتماعية وخدمات شخصية	الخدمات الحكومية					
						المجموع	تكرير النفط	البتروكيماوية	الصناعات التحويلية الأخرى													
1411/10	1990	329.492	107.405	29.150	1.648	40.560	17.392	4.036	19.132	4.564	31.483	222.087	31.535	21.492	58.837	17.648	92.576	146.733	7.881	476.225	484.106
1412/11	1991	335.239	109.588	29.991	1.725	40.692	16.029	3.060	21.603	4.925	32.255	225.651	33.019	22.363	57.699	17.597	94.973	185.760	7.179	520.999	528.178
1413/12	1992	351.547	112.628	31.796	1.720	42.187	16.781	3.082	22.324	5.219	31.706	238.919	34.520	26.803	59.302	17.830	100.464	191.176	9.899	542.723	552.622
1414/13	1993	358.773	116.399	32.912	1.802	43.773	17.007	3.215	23.551	5.735	32.477	242.074	35.462	28.858	57.373	18.353	102.028	184.155	9.842	542.928	552.770
1415/14	1994	363.611	120.724	32.157	1.946	46.119	17.094	3.453	25.572	6.362	34.140	242.887	35.745	29.342	56.047	18.935	102.818	184.186	8.649	547.797	556.446
1416/15	1995	366.364	127.607	32.476	2.149	49.312	16.400	3.878	29.034	5.649	37.021	238.757	35.157	24.472	54.587	19.100	105.441	183.599	7.603	549.963	557.566
1417/16	1996	381.637	137.456	32.371	2.213	56.268	18.612	4.578	33.078	6.938	39.666	244.181	35.505	24.840	57.623	19.511	106.702	185.913	8.883	567.550	576.433
1418/17	1997	399.104	141.286	33.354	2.345	58.839	17.921	4.986	35.932	7.138	39.610	257.818	38.073	26.152	59.685	20.218	113.690	183.332	8.940	582.436	591.376
1419/18	1998	408.679	144.224	33.676	2.440	60.191	18.101	5.455	36.635	4.511	40.406	264.455	42.394	27.186	58.527	20.620	115.728	189.476	9.987	598.155	608.142
1420/19	1999	420.853	147.318	34.443	2.464	62.800	18.021	6.000	38.779	8.174	39.437	273.535	334.992	27.893	61.484	21.377	116.789	173.102	9.634	593.955	603.589
1421/20	2000	437.502	154.416	35.789	2.517	65.794	18.660	6.104	41.030	8.561	41.755	283.086	48.183	29.015	63.121	22.478	120.289	185.735	9.714	236.237	632.951
1422/21	2001	451.878	158.881	35.992	2.550	68.701	18.515	6.379	43.807	9.515	42.123	292.997	50.079	31.277	65.085	23.481	123.075	177.388	7.152	629.266	636.418
1423/22	2002	467.460	163.262	36.454	2.590	71.082	18.063	6.739	46.280	9.955	43.181	304.198	52.210	33.455	67.701	24.792	126.040	162.311	7.459	629.771	637.230
1424/23	2003	485.731	171.614	36.751	2.603	76.141	19.914	7.001	49.226	10.569	45.550	314.117	54.204	35.046	69.989	25.552	129.326	182.452	7.854	678.183	686.037
1425/24	2004	508.812	181.618	37.874	2.654	81.314	21.634	8.952	50.728	11.259	48.517	327.194	56.893	37.863	73.536	26.754	132.148	205.088	8.274	713.900	722.174
1426/25	2005	534.885	190.702	38.338	2.726	86.940	22.332	11.716	52.892	11.866	50.832	344.183	59.385	41.145	78.982	28.106	136.565	218.648	8.745	753.533	762.278
1427/26	2006	561.053	201.116	38.748	2.798	92.382	22.170	12.184	58.028	12.629	54.559	359.937	62.989	45.160	83.144	29.502	139.142	216.195	9.100	777.248	786.348
1428/27	*2007	587.002	212.069	39.120	2.885	98.389	22.261	12.745	63.383	13.227	58.451	374.933	66.893	49.930	86.592	30.539	140.979	215.576	9.428	803.578	813.006

ملاحظة/1 صافى رسوم الخدمات البنكية المحتسبة (*) تقديرات أولية

المصدر: الحسابات الوطنية – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات / وزارة الاقتصاد والتخطيط – حسابات الاقتصاد الكلى

جدول رقم (2.2) المتوسط السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب القطاعات النفطية وغير النفطية وحسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 1999م

السنوات		القطاعات غير النفطية																		قطاع النفط	الناتج المحلى الإجمالى بقيام المنتجين	رسوم الواردات	الناتج المحلى الإجمالى بقيام المشترين
		مجموع القطاعات غير النفطية	القطاعات الإنتاجية						الخدمات الحكومية									الزيت الخام والغاز الطبيعى			
			مجموع القطاعات الإنتاجية	الزراعة الغابات وصيد الأسماك	التعدين غير النفطى	الصناعة			مجموع قطاعات الخدمات	التجارة الفنادق ...إلخ	النقل والتخزين والاتصالات	المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال	خدمات اجتماعية وخدمات شخصية	الخدمات الحكومية	الكهرباء والغاز والمياه	البناء والتشييد							
الهجرى	الميلادى					المجموع	تكرير النفط	البتروكيماوية	الصناعات التحويلية الأخرى														
1411/10	1990	1.9	2.3	2.8	0.0	4.9	15.1	-18.5	2.9	1.2	2.9	-1.5	0.9	3.8	1.2	-0.9				26.6	8.4	3.0	8.3
1412/11	1991	1.7	2.0	2.9	4.7	0.3	-7.8	-24.2	12.9	4.7	1.6	4.1	-1.9	-0.3	2.6	7.9	2.5				26.6	9.4	9.1
1413/12	1992	4.9	2.8	6.0	-0.3	3.7	4.7	0.7	3.3	4.5	5.9	19.9	2.8	1.3	5.8	6.0	-1.7				2.9	4.2	4.6
1414/13	1993	2.1	3.6	3.5	4.8	3.8	1.3	4.3	5.5	2.7	1.3	7.7	-3.3	2.9	1.6	9.9	2.4				-3.7	0.0	0.0
1415/14	1994	1.3	3.4	-2.3	8.0	5.4	0.5	7.4	8.6	0.8	0.3	1.7	-2.3	3.2	0.8	10.9	5.1				0.0	0.9	0.7
1416/15	1995	0.8	5.7	1.0	10.4	6.9	-4.1	12.3	13.5	-1.6	-1.7	-16.6	-2.6	0.9	2.6	4.5	8.4				-0.3	0.4	0.2
1417/16	1996	4.2	7.7	-0.3	3.0	14.1	13.5	18.1	13.9	1.0	2.3	1.5	5.6	2.2	1.2	4.3	7.1				1.3	3.2	3.4
1418/17	1997	4.6	2.8	3.0	6.0	4.6	-3.7	8.9	8.6	7.2	5.6	5.3	3.6	3.6	6.5	2.9	-0.1				-1.4	2.6	2.6
1419/18	1998	2.4	2.1	1.0	4.1	2.3	1.0	9.4	2.0	11.3	2.6	4.0	-1.9	2.0	1.8	5.2	2.0				3.4	2.7	2.8
1420/19	1999	3.0	2.1	2.3	1.0	4.3	-0.4	10.0	5.9	8.5	3.4	2.6	5.1	3.7	0.9	8.8	-2.4				-8.6	-0.7	-0.7
1421/20	2000	4.0	4.8	3.9	2.2	4.8	3.5	1.7	5.8	4.8	3.5	4.0	2.7	5.2	3.0	4.7	5.9				7.3	4.9	4.9
1422/21	2001	3.3	2.9	0.6	1.3	4.4	-0.8	4.5	6.8	3.9	3.5	7.8	3.1	4.5	2.3	11.1	0.9				-4.5	1.0	-26.4
1423/22	2002	3.4	2.8	1.3	1.6	3.5	-2.4	5.6	5.6	4.3	3.8	7.0	4.0	5.6	2.4	4.6	2.5				-8.5	0.1	4.3
1424/23	2003	3.9	5.1	0.8	0.5	7.1	10.2	3.9	6.4	3.8	3.3	4.8	3.4	3.1	2.6	6.2	5.5				18.6	7.7	5.3
1425/24	2004	4.8	5.8	3.1	2.0	6.8	80.6	27.9	3.1	5.0	4.2	8.0	5.1	4.7	2.2	6.5	6.5				6.6	5.3	5.3
1426/25	2005	5.1	5.0	1.2	2.7	6.9	3.2	30.9	4.3	4.4	5.2	8.7	7.4	5.1	3.3	5.4	4.8				6.6	5.6	5.6
1427/26	2006	4.9	5.5	1.1	2.6	6.3	-0.7	4.0	9.7	6.1	4.6	9.8	5.3	5.0	1.9	6.4	7.3				-1.1	3.1	4.1
1428/27	*2007	4.6	5.4	1.0	3.1	6.5	0.4	4.6	9.2	6.2	4.2	10.6	4.1	3.5	1.3	4.7	7.1				0.2	3.4	3.4
1969	2007	5.8	5.8	5.3	5.1	6.7	3.8		8.4	7.7	5.1	4.6	7.7	5.2	4.6	7.7	4.9				2.9	4.4	3.1	4.4

ملاحظة/1 صافى رسوم الخدمات البنكية المحتسبة (*) تقديرات أولية

المصدر: الحسابات الوطنية – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات / وزارة الاقتصاد والتخطيط – حسابات الاقتصاد الكلى

جدول (1.1.5) العائد الاجتماعي للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى الحديث في بمناطق المملكة

المنطقة	القمح		البرسيم		الطماطم		الباذنجان		الكوسا		الخيار	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض	.23	.34	.23	.16	4.7	3.53	3.49	3.91	3.68	4.59	2.14	2.3
شمال الرياض	.25	.53	.23	.15			1.96	2.18	2.27	2.85	3.34	3.6
الفصيم	.28	.53	.43	.32	.56	1.09	2.34	3.72	1.33	2.15		
الشرقية	.19	.35	.25	.18	2.42	2.02	2.38	2.66	3.76	4.92		
حائل	.33	.45	.54	.38	.9	1.25	1.07	2.06			1.21	2.01
الجوف	.23	.50			2.4	1.99	3.01	3.35				
جازان												

المصدر: [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

تابع جدول (1.1.5) العائد الاجتماعي للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى الحديث في اهم مناطق المملكة

المنطقة	الباميا		الفلفل		البصل الجاف		البطاطس		الشمام		البطيخ	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض	4.89	3.76	2.5	2.74	2.85	.96	3.74	6.88	2.01	1.68	1.94	1.23
شمال الرياض			2.25	2.52	1.77	1.36			3.01	3.96		
الفصيم					1.76	1.36	4.09	6.01				
الشرقية	5.94	4.06	2.75	3.53	2.33	.8	2.1	4.23	1.9	1.9	2.33	1.73
حائل							1.45	6.35			2.11	3.34
الجوف												
جازان												

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

تابع جدول (1.1.5) العائد الاجتماعي للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى الحديث في اهم مناطق المملكة

المنطقة	الزيتون		البرتقال		اليوسفي		الليمون		العنب		الرمان	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض			3.98	3.17	6.33	3.61	8.36	3.76	6.13	6.58	4.98	5
شمال الرياض			3.97	2.93	3.44	1.54	8.41	3.64	6.14	6.4	5.2	5.16
الفصيم			2.19	1.55	2.19	1.8	3.59	2.63	4.1	6.29	4.75	4.49
الشرقية							13.84	8.44	3.25	6.13	4.33	3.87
حائل	4.1	6.28	6.66	4.96			6.09	4.12				
الجوف												
جازان												

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

تابع جدول (1.1.5) العائد الاجتماعي للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى الحديث اهم مناطق المملكة

المنطقة	التين		المانجو		الرودس		تمور عالية الجودة		تمور متوسطة الجودة		تمور منخفضة الجودة	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض	7.45	8.58			خاص	اجتماعي	5.33	5.96	5.94	7.30	3.28	6.16
شمال الرياض	2.69	4.17			.29	.24	6.95	7.76	4.88	5.97	4.00	7.44
الفصيم	2.93	2.25			.32	.17	4.77	5.76	4.55	5.05	2.40	6.12
الشرقية							6.85	7.66	4.88	5.95	4.01	7.46
حائل							5.83	6.16	2.75	3.04	1.33	1.84
الجوف												
جازان	2.27	2.14	1.78	2.87								

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

جدول (2.1.5) العائد الاجتماعي والخاص للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى التقليدى في اهم مناطق المملكة

المنطقة	القمح		الذرة الرفيعة		السمسم		البرسيم		الطماطم		الباذنجان	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض							.01	.02	.66	2.09	2.08	2.34
شمال الرياض	.46	.46					.17	.11				
الفصيم	.22	.3										
الشرقية							.19	.1				
حائل									.37	.54		
الجوف												
جازان			.43	.48	.53	.41			.72	1.03	.58	1.38

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

تابع جدول (2.1.5) العائد الاجتماعي والخاص للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى التقليدى في اهم مناطق المملكة

المنطقة	الكوسا		الفلفل		الباميا		البصل الجاف		الطماطم		الشمام	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض							2.07	.89				
شمال الرياض												
الفصيم	.52	.85										
الشرقية												
حائل												
الجوف												
جازان			.57	.11	1.2	1.03			1.35	1.82	1.35	1.82

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

تابع جدول (2.1.5) العائد الاجتماعي والخاص للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالرى التقليدى في اهم مناطق المملكة

المنطقة	الليمون		الرمان		تمور عالية الجودة		تمور متوسطة الجودة		تمور منخفضة الجودة	
	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي	خاص	اجتماعي
جنوب الرياض					3.48	3.94	2.77	3.46	0.95	1.94
شمال الرياض					5.02	5.60				
القصيم			2.9	2.93	3.12	3.52	1.91	2.13	0.98	0.93
الشرقية	5.02	2.93			3.28	3.72	2.77	3.48	1.35	2.60
حائل					5.04	5.70	2.45	2.71	0.96	1.37
الجوف										
جازان										

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

جدول(3.1.5) العائد الخاص والاجتماعي للمياه (ريال/م3) للمحاصيل المختلفة بالزراعات المحمية في اهم مناطق المملكة

المحصول	المنطقة	العائد الخاص	العائد الاجتماعي
طماطم	جنوب الرياض	9.54	6.99
	شمال الرياض	10.78	8.65
	القصيم	10.47	9.12
	القصيم (مكيف)	11.77	9.25
	الشرقية	9.44	8.07
	حائل		
	الجوف	10.19	7.93
	جازان		
باذنجان	جنوب الرياض	8.23	6.16
	شمال الرياض	7.50	5.79
	القصيم	6.25	5.66
	الشرقية	5.89	4.58
	حائل		
	الجوف	5.58	6.11
	جازان		
كوسا	جنوب الرياض		
	شمال الرياض		
	القصيم	8.44	8.70
	الشرقية		
	حائل		
	الجوف		
	جازان		
خيار	جنوب الرياض	5.68	6.55
	شمال الرياض	6.10	7.92
	القصيم	5.65	7.59
	القصيم (مكيف)	5.94	8.02
	الشرقية	4.85	6.48
	حائل		
	الجوف	7.50	8.33
	جازان		
فلفل	جنوب الرياض	6.12	3.31
	شمال الرياض	6.10	7.92
	القصيم		
	القصيم (مكيف)	7.04	3.93
	الشرقية	5.71	3.48
	حائل		
	الجوف	8.02	5.05
	جازان		

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

جدول (1.4.5): تكلفة الموارد المحلية لاهم المحاصيل بالزراعات المفتوحة وبطرق الري الحديثة في اهم مناطق المملكة

منطقة الدراسة	المحصول							
	القمح	الطماطم	الباذنجان	كوسا	خيار	فلفل	باميا	بطاطس
جنوب الرياض	0.96	0.24	0.25	0.19	0.28	0.28	0.25	0.19
شمال الرياض	0.75	0	0.36	0.31	0.19	0.26	0.00	0.00
القصيم	0.77	0.42	0.19	0.29	0.00	0.00	0.00	0.15
الشرقية	0.95	0.37	0.31	0.24	0.00	0.30	0.26	0.24
حائل	0.85	0.45	0.30	0.00	0.31	0.00	0.00	0.15
الجوف	0.77	0.37	0.27	0.22	0.21	0.00	0.00	0.00
جازان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	المحصول							
	بصل جاف	شمام	بطيخ	البرسيم	الرودس	برتقال	زيتون	يوسفي
جنوب الرياض	0.57	0.39	0.51	1.43	1.17	0.30	0.00	0.29
شمال الرياض	0.53	0.19	0.00	1.42	1.32	0.35	0.00	0.51
القصيم	0.41	0.00	0.00	0.97	0	0.52	0.00	0.41
الشرقية	0.68	0.42	0.39	1.35	0	0.00	0.00	0.00
حائل	0.00	0.00	0.24	0.88	0	0.22	0.17	0.00
الجوف	1.22	0.27	0.27	0	0	0.00	0.14	0.77
جازان	0.00	0	0.00	0	0	0.00	0.00	0.00
	المحصول							
	ليمون	عنب	رمان	تين	مانجو	تمور عالية الجودة	تمور متوسطة الجودة	تمور منخفضة الجودة
جنوب الرياض	0.30	0.18	0.20	0.15	0.00	0.15	0.13	0.13
شمال الرياض	0.30	0.18	0.20	0.21	0.00	0.14	0.16	0.12
القصيم	0.32	0.17	0.21	0.00	0.00	0.15	0.20	0.16
الشرقية	0.22	0.00	0.29	0.39	0.00	0.13	0.14	0.12
حائل	0.24	0.17	0.00	0.00	0.00	0.17	0.28	0.39
الجوف	0.00	0.17	0.14	0.33	0.00	0.14	0.22	0.24
جازان	0.00	0.00	0.00	0.27	0.24	0.00	0.00	0.00

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

جدول (2.4.5): تكلفة الموارد المحلية لاهم المحاصيل بالزراعات المفتوحة وبطرق الري التقليدية في اهم مناطق المملكة

	المحصول							
المنطقة	القمح	الذرة الرفيعة	السمسم	الطماطم	الباذنجان	الكوسا	الفلفل	الباميا
جنوب الرياض	0.00	0	0	0.27	0.27	0.00	0.00	0.00
شمال الرياض	0.88	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
القصيم	1.01	0	0.00	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00
الشرقية	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
حائل	0.00	0	0.00	0.75	0.00	0.00	0.00	0.00
الجوف	0.00	0	0.00	0.00	0.39	0.43	0.00	0.00
جازان	0.00	0.65	0.74	0.40	0.34	0.47	1.25	0.42
	المحصول							
	البصل الجاف	الشمام	البرسيم	الليمون	رمان	تمور عالية الجودة	تمور متوسطة الجودة	تمور منخفضة الجودة
جنوب الرياض	0.51	0.00	3.61	0.00	0.00	0.18	0.20	0.28
شمال الرياض	0.00	0.00	1.74	0.00	0.00	0.14	0.00	0.00
القصيم	0.00	0.00	0.00	0.00	0.24	0.21	0.31	0.53
الشرقية	0.00	0.00	1.84	0.39	0.00	0.21	0.22	0.21
حائل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.18	0.30	0.49
الجوف	0.00	0.00	1.79	0.00	0.17	0.00	0.00	0.32
جازان	0.00	0.29	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، الرياض، 2009.

جدول (3.4.5): تكلفة الموارد المحلية لاهم المحاصيل المزروعة في زراعات محمية في اهم مناطق المملكة

المحصول	المنطقة	DRC	المحصول	المنطقة	DRC
طماطم	جنوب الرياض	0.24	خيار	جنوب الرياض	0.24
	شمال الرياض	0.47		شمال الرياض	0.70
	القصيم	0.50		القصيم	0.25
	القصيم (مكيف)	0.20		القصيم (مكيف)	0.18
	الشرقية	0.25		الشرقية	0.38
	حائل			حائل	
	الجوف	0.22		الجوف	0.17
	جازان			جازان	
باذنجان	جنوب الرياض	0.61	فلفل	جنوب الرياض	0.38
	شمال الرياض	0.72		شمال الرياض	0.17
	القصيم	0.47		القصيم	
	الشرقية	0.23		القصيم (مكيف)	0.33
	حائل			الشرقية	0.21
	الجوف	0.40		حائل	
	جازان			الجوف	0.24
كوسا	جنوب الرياض			جازان	
	شمال الرياض				
	القصيم	0.21			
	الشرقية				
	حائل				
	الجوف				
	جازان				

المصدر [1] وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، "الميزة النسبة للمنتجات الزراعية بالمملكة العربة السعودية"، الرياض، 2009.

جدول (7-1): توقعات (فروض) أعداد السكان والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة ومعدلات النمو السنوي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020م

السنوات	متوسط (96-998م)	2010	2015	2020	معدل النمو السنوي (80-1998م)	معدل النمو السنوي 1998/1996) - 2020م)
عدد السكان (ألف نسمة)	20003	28771	33438	39036	2.45*	2.94*
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون ريال) (1988م=100)	444915	670058	784352	918140	3.84*	3.18*
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (1988م = 100)	116.4	120.83	122.67	124.52	1.24	2.42*

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-2): توقعات المساحة المنزرعة بمحاصيل الحبوب بالهكتار

المحصول	المساحة الفعلية		Growth rate (2004-2008)	المساحة المتوقعة	
	2007	2008		2020	2030
القمح	450330	326161	0.125-	65694	33695
الدخن	3440	3061	0.1074-	3449	3810
الذره الرفيعة	96173	103572	0.0442-	121827	139475
الذرة الشامية	23892	28966	0.059	26994	25454
الشعير	4554	3964	0.168-	3234	2729
السمسم	3261	3114	0.0129	5060	7584
اخري	421	426	0.113	1531	4446
الاجمالي	582071	469264		227790	217194

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-3): توقعات الانتاج من محاصيل الحبوب (طن)

المحصول	الانتاج الفعلي		Growth rate (2004–2008)	الانتاج المتوقع	
	2007	2008		2020	2030
القمح	2558502	1985556	0.078-	470940	252715
الدخن	6073	6551	0.059-	8623	11049
الذره الرفيعة	232591	251941	0.024-	328934	432372
الذرة الشامية	134913	163446	0.068	177336	189808
الشعير	28239	24210	0.173-	2474	370
السمسم	5316	5156	0.010	5824	6446
اخري	1319	1381	0.120	5386	16743

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-4): توقعات الانتاجية من محاصيل الحبوب (طن/هكتار)

المحصول	الانتاجية الفعلية		الانتاجية المتوقعة	
	2007	2008	2020	2030
القمح	5.68	6.09	7.17	7.50
الدخن	1.77	2.14	2.50	2.90
الذره الرفيعة	2.42	2.43	2.70	3.10
الذرة الشامية	5.65	5.64	6.57	7.46
الشعير	6.20	6.11	0.77	0.14
السمسم	1.63	1.66	1.15	0.85
اخري	3.13	3.24	3.52	3.77

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-5): توقعات المساحة المنزرعة بمحاصيل الخضروات

المحصول	المساحة الفعلية		Growth rate	المساحة المتوقعة	
	2007	2008		2020	2030
الطماطم	14782	14699	0.0294-	10275	7624
البطاطس	19714	17926	0.0322	25558	34348
كوسا	6691	6670	0.0178-	5374	4489
باذنجان	4209	3388	0.0678-	1459	723
باميا	4204	3834	0.0140-	3237	2812
جزر	2804	3071	0.0373-	1947	1332
بصل جاف	2268	2224	0.0967-	657	238
خيار	4013	4584	0.0723	10590	21280
شمام	11528	11912	0.0101-	13435	14852
بطيخ	19455	17618	0.0050	18696	19644
اخرى	22495	23097	0.0096	25896	28485
اجمالي	112163	109023		117124	135826

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-6): توقعات الانتاج من محاصيل الخضروات (طن)

المحصول	الانتاج الفعلي		Growrth rate (2004-2008)	الانتاج المتوقع	
	2007	2008		2020	2030
الطماطم	477572	522152	0.017	639217	756585
البطاطس	462999	446953	0.039	707373	1037060
كوسا	116321	120472	0.010-	106378	95900
باذنجان	66250	52208	0.062-	24220	12770
باميا	54565	52369	0.00010	52432	52484
جزر	48254	50573	0.041-	30613	20148
بصل جاف	53736	56138	0.093-	17367	6533
خيار	259977	313537	0.077	761357	1594672
شمام	208569	236401	0.020-	301277	368749
بطيخ	393234	363893	0.019	455987	550302
اخرى	454711	481730	0.041	777077	1157483

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-7): توقعات الانتاجية من محاصيل االخضروات (طن/هكتار)

المحصول	الانتاجية الفعلية		الانتاجية المتوقعة	
	2007	2008	2020	2030
الطماطم	32.31	35.52	62.21	99.24
البطاطس	23.49	24.93	27.68	30.19
كوسا	17.38	18.06	19.79	21.36
باذنجان	15.74	15.41	16.60	17.66
باميا	12.98	13.66	16.20	18.67
جزر	17.21	16.47	15.72	15.13
بصل جاف	23.69	25.24	26.45	27.50
خيار	64.78	68.40	71.89	74.94
شمام	18.09	19.85	22.42	24.83
بطيخ	20.21	20.65	24.39	28.01
اخرى	20.21	20.86	30.01	40.63

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-8): توقعات المساحة المنزرعة والانتاج والانتاجية من محاصيل البرسيم والاعلاف الاخرى

المحصول	البيانات الفعلية		Growrth rate (2004-2008)	البيانات **المتوقعة**	
	2007	2008		2020	2030
المساحة المنزرعة(هكنار):					
البرسيم	95589	100442		88180	40000
الاعلاف الاخرى	55712	60366		47954	24000
اجمالي	151301	160808		136133	64000
الانتاج (طن):					
البرسيم	1781825	1963386	0.0170	2380847	1440000
الاعلاف الاخرى	905966	1020881	0.0290	1264586	864000
اجمالي	2687791	2984267		3645434	2304000
الانتاجية (طن):					
البرسيم	18.64	19.55		27.26	36.00
الاعلاف الاخرى	16.26	16.91		25.56	36.00

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

جدول (7-9): توقعات المساحة المنزرعة والانتاج والانتاجية من التمور والفواكة

المحصول	المساحة الفعلية		Growth rate (2004-2008)	المساحة المتوقعة	
	2007	2008		2020	2030
المساحة المنزرعة (هكنار):					
التمور	155734	157074	0.0109	157074	157074
الموالح	14315	14884	0.0258	20215	26091
العنب	11675	10740	0.0425	17689	26809
الفواكة الاخرى	47699	49815	0.0499	89320	145303
الاجمالي	229423	232513		284298	355277
الانتاج (طن):					
التمور	982546	986409	0.0194	1242310	1505592
الموالح	169093	150387	0.0027-	145587	141704
العنب	144430	161516	0.0624	334088	612207
الفواكة الاخرى	285899	317387	0.0696	711512	1394257
الاجمالي	1581968	1615699		2433496	3653760
الانتاجية (طن):					
التمور	6.31	6.28		7.91	9.59
الموالح	11.81	10.10		7.20	5.43
العنب	12.37	15.04		18.89	22.84
الفواكة الاخرى	5.99	6.37		7.97	9.60

المصدر: تقديرات الدراسة في ضوء الافتراضات المذكورة في الفصل السابع في التقرير الرئيسي

(جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 1/المحور 1/البرامج 1، 2

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياة والحفاظ على البيئة	1.5 محور تطوير إدارة الموارد المائية	1.1.5 برنامج زيادة كفاءة إدارة مياه الري فى الزراعة	البرنامج الفرعي لترشيد مياه الري بالزراعة	• معدل كفاءة الرى (%) • زيادة فى نسبة الأراضى المستخدمة لأساليب الرى الحديثة (%)
			البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات المحمية	• زيادة فى مساحة الزراعات المحمية (%)
			البرنامج الفرعي لتطوير الزراعات البعلية	• زيادة فى عدد السدود فى مناطق الزراعة البعلية (عدد السدود المضافة)
			البرنامج الفرعي لتطوير استخدام مصادر المياه المعالجة في الزراعة	• زيادة فى كمية مياة الصرف الصحي المعالجة (مليون م^3)
			البرنامج الفرعي لتحديث دراسات وتصاميم مشاريع الصرف الزراعي	• زيادة فى كمية مياة الصرف الزراعي المعالجة (مليون م^3) • تحسين فى نوعية المياة
		2.1.5 برنامج تطوير شبكة وطنية للأرصاد الزراعية		• زيادة فى عدد المراصد (عدد المراصد/سنة)

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 1/المحاور 2، 3/البرامج 3، 4، 5، 6

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 1: الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياة والحفاظ علي البيئة	2.5 محور تطوير إدارة الموارد الأرضية والمراعى والغابات والمتنزهات الطبيعية	1.2.5 برنامج تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية	البرنامج الفرعى لتطوير خرائط تقييم الأراضي الزراعية	• زيادة فى المساحة التي يشملها نظام المعلومات الجغرافي وبرنامج التصوير الجوي للموارد الأرضية (%) • عدد معامل تحليل التربة (معمل) • زيادة فى مدي تغطية أطلس التربة لكل المساحات الزراعية (ألف هكتار) • إنخفاض فى نسبة المساحات التي تعرضت للتصحر (%) • المساحة التى شملها برنامج تحسين التربة (ألف هكتار)
			البرنامج الفرعى لتحسين جودة التربة ومتابعة تقويم الأراضي الزراعية ومنع تدهورها	• توفر المعلومات عن الحيازات الزراعية السنوية علي مستوي الفروع والمناطق وفقا للفئات المختلفة
		2.2.5 برنامج تطوير المراعي		• زيادة فى انتاجية المراعي (كجم مادة جافة/هكتار/سنة) • زيادة فى المساحات التى يتوفر بها معلومات وخرائط عن البيئات الرعوية (ألف هكتار)
		3.2.5 برنامج تطوير الغابات والمتنزهات الطبيعية		• زيادة في مساحة الغابات المعتمدة علي المياه المعالجة (%)
	3.5: محور تطوير إدارة الموارد البشرية	1.3.5 برنامج إحلال وزيادة مشاركة العمالة الوطنية وتطوير خدمات سوق العمل		• زيادة فى نسبة العمالة السعودية فى الزراعة (%) • زيادة فى معدل النمو السنوي في حجم العمالة الزراعية السعودية (%) • عدد الدورات التدريبية

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 2/المحور 3/البرنامج 7

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 2: المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل	4.5 محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	1.4.5 برنامج تطوير الإنتاج النباتي		• زيادة فى معدل التكثيف الزراعي في المناطق (%) • زيادة فى الإنتاجية الهكتارية للمحاصيل المختلفة وفقا للمناطق (طن/هكتار) • إنخفاض فى نسبة مساحات الري التقليدي (%) • معدل التنوع الزراعي (عدد المحاصيل المنتجة بالمناطق)
			البرنامج الفرعي لتطوير الحبوب	• إنخفاض فى مساحة القمح المزروعة • تطور المزايا النسبية للمناطق في انتاج محاصيل الخضر والفواكة • تطور الاربحية للطن من المحاصيل المختلفة في المناطق المختلفة (ريال/طن)
			البرنامج الفرعي لتطوير الأعلاف	• إنخفاض فى مساحة الأعلاف والرى فقط على المياة المعالجة
			البرنامج الفرعي لتطوير الخضر	• تطور العائد الاقتصادي للمياة في المناطق في انتاج محاصيل الخضر والفواكة • زيادة فى نسبة مساحات كل من الفاكهة والخضر فى مناطق محددة الى المساحة الكلية (%)
			البرنامج الفرعي لتطوير الفواكه	
			البرنامج الفرعي لتطوير التمور	• زيادة فى المساحة المزروعة من التمور عالية الجودة (%)
			البرنامج الفرعي لتطوير الزراعة العضوية (او الجيدة)	• زيادة فى معدل التحول من الزراعات المكشوفة الى المحمية (%) • زيادة فى نسبة مساحات الزراعة العضوية فى مناطق محددة الى المساحة الكلية (%)

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 2/المحور 4/البرامج 8 ، 9

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
تابع هدف 2: تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل والمستدام	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	2.4.5: برنامج تطوير الإنتاج الحيوانى المتخصص		• زيادة فى الطاقة الانتاجية للمشروعات المتخصصة وفقا للسعات الانتاجية (%) • زيادة فى معامل تحويل الغذاء للدجاج اللاحم والبياض والاسماك (%) • إنخفاض نسب النفوق في المشروعات المتخصصة (%) • زيادة فى إستهلاك البروتين الحيوانى (جم/سنة/فرد) • زيادة فى معدل الادرار اليومي للبقرة الحلابة (كجم/رأس/يوم) • زيادة فى طول فترة الحليب (يوم/سنة) • زيادة فى الطاقة الانتاجية لمعامل التفريخ (بيضة/سنة)
			البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الألبان بالمشروعات المتخصصة	• زيادة فى الطاقة الإنتاجية لمعامل الحليب الالي (طن/سنة) • زيادة فى الطاقة الانتاجية لمصانع الاعلاف (طن/يوم)
			البرنامج الفرعي لتنمية إنتاج الدواجن بالمشروعات المتخصصة	• زيادة معدل وضع البيض الام البياضة (بيضة/سنة) • زيادة فى الطاقة الانتاجية لمصانع الاعلاف (طن/يوم) • زيادة فى الطاقة الانتاجية لمزارع امهات الدواجن (بيضة/سنة)
			البرنامج الفرعي لتنمية المجترات الصغرى والإبل بالمشروعات المتخصصة	•
		3.4.5: برنامج تطوير قطعان المرعى التقليدى		• تطورالطاقة الانتاجية لمزارع جدود الدواجن (بيضة/سنة) • تطورالمزايا النسبية للمنتجات الحيوانية في المناطق الانتاجية • تطور عدد الأطباء البيطريين للحيوانات (طبيب بيطرى/ألف رأس) • تطور عدد الرؤوس لمساحة الأعلاف (عدد/هكتار)

تابع (جدول 1-م): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج وآليات التنفيذ – الهدف 2/المحور 4/البرامج 10 ، 11

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
تابع هدف 2: تحقيق المساهمة فى الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل	تابع 4.5: محور تطوير الإنتاج و الإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق	4.4.5: برنامج تطوير المصايد البحرية والثروات المائية الحية		• تطور الإنتاج السمكي بانواعة المختلفة (طن/سنة)
		5.4.5: برنامج تطوير المزارع السمكية		• تطور الإنتاج السمكي بانواعة المختلفة (طن/سنة) • تطوراعداد الأبحاث والمسوحات البحرية لتحديد المخزون السمكي • ابرام الاتفاقيات الدولية في مجال الصيد الدولى • إنخفاض فى عمليات الصيد غير القانوني • تطور الإنتاج السمكي بانواعة المختلفة (طن/سنة)

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 2/المحور 5/البرنامج 12

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 2: المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل	5.5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	1.5.5: برنامج تطوير التسويق الزراعى, ومعاملات ما بعد الحصاد	البرنامج الفرعي لتطوير أسواق الجملة و إدارتها.	• زيادة فى عدد اسواق الجملة المجهزة الجديدة (عدد/منطقة) • زيادة فى عدد أسواق الجملة التى يتم تطويرها (عدد) • زيادة فى اعداد الدلالين والوسطاء في اسواق الجملة • زيادة فى أعدد الممارسين للمزاد في الحراج
			البرنامج الفرعي لتطوير منظومات المعلومات الزراعية (برنامج إنشاء قاعدة معلومات سوقية).	• إنخفاض فى كميات الفاقد من الخضر والفواكة في اسواق الجملة • زيادة فى اعداد التعاونيات المتخصصة في التسويق • توفر المعلومات الخاصة بالاسواق (عدد الكتيبات أو المعلومات) • نطور الخدمات والوظائف التسويقية للسلع في اسواق الجملة
			البرنامج الفرعي لتطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع	
			البرنامج الفرعي لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وتقليل التكاليف التسويقية.	
			البرنامج الفرعي لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية.	
			البرنامج الفرعي لتطوير تسويق التمور محليا وخارجيا	

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 2/المحور 5/البرامج 13، 14، 15، 16

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 2:المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل	5.5: محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	2.5.5: برنامج تطوير التصنيع الزراعي		• القيمة المضافة لاهم الصناعات الزراعية • إنخفاض فى معامل التركز للصناعات الزراعية (هامش من دراسة مصر) • زيادة فى تطور كميات الانتاج المصنع • زيادة فى حجم استثمارات التصنيع الغذائي • التوزيع الجغرافي والتوطن للصناعات الغذائية الجديدة
		3.5.5: برنامج تطوير التمويل الزراعي		• زيادة فى حجم وعدد القروض للصناعات الزراعية • زيادة فى حجم التعاملات لصندوق التنمية الزراعية • إنخفاض فى نسبة التركز المحصولى للقروض • نسبة تركز القروض بالمناطق (حسب المزايا النسبية والسياسة المعلنة)
		4.5.5: برنامج تطوير إدارة سلامة الغذاء	البرنامج الفرعى لتطوير سلامة المنتجات الزراعية الطازجة	• تحسن فى مدي ربط المحاجر البيطرية والنباتية مع بعضها البعض • تحسن فى مدي تأهل الكوادر البشرية • عدد العاملين بالمحاجر البيطرية والنباتية • زيادة فى حجم الاستثمار في عمليات تطوير ادارة سلامة الغذاء
			البرنامج الفرعي لتطوير الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية	
		5.5.5: برنامج التعاون الإقليمي والدولي		• عدد الإتفاقيات الزراعية الدولية • عدد الزيارات للمملكة لوزراء زراعة وغذاء أجانب • زيادة فى مشاركة المملكة فى المؤتمرات الدولية

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 2/المحور 6/البرامج 17، 18، 19، 20، 21

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 2:المساهمة فى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل	6.5: محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية	1.6.5: برنامج الاستثمار الزراعي الخارجي والشراكات الإستراتيجية		• زيادة فى المساحات المتعاقدة (%) • زيادة فى إجمالى الإستثمارات الخارجية الزراعية • إنشاء إدارة المخاطر
		2.6.5: برنامج المخزون الإستراتيجي		• دراسة المخزون • إنخفاض فى تكاليف التخزين للطن
		3.6.5: برنامج التكافل/التأمين الزراعي		• قانون/تشريع التكافل الزراعى • عدد المشتركين • معامل التركز الإقليمى
		4.6.5: برنامج تطوير التعامل بالأسواق المستقبلية/الآجلة		• إنشاء البورصة • عدد التعاقدات من خلال عقود مستقبلية
		5.6.5: برنامج المساهمة في الأمان الاجتماعي والدعم والإعانات الموجهة		• تطور الدخول المزرعية • تطور الدخول غير المزرعية • قيمة إعانات لمزارعى القمح والأعلاف لتغيير النشاط • اسعار مدخلات ومنتجات مقارنة بسنة أساس

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 3/المحور 7/البرنامج 22

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	7.5: محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة	1.7.5: برنامج التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة		• عدد جلسات لجنة تسيير الإستراتيجية بالسنة • تعديل الهيكل المؤسسى للوزارة • تكوين وحدة إدارة المخاطر و بدأ نشاطها • عدد محاضر إجتماعات التنسيق مع وزارات وهيئات ذات صلة
			البرنامج الفرعي لتطوير البحوث الزراعية	• عدد التقارير الفنية لوحدة السياسات الزراعية المزمع • نسبة الباحثين لمساعدي الباحثين بالبحوث • عدد المؤتمرات العلمية بالوزارة • % التغير فى الميزانية البحثية • تطور عدد البحوث المنشورة بواسطة باحثى الوزارة • تطور عدد الأصناف او المعاملات المطورة /سنة • % عدد العاملين بالإرشاد من عدد كلى بالوزارة
			البرنامج الفرعي لتطوير الإرشاد الزراعي والإرواني ونقل التكنولوجيا الزراعية	
			البرنامج الفرعي لتطوير القدرات المؤسسية لتحليل السياسات الزراعية بإدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء	
			البرنامج الفرعي لتطوير الإحصاء الزراعي وقواعد البيانات و نظم المعلومات	
			البرنامج الفرعي لتدعيم التنسيق بين الوزارات و الجهات ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية والغذاء	

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 3/المحاور 7، 8/البرامج 23، 24، 25

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	تابع 7.5: محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة	2.7.5: برنامج تطوير القدرات الفنية بوزارة الزراعة	البرنامج الفرعي لتطوير القدرات الفنية فى مجال إعداد و تحليل وتقييم السياسات الزراعية	• عدد الدورات التدريبية • عدد الزيارات الخارجية • عدد المشاركين من الأقاليم فى الدورات التدريبية
			البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال التسويق الزراعي	• تطور ميزانية التدريب
			البرنامج الفرعي لتطوير القدرات في مجال الصحة الحيوانية و سلامة الغذاء	
	8.5: محور التدعيم المؤسسى للتنظيمات الزراعة وتعديل سلوكيات المزارعين	1.8.5: برنامج تطوير التعاونيات الزراعية		• عدد الجمعيات التعاونية الفاعلة • عدد الخدمات المقدمة بالجمعيات • عدد المشاركين فى النظام التعاونى
		2.8.5: برنامج المساهمة في تطوير التعليم الزراعي		

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 3/المحور 7/البرامج 26، 27، 28

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة	تابع 8.5: محور التدعيم المؤسسى للتنظيمات الزراعة وتعديل سلوكيات المزارعين	3.8.5: برنامج تطوير قدرات قيادات المزارعين		• عدد المتدربين • عدد الدورات •
		4.8.5: برنامج تطوير الإعلام الزراعى والإتصالات		• عدد المقالات فى الصحف • %المستخدمون لأساليب الرى الحديثة
		5.8.5: برنامج تطوير وتدعيم منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالتنمية الريفية		• عدد المنظمات فى الزراعة والريف

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 4/المحور 9/البرامج 29، 30، 31، 32

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 4: تحقيق الإستقرار الإجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	9.5: محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين	1.9.5: برنامج تطوير المشروعات الريفية الصغيرة		• تطور أعداد المشروعات الريفية الصغيرة،
		2.9.5: برنامج تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية		• حجم الدعم والتمويل المقدم للصناعات الريفية الصغيرة ، • % للتحسن في الدخول بالمناطق الريفية.، • % للزيادة في فرص العمالة • التطور في القوانين التي تدعم دور المرأة في التنمية الزراعية ، عدد برامج ومشروعات التنمية التي تشارك فيها المرأة ،% للتحسن في دخل المرأة الريفية. عدد الجمعيات النسوية
		3.9.5: برنامج تطوير تدوير المخلفات/المتبقيات الزراعية		• نسبة الفقر فى الريف -عدد مشروعات تدوير المخلفات بالمناطق الريفية، تطور عدد العاملين في مجال تدوير المخلفات الزراعية ،حجم القروض المقدمة لمشروعات تدوير المخلفات الزراعية
		4.9.5: برنامج تدعيم الزراعة التعاقدية بين صغار المزارعين و الشركات		• تطور أعداد الزراعات التعاقدية، % للزيادة في المساحة المزروعة بنظم الزراعة التعاقدية،التطور في القوانين المدعمة لنظم الزراعة التعاقدية

تابع (جدول 7-10): ملخص للإطار الإستراتيجي وبرامج ومؤشرات الأداء – الهدف 4/المحور 9/البرامج 33، 34، 35

الأهداف الإستراتيجية	المحاور	البرامج	البرامج الفرعية	مؤشرات الأداء
هدف 4: تحقيق الإستقرار الإجتماعى والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	10.5: محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية	1.10.5: برنامج تطوير الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين		• عدد القروض المقدمة، عدد البرامج الأرشادية، عدد الوحدات البحثية ، عدد الجمعيات التعاونية الزراعية ، مدي توفر الخدمات التسويقية
		2.10.5: برنامج تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية و المشروعات المتكاملة والداعمة		• عدد المشروعات المستثمرة في المجال الزراعي ، حجم الاستثمار الزراعي،% للاستثمار الزراعي في اجمالي الاستثمار، حجم القروض المقدمة للاستثمار في المجال الزراعي، معدل الاستثمار الزراعي،معدل العائد علي الاستثمار، مضاعف الاستثمار، معامل التوطن ، معامل التكثيف الرأسمالي
		3.10.5: برنامج تطوير البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية		• مساحات الطرق الممهدة ، الخدمات الصحية المقدمة، تطور الخدات التعليمية ، عدد برامج التنمية الاجتماعية،عدد برامج التنية البشرية

جدول (7-11): الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من القمح والأرز (بالألف طن) ومتوسط نصيب الفرد (بالكيلوجرام/فرد) في المملكة خلال الفترة 2010-2030م.

البيان	الوحدة	2010	2015	2020	2025	2030
القمح	إجمالي الكمية	2784.97	3292.35	3850.1	4464.99	5139.25
	متوسط نصيب الفرد	108.49	115.12	122.15	129.61	137.52
الأرز	إجمالي الكمية	915.24	1046.69	1184.07	1328.37	1479.09
	متوسط نصيب الفرد	35.65	36.6	37.57	38.56	39.58

المصدر جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-12): الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من أهم منتجات الخضراوات (بالألف طن) ومتوسط نصيب الفرد منها (بالكيلوجرام/فرد) في المملكة خلال الفتـرة 2010 – 2030م

المحصول	المؤشر	2015	2020	2025	2030
البطاطس	إجمالي الكمية	683.9	984.36	1405.066	1990.53
	متوسط نصيب الفرد	23.91	31.23	40.79	53.27
الطماطم	إجمالي الكمية	788.69	866.79	944.72	1021.94
	متوسط نصيب الفرد	27.58	27.5	27.42	27.35
البصل الجاف	إجمالي الكمية	382.99	523.12	708.59	952.61
	متوسط نصيب الفرد	13.39	16.6	20.57	25.49
البطيخ	إجمالي الكمية	474.03	556.05	646.86	746.86
	متوسط نصيب الفرد	16.57	17.64	18.78	19.98
الخيار	إجمالي الكمية	396.76	520.42	676.97	874.01
	متوسط نصيب الفرد	13.87	16.51	19.65	23.38
الكوسة	إجمالي الكمية	141.76	165.96	192.68	222.03
	متوسط نصيب الفرد	4.96	5.27	5.59	5.94
البامية	إجمالي الكمية	88.18	120.01	161.97	216.96
	متوسط نصيب الفرد	3.08	3.81	4.7	5.81
الباذنجان	إجمالي الكمية		94.57	103.34	112.12
	متوسط نصيب الفرد		3	3	3

المصدر جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-13): الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من أهم منتجات الفواكة (بالألف طن) ومتوسط نصيب الفرد منها (بالكيلوجرام/فرد) في المملكة خلال الفتـرة 2010 – 2030م

المحصول	المؤشر	2010	2015	2020	2025	2030
التمور	إجمالي الكمية	998.06	1145.17	1299.78	1463.01	1634.4
	متوسط نصيب الفرد	38.88	40.04	41.24	42.47	43.74
العنب	إجمالي الكمية	193.74	244.71	305.75	378.84	465.89
	متوسط نصيب الفرد	7.55	8.56	9.7	11	12.47
الموز	إجمالي الكمية	242.74	316.81	409	523.64	665.39
	متوسط نصيب الفرد	9.46	11.08	12.98	15.2	17.81
التفاح	إجمالي الكمية	141.94	180.96	228.21	285.4	354.26
	متوسط نصيب الفرد	5.53	6.33	7.24	8.28	9.48
الموالح	إجمالي الكمية	657.66	852.2	1092.35	1388.57	1751.87

	متوسط نصيب الفرد	25.62	29.8	34.66	40.31	46.88

جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-14): الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من الشعير حتى عام 2030م

السنة	الوحدة	2010	2015	2020	2025	2030
متوسط نصيب الحيوان	كجم	692.21	692.21	692.21	692.21	692.21
أعداد الأغنام	بالألف رأس	8242.47	8508.5	8774.52	9040.55	9306.58
أعداد الماعز	بالألف رأس	1982.09	1597.99	1213.9	829.8	445.71
إجمالي أعداد الأغنام والماعز	بالألف رأس	10224.56	10106.49	9988.42	9870.35	9752.29
كمية الشعير المتاحة للاستهلاك	بالألف طن	7077.54	6995.81	6914.08	6832.36	6750.63

جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-15): الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من الذرة الشامية حتى عام 2030م

السنة	الوحدة	2010	2015	2020	2025	2030
متوسط نصيب الطائر	كجم	2.16	2.16	2.16	2.16	2.16
أعداد الدواجن	بالألف	567975.1	643378.4	718781.7	794185.1	869588.4
كمية الذرة المتاحة للاستهلاك	بالألف طن	1226.83	1389.7	1552.57	1715.44	1878.31

جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-16): توقعات الانتاج من المنتجات الحيوانية (بالالف طن) في المملكة حتى عام 2030

المنتجات	انتاج فعلي		Growth rate	انتاج المتوقع				
	2007م	2008م	(2004-2008)	2010	2015	2020	2025	2030
حمراء	171	170	0.71%	172	179	185	192	199
دواجن	508	446	0.90%	454	475	497	519	543
اسماك	91	93	4.73%	102	129	162	204	257
بيض المائدة	188	170	2.39%	178	201	226	254	286
الالبان	1436	1690	5.57%	1884	2224	2410	2572	2787

جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-17): توقعات الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة من أهم المنتجات الحيوانية (بالألف طن) ومتوسط نصيب الفرد منها (بالكيلوجرام/فرد) في المملكة العربية السعودية خلال الفتـرة 2010 – 2030م

المنتج	المؤشر	2010	2015	2020	2025	2030
اللحوم الحمراء	إجمالي الكمية	504.88	570.6	637.91	707.25	778.24
	متوسط نصيب الفرد	19.67	19.95	20.24	20.53	20.83
لحوم الدواجن	إجمالي الكمية	1030.14	1262.46	1530.46	1839.95	2195.45
	متوسط نصيب الفرد	40.13	44.14	48.56	53.41	58.75
الأسماك	إجمالي الكمية	164.85	200.11	240.28	286.13	338.16
	متوسط نصيب الفرد	6.42	7	7.62	8.31	9.05
البيض	إجمالي الكمية	169.44	188.76	208.03	227.37	246.64
	متوسط نصيب الفرد	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
الحليب الطازج	إجمالي الكمية	1445.96	1636.54	1832.22	2034.27	2241.67
	متوسط نصيب الفرد	56.33	57.22	58.13	59.05	59.99

جامعة الملك سعود ،كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي: الطلب على المنتجات الزراعية، المملكة العربية السعودية، الخطة المستقبلية للزراعة في المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني، المملكة العربية السعودية، 4 رجب 1422هـ.

جدول (7-18): الآثار التشابكية المحتملة بين آليات التنفيذ وأهداف ومحاور التنمية المستدامة المرجوة في اطار الاستراتيجية حتى عام 2030

الأهداف والمحاور للإستراتيجية حتى 2030	هدف 1:الإستخدام الكفء و المستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياة والحفاظ علي البيئة			هدف 2: تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومة الشامل			هدف 3: رفع كفاءة القدرات المؤسسية و تأهيل الموارد البشرية		هدف 4: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة	
آليات التنفيذ المقترحة	إدارة الموارد المائية بقطاع الزراعة	إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعى والغابات	تطوير الموارد البشرية بقطاع الزراعة	الإنتاج و الإنتاجية الزراعية - الميزة النسبية	القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	استقرار الأسواق و إدارة المخاطر السوقية	القدرات المؤسسية و البشرية بوزارة الزراعة	التنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين	تحسين مستوي ونوعية معيشة السكان الريفيين	الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين و البنيات التحتية
مجموعة السياسات :										
سياسة تطوير إدارة الموارد المائية	*	*		*	*				*	
سياسة تطوير الزراعات المحمية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
سياسة تطوير الزراعات البعلية	*	*	*	*	*	*			*	*
سياسة تطوير مصادر المياة المعالجة	*	*	*	*	*	*			*	*
سياسة حماية البيئه	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
سياسة صيانة الأراضي	*	*		*	*				*	*
سياسة تنمية الصيد البحري	*	*		*	*	*		*	*	*
سياسة تنمية الاستزراع السمكي	*	*		*	*	*		*	*	*
سياسة تطوير المراعي	*	*		*	*	*			*	*
سياسة تطوير الغابات	*	*							*	*
سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
سياسة تطوير منظومات الإرشاد	*	*	*	*	*	*	*	*	*	
سياسة تفسعيل دور الإعلام	*	*	*	*	*	*			*	
سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية	*	*	*	*	*	*		*	*	*
سياسة الإستثمار الزراعى الخارجى	*	*			*	*				
سياسة الزراعة التعاقدية			*	*	*	*		*	*	*
سياسة الأسواق المستقبلية			*	*	*	*		*	*	*
سياسة تطوير نظم التجارة والأسواق			*	*	*	*			*	
سياسة التعاون الإقليمي والدولي			*	*	*	*			*	
سياسة تطوير نظم المعلومات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
سياسة سلامة الغذاء والتغذية					*	*		*	*	
سياسة الدعم والإعانة والأمان الإجتماعى					*	*		*	*	*
سياسة تقليل الفاقد من المنتجات الزراعية	*	*		*	*	*			*	*
سياسة تطوير مناخ وخريطة الاستثمار	*	*		*	*	*		*	*	
سياسة التكافل الزراعى	*	*						*	*	
سياسة تعزيز دور المرأة فى التنمية	*	*	*	*	*	*		*	*	*
مجموعة الإصلاح المؤسسي:										
الاصلاح المؤسسى لوزارة الزراعة:										
لجنة تسيير ومتابعة الاستراتيجية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
هيكل الوزارة والمديريات و التنسيق	*	*	*	*	*	*	*	*	*	
ادارة المخاطر	*	*	*	*	*	*	*	*	*	
شعبة السياسات الزراعية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
اصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدنى:										
اصلاح مؤسسى وتشريعى للتعاونيات الزراعية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
قانون التكافل وصندوق التكافل	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
تنظيمات المجتمع المدني	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
لجنة عليا للمياة	*	*	*	*	*			*	*	*
صيانة الموارد الأرضية الزراعية	*	*	*	*	*			*	*	*
انعاش المناطق الريفية	*	*	*	*	*			*	*	*
تطوير الأسواق والتسويق،التصنيع الزراعى	*		*	*	*	*		*	*	*
حضانات التنميه لصغار المستثمرين	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
توطين وتشجيع وخريطة الاستثمار		*	*	*	*	*		*	*	
المجلس الوطنى وصندوق للبحوث والتنمية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
القرى التخصصية ومراكز الإشعاع	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
مراكز التدريب والتعلم	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
المركز الوطني للمعلومات الزراعية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
تطوير مؤسسى للبرامج والمشروعات السلعية:										
الإنتاج النباتى	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الإنتاج الحيوانى	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الإنتاج السمكى	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*